أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
30 مارس 2026م
11 شوال 1447هـ
العدد 73

إلى متى؟

لثلاثة أعوامٍ متواصلة، تواصل هذه الحرب اللعينة حصد أرواح المدنيين، وتتركهم في مواجهة مصيرٍ قاسٍ لا يرحم. ومع كل اتساعٍ لرقعتها، تتضاعف المأساة: نزوحٌ بلا وجهة، تشظٍ في الأسر، وفقدانٌ لكل ما يمكن أن يُسمى حياة.

اليوم، يواجه مواطنو إقليم النيل الأزرق ذات المصير الذي عاشه إخوتهم في سنار والجزيرة والخرطوم ودارفور وكردفان. موجات نزوحٍ جديدة، قاسية ومؤلمة، تفتقر إلى أبسط مقومات العيش، حيث الجوع ينهش الأجساد، والخوف يسكن التفاصيل، والموت يحلّق قريبًا.

لم يعد السؤال ماذا يحدث، بل إلى متى يستمر هذا النزيف؟ وإلى متى يُترك المدنيون وحدهم في مواجهة هذا الخراب؟

النيـل الأزرق تنــادي

في النيل الأزرق، من الكرمك إلى قيسان، مروراً بباو وبوط، تتكشف مأساة النزوح في أكثر صورها قسوةً وتجريداً من أي معنى للطمأنينة. لم يعد الحديث هنا عن موجات نزوح عابرة أو ظرفٍ طارئ، بل عن انهيارٍ كامل لبيئة الحياة، حيث أُجبر الآلاف على مغادرة بيوتهم تحت ضغط الخوف المباشر، تاركين خلفهم كل ما يملكون، في رحلة لا يعلمون أين تنتهي. هناك، لم تعد الأرض التي كانت تمنحهم الاستقرار سوى ساحة مفتوحة للقتال، ولم يعد الزمن يُقاس بالأيام، بل بعدد المرات التي نجوا فيها من الموت.

في الكرمك، حيث كانت البداية الأكثر حدة، تفجرت موجات النزوح مع تصاعد الاشتباكات واتساع رقعتها، فخرجت الأسر على عجل، دون استعداد أو وجهة واضحة. لم يحملوا سوى القليل، وغالباً ما لم يحملوا شيئاً سوى أطفالهم وذاكرة مثقلة بالخوف. ومن هناك، امتد النزوح إلى قيسان، التي لم تكن بعيدة عن مسرح الأحداث، فوجد سكانها أنفسهم في قلب العاصفة، مجبرين على اتخاذ القرار ذاته: الرحيل أو المجازفة بالحياة. ومع تزايد الضغط، تحولت باو وبوط إلى نقاط تجمع رئيسية، لكنها لم تكن ملاذاً آمناً بقدر ما كانت محطات مؤقتة في مسار معاناة أطول.

المشهد في تلك المناطق يكاد يكون واحداً، رغم اختلاف الجغرافيا: طرق ترابية مكتظة بالنازحين، وجوه شاحبة أنهكها السير الطويل، وأطفال ينامون على الأرض بلا غطاء. المسافات التي قطعها الناس سيراً على الأقدام ليست مجرد أرقام، بل حكايات من العطش والجوع والخوف. كثيرون فقدوا أقاربهم في الطريق، إما بسبب الإرهاق أو المرض أو التشتت وسط الزحام. وفي ظل غياب وسائل النقل وندرة الموارد، تحولت رحلة النزوح إلى اختبار قاسٍ لقدرة الإنسان على الصمود في أقسى الظروف.

في باو وبوط، تتفاقم الأزمة بشكل أكثر وضوحاً، حيث تكدست أعداد كبيرة من النازحين في مساحات محدودة تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة. لا توجد بنية تحتية قادرة على استيعاب هذا التدفق، ولا خدمات كافية لتلبية الاحتياجات الأساسية. المياه شحيحة، والغذاء لا يصل إلا بكميات محدودة، بينما تتزايد مخاطر الأمراض في ظل انعدام الرعاية الصحية. الأطفال هم الأكثر تضرراً، ليس فقط بسبب ضعفهم الجسدي، بل لأنهم يُجبرون على العيش في ظروف لا تليق بأي إنسان، فضلاً عن طفلٍ في بداية حياته.

ورغم فداحة هذه الأوضاع، تبدو الاستجابة أقل بكثير من حجم الكارثة. المساعدات الإنسانية تصل ببطء، وغالباً ما تكون غير كافية، فيما تغيب خطط واضحة للتعامل مع الأزمة بشكل جذري. وبينما تتقاذف الأطراف المختلفة المسؤوليات، يبقى النازحون عالقين في واقع لا يملكون تغييره، ينتظرون ما قد يأتي أو لا يأتي. هذا البطء في الاستجابة لا يعكس فقط ضعف الإمكانيات، بل يكشف أيضاً عن خللٍ أعمق في ترتيب الأولويات، حيث يتراجع الإنسان أمام حسابات السياسة والصراع.

الأخطر من ذلك، أن النزوح في النيل الأزرق لم يعد مجرد نتيجة للحرب، بل أصبح جزءاً من ديناميكيتها، يتكرر مع كل تصعيد، ويتوسع مع كل جولة قتال جديدة. ومع مرور الوقت، تتآكل فرص العودة، وتتحول المعاناة المؤقتة إلى واقع دائم. القرى التي أُفرغت من سكانها قد لا تعود كما كانت، والمزارع التي تُركت بلا رعاية قد لا تُستعاد بسهولة، ما يعني أن الأزمة لا تقتصر على الحاضر، بل تمتد آثارها إلى المستقبل، مهددةً سبل العيش والاستقرار لسنوات طويلة قادمة.

إن ما يحدث في الكرمك وقيسان وباو وبوط ليس مجرد أزمة إنسانية محلية، بل جرس إنذار لما يمكن أن يصل إليه الوضع إذا استمر هذا المسار دون تدخل حقيقي. فحين يُترك الناس ليواجهوا مصيرهم وحدهم، تتحول المعاناة إلى قاعدة، ويصبح الاستثناء هو النجاة. والسؤال الذي يفرض نفسه اليوم، بإلحاح أكبر من أي وقت مضى: هل هناك إرادة حقيقية لوقف هذا النزيف، أم أن النازحين في النيل الأزرق سيظلون عالقين في دائرةٍ مغلقة من النزوح والانتظار، بلا أفقٍ واضح، وبلا نهاية قريبة لهذه المأساة؟

الغلاف

وجهات نظر

هل تفرض التطورات الإقليمية هدنة على حرب الداخل؟
السودان بين جبهات تتجدّد وضغوط تتقاطع
عثمان فضل الله (12)

اقتصاد الإفلاس.. حين تُسد الفجوة من جيوب الناس
حيدر المكاشفي (15)

أين يقف قانون ازالة التمكين؟
محمد عمر شمينا (25)

حقيقة الحقائق: لا حل عسكرياً في السودان.. وإرادة السلام هي الغالبة
محمد الأمين عبد النبي (28)

نافع على نافع... كالمستجير من الرمضاء بالنار...
(ثلاثتهم سياميون يا نافع)
شوقي عمر (34)

(حصان طروادة الكيزاني)
حين تتحول الحرب إلى فخٍ لصانعها
مؤيد الأمين (37)

الشهادة السودانية.. جسر لوحدة البلاد
الهادي الشواف (48)

حكاية من بيئتي (28)
دَرَادِر العطـــا
محمد احمد الفيلابي (84)

الكرمك والدمازين: رحلة النزوح والألم في قلب النزاع 04

النيـــل الأزرق .. الأرض تتخلى عـــن الانســـان 08

أزمة صحية خانقة بعد تعطل مستشفى الضعين 18

نقص الكوادر.. يهدد الخدمات الصحية 21

وجدي صالح لـ«افق جديد»
وقف الحرب وتحقيق السلام لن يتم بدون تفكيك التمكين 31

حكومـــة الجبـــايات ورئيس وزراء التوجيهات 39

كيف تُعيد الحرب الأمريكية الإسرائيلية ضد إيران تشكيل الصراع في السودان؟ 42

« الكنيسة القبطية».. عودة الروح للعاصمة 53

في بلدة هادئة على مضيق هرمز، تشتعل الحرب على مقربة من الأفق 58

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة

الكرمك والدمازين:
رحلة النزوح والألم في قلب النزاع

ملخص

تعيش مناطق الكرمك وقرى قريبة في النيل الأزرق أوضاعًا إنسانية بالغة القسوة نتيجة تصاعد المواجهات بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع وحلفائها. أجبرت العمليات العسكرية آلاف المدنيين على الفرار، غالبيتهم من النساء والأطفال، متجهين نحو مدينة الدمازين والمناطق المحيطة بها.

النازحون قطعوا مسافات طويلة سيرًا على الأقدام وسط حرارة النهار وبرودة الليل، مع نقص شديد في الغذاء والماء والخدمات الصحية. معسكرات الإيواء في الدمازين مكتظة وغير مجهزة لاستقبال هذه الأعداد، ما دفع النازحين لإنشاء ملاجئ مؤقتة والتكيف مع ظروف صعبة للغاية.

الأطفال والنساء أكثر الفئات تضررًا، حيث ظهرت عليهم علامات الإجهاد وسوء التغذية، بينما تواجه الأسر تحديات كبيرة للحفاظ على حياتها اليومية. العديد من النازحين فقدوا أقاربهم أو انفصلوا عن بعضهم خلال الطريق، ما زاد من معاناتهم النفسية والاجتماعية.

تدعو غرف الطوارئ والمنظمات الإنسانية إلى تدخل عاجل لتوفير الغذاء والماء والمأوى والخدمات الصحية، وفتح ممرات آمنة للوصول إلى النازحين. الأزمة الإنسانية في النيل الأزرق تمثل جزءًا من تحديات أوسع في السودان، حيث يعاني ملايين الأشخاص من انعدام الأمن الغذائي ونقص الخدمات الأساسية، ما يضاعف حجم المعاناة اليومية.

الرحلة نفسها كانت قاسية إلى حد يصعب وصفه، بلا غذاء كافٍ ولا ماء.»

صور متداولة في مواقع التواصل الاجتماعي

أفق جديد

تعيش منطقة الكرمك وعدد من القرى والبلدات المجاورة في إقليم النيل الأزرق أوضاعًا إنسانية بالغة القسوة، في ظل موجات نزوح جماعي نحو مدينة الدمازين، نتيجة تصاعد المواجهات المسلحة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، إلى جانب حلفائها في الحركة الشعبية بقيادة عبد العزيز الحلو.

مؤخرًا أعلنت قوات «الدعم السريع» تحقيق تقدم في إقليم النيل الأزرق، مؤكدة سيطرتها على مواقع استراتيجية في محافظة «باو» بعد معارك عنيفة مع الجيش السوداني، ما يفتح الطريق نحو عاصمة الإقليم «الدمازين». كما تحدثت عن سيطرتها على مدينة «الكرمك» الاستراتيجية، الواقعة على بُعد نحو 176 كيلومتراً من العاصمة، في حين لم يقرّ الجيش بفقدانها.

وفي شهادات ميدانية، قالت المواطنة ثريا الطريفي، إن الأوضاع الإنسانية تزداد سوءًا يومًا بعد يوم، في ظل نقص حاد في الاحتياجات الأساسية. وأضافت في حديثها لـ«أفق جديد»، أن القصف العشوائي أجبر المدنيين على الهروب في ظروف خطرة، ما أدى إلى تشتت العديد من الأسر، وانفصال بعض الأطفال عن ذويهم أثناء محاولات اللجوء إلى الأراضي الإثيوبية.

وأفادت غرفة طوارئ النيل الأزرق الإنسانية بأن تصاعد العمليات العسكرية في محافظة الكرمك أدى إلى موجة نزوح واسعة خلال الأيام الماضية، حيث بلغ عدد النازحين إلى مدينة الدمازين والمناطق المجاورة نحو (73،406) شخصًا، وفقًا لبيانات الأمم المتحدة، غالبيتهم من النساء والأطفال.

وأشارت الغرفة في بيان تلقته «أفق جديد»، إلى أن النازحين يعانون من اكتظاظ شديد في مراكز الإيواء، وانعدام المأوى الملائم، وتدهور الخدمات الصحية، في ظل احتياجات متزايدة، خاصة لدى النساء والأطفال.

نقص المأوى

وتروي المواطنة منال عبد الله في حديثها لـ«أفق جديد»، معاناتها خلال رحلة النزوح،

«عند الوصول إلى الدمازين، تتغير ملامح الأزمة لكنها لا تخف، المدينة مكتظة.»

«الأطفال، الذين يشكلون الغالبية، تظهر عليهم سريعاً علامات الإجهاد وسوء التغذية.»

مؤكدة أنها اضطرت للسير لساعات طويلة مع نساء وأطفال للوصول إلى الدمازين، بعد هجمات بطائرات مسيّرة، مشيرة إلى أنهم عانوا من الجوع والعطش طوال الطريق.

وأعربت غرفة طوارئ قيسان (نشطاء) عن بالغ قلقها وأسفها العميق إزاء موجات النزوح التي تشهدها مدينة قيسان في ظل الظروف الأمنية والإنسانية الراهنة، والتي أجبرت أعداداً كبيرة من المواطنين على مغادرة منازلهم بحثاً عن الأمان والاستقرار.

وأوضحت الغرفة في بيان تلقته «أفق جديد»، أن التصعيد الأخير أدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية بشكل ملحوظ، حيث يواجه النازحون نقصاً حاداً في الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك الغذاء والمياه والمأوى والخدمات الصحية، إلى جانب تحديات كبيرة تعيق وصولهم إلى مناطق آمنة.

وفي إطار الاستجابة الإنسانية، أكدت غرفة طوارئ قيسان أنها تعمل حاليًا، وبحسب الإمكانيات المتاحة، على توزيع سلال غذائية للمتضررين، في مسعى للتخفيف من حدة الأزمة ودعم الأسر الأكثر احتياجاً.

ودعت الغرفة جميع الجهات الإنسانية والمنظمات المحلية والدولية إلى التدخل العاجل لتقديم الدعم اللازم للنازحين، وناشدت السلطات المعنية لاتخاذ التدابير الكفيلة بحماية المدنيين وضمان سلامتهم. كما أكدت على أهمية فتح ممرات آمنة لضمان إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق. والاستمرار في التنسيق مع الشركاء والمتطوعين لتقديم ما يمكن من خدمات إغاثية رغم محدودية الموارد.

كما دعت الغرفة أيضًا أبناء قيسان في الداخل والخارج إلى التكاتف والتضامن في هذه المرحلة الحرجة، والمساهمة الفاعلة في دعم الجهود الإنسانية الرامية إلى التخفيف من معاناة المتضررين.

انفصال الأطفال

وشهدت مناطق «السلك» و«سلك أحمر» و«ملكن» بمحلية باو، في 25 يناير الماضي، اشتباكات عنيفة أدت إلى تدهور سريع في الأوضاع المعيشية، ودفع آلاف السكان إلى الفرار من منازلهم، ليواجهوا ظروفًا إنسانية قاسية تتسم بانعدام المأوى ونقص الغذاء والدواء ومياه الشرب.

«في منتصف هذا الطريق، بدأت المأساة الحقيقية تتشكل داخل الرحلة نفسها.»

ويُعد إقليم النيل الأزرق من الولايات الحدودية جنوب شرق السودان، حيث يجاور إثيوبيا ودولة جنوب السودان، ويضم سبع محليات إدارية، من بينها الدمازين والرصيرص وباو والكرمك.

من جانبها، حذرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) من تفاقم الكارثة الإنسانية في السودان، مؤكدة أن البلاد تشهد أكبر أزمة نزوح داخلي في العالم. وأشارت إلى أن الأطفال يواجهون أوضاعًا مأساوية نتيجة انتشار الجوع والأمراض، داعية إلى تكثيف الجهود الدولية لتوفير الدعم الإنساني وتعزيز الاستقرار.

وأوضحت «يونيسف» أنها تواصل تقديم الخدمات الأساسية المنقذة للحياة، بما في ذلك الرعاية الصحية والتغذية والمياه النظيفة والدعم النفسي والتعليم، بالتعاون مع شركائها على الأرض.

وفي السياق ذاته، أعلنت غرفة طوارئ مدينة الرصيرص عن أوضاع حرجة في قرية «السلك»، حيث نزحت أعداد كبيرة من السكان، معظمهم من النساء والأطفال وكبار السن، في ظل نقص حاد في الغذاء والمياه والخدمات الصحية. كما أشارت إلى وصول أعداد من النازحين إلى منطقة «ديرنق»، وسط مناشدات عاجلة للمنظمات الإنسانية للتدخل.

وتكتسب مناطق «الكرمك» و«مجغة» و«بلامو» و«خور البودي» و«ملكن» و«السلك» و«سلك أحمر» أهمية استراتيجية في الإقليم، ما يجعلها مسرحًا لتنافس عسكري محتدم، خصوصًا مع سعي قوات الدعم السريع لبسط نفوذها على المناطق الحدودية.

وفي مارس 2025، أعلنت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين عن تجدد أعمال العنف في محلية التضامن، ما أدى إلى نزوح نحو 20 ألف شخص إلى الدمازين، وعبور آخرين إلى دولة جنوب السودان. وأوضحت أنها قدمت مساعدات أولية شملت مئات الخيام والمشمعات، لكنها أكدت أن الاحتياجات لا تزال تفوق الإمكانات المتاحة.

وبحسب برنامج الأغذية العالمي، يعاني أكثر من 21 مليون شخص في السودان من انعدام الأمن الغذائي الحاد، في حين تجاوز عدد النازحين 13 مليون شخص، بينهم 9,3 مليون نازح داخليًا و4,3 مليون لاجئ خارج البلاد.

كما تم تأكيد وقوع مجاعة في بعض المناطق، نتيجة تعذر وصول المساعدات الإنسانية بسبب استمرار القتال، فيما يعاني نحو 3,7 مليون طفل وامرأة حامل ومرضعة من سوء التغذية،

آلاف النازحين في أوضاع مأساوية

النيـــل الأزرق ..

الأرض تتخلى عـــن الانســـان

ملخص

تعيش مناطق الكرمك وقيسان وباو في إقليم النيل الأزرق أزمة نزوح جماعي نتيجة تصاعد القتال بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع وحلفائها. وفق تقديرات الأمم المتحدة، تجاوز عدد النازحين 73،406 شخصًا، غالبيتهم من النساء والأطفال، غادروا القرى بحثًا عن الأمان، فيما تكتظ مدينة الدمازين والمناطق المحيطة بمعسكرات قديمة غير قادرة على استيعاب هذا التدفق البشري الكبير.

رحلة النزوح كانت قاسية ومرهقة، حيث يقطع النازحون مسافات طويلة سيرًا على الأقدام وسط حرارة النهار وبرودة الليل، بلا غذاء كافٍ أو ماء آمن، ما أدى إلى انهيار بعض الأسر وظهور علامات الإجهاد وسوء التغذية بين الأطفال. شهادات النازحين كشفت مزيجًا من الخوف والهلع، وفقدان الأمل في مواجهة الطريق الطويل والمحفوف بالمخاطر.

الوضع في مراكز الإيواء بالغ الدقة، حيث يعاني النازحون من اكتظاظ شديد، ونقص في الغذاء والمياه والخدمات الصحية، وسط تزايد الاحتياجات المتعلقة بالحماية والدعم النفسي والاجتماعي. التحذيرات الإنسانية تشير إلى أن استمرار هذه الأوضاع دون تدخل عاجل قد يؤدي إلى كارثة إنسانية، مع ضرورة توفير الخيام والمياه والدواء والدعم للفئات الأكثر هشاشة.

تتكرر المأساة مع موجات نزوح جديدة في باو ومناطق جنوبية أخرى، فيما يواجه العائدون سابقًا من اللاجئين تحديات نزوح إضافية، لتتحول الأزمة إلى حلقة مفرغة من الفقد والقلق. الزمن لم يعد في صالح النازحين، الذين يقفون بين نجاة مؤقتة وأرض لم تعد آمنة، وسط فجوة متزايدة بين احتياجاتهم والموارد المتاحة.

عدد النازحين: حوالي 73,406 نازحًا وصلوا إلى الدمازين والمناطق المجاورة (من الكرمك، قيسان، باو).

أفق جديد

في الطريق الممتد بين الكرمك والدمازين، تبدو الأرض كأنها تخلّت عن أهلها دفعة واحدة. الأشجار التي كانت تظلل المزارعين، صارت شاهدة على مرور أفواج بشرية منهكة، تمضي بلا يقين، تحمل ما تبقى من حياتها فوق الرؤوس وعلى الأكتاف. هنا، حيث اجتاحت قوات الدعم السريع والقوات المتحالفة مع الحركة الشعبية بقيادة عبد العزيز الحلو، لم يكن النزوح خياراً، بل كان الهروب الوحيد الممكن من واقع ينهار بسرعة.

تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية تشير إلى نحو 73،406 نازحين حتى الآن، رقم يبدو ضخماً على الورق، لكنه في الميدان يتحول إلى وجوه، إلى حكايات متفرقة، وإلى طرق ممتدة لا تنتهي. من سبع قرى في الكرمك، ومن عمق قيسان، ومن الأطراف الجنوبية لباو، خرج الناس في موجات متلاحقة، بعضها سبق الآخر بساعات، وبعضها لا يزال في الطريق.

رحلة قاسية

الرحلة نفسها كانت قاسية إلى حد يصعب وصفه. أيام من السير المتواصل، في حر النهار وبرودة الليل، بلا غذاء كافٍ ولا ماء آمن. أمهات يحملن أطفالهن الذين أثقلهم التعب، وآباء يجرّون خطواتهم وهم يحاولون الحفاظ على تماسك الأسرة. في الطريق، تلاشت المسافات بين القرى، واختلطت أسماء الأماكن، ولم يعد هناك معنى واضح للوجهة سوى "النجاة".

تفاصيل هذه الرحلات، كما كشفتها الناطقة باسم غرفة طوارئ النيل الأزرق، هويدا من الله، في حديثها لـ«أفق جديد»، تفتح نافذة مباشرة على عمق الأزمة. تقول هويدا إن "نحو 73،406 نازحاً وصلوا إلى الدمازين حتى الآن، دون وجود مراكز إيواء مخصصة لاستقبالهم"، موضحة أن "هذه الأعداد تم توزيعها قسرياً على معسكرات قائمة أصلاً، وهي معسكرات كانت تعاني من الاكتظاظ قبل هذه الموجة".

وتتابع: "الدمازين تستقبل على رأس كل ساعة أعداداً جديدة من النازحين، أغلبيتهم يصلون سيراً على الأقدام بعد رحلة استمرت أياماً"، مشيرة إلى أن كثيرين "يصلون في حالة إنهاك شديد، وبعضهم ينهار فور وصوله من شدة التعب والجوع".

ولا تتوقف شهادتها عند هذا الحد، بل تغوص في التفاصيل الدقيقة: "النزوح من الكرمك شمل سبع قرى بشكل كامل، فيما وصلت 433 أسرة بالكاد إلى مناطق دندرو وسالي شمالي الكرمك، في أوضاع إنسانية بالغة السوء". وتضيف: "في باو، لدينا معسكران يضمان نحو 730 أسرة في معسكر 9 و850 أسرة في معسكر 10، وهذه الأعداد مرشحة للزيادة في أي لحظة".

أما عن قيسان، فتشير إلى أن "حالة الخوف والهلع دفعت أعداداً متزايدة من المواطنين إلى الفرار، ما يعني أن موجة النزوح لم تصل ذروتها بعد". هذه العبارة، رغم بساطتها، تحمل تحذيراً واضحاً: ما يحدث الآن قد يكون مجرد بداية.

عند الوصول إلى الدمازين، تتغير ملامح

عدد الأسر في معسكرات باو:

معسكر 9: حوالي 730 أسرة

معسكر 10: حوالي 850 أسرة

عدد القرى التي شملها النزوح في الكرمك: 7 قرى كاملة

عدد سكان السودان المتأثر بانعدام الأمن الغذائي: أكثر من 21 مليون شخص

عدد الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات الذين يعانون سوء تغذية: نحو 3.7 مليون شخص.

الأزمة لكنها لا تخف. المدينة التي تحولت إلى ملاذ أخير، باتت تستقبل فوق طاقتها. لا خيام كافية، لا مساحات منظمة، ولا بنية قادرة على استيعاب هذا التدفق البشري الهائل. يتم توزيع النازحين على معسكرات قديمة، أو تركهم في أطرافها، حيث ينشئون ملاجئ مؤقتة من بقايا الأقمشة والمشمعات.

في هذه المساحات، يصبح كل شيء نادراً. الماء يُجلب بشق الأنفس، والغذاء لا يصل إلا على شكل حصص متقطعة، والخدمات الصحية تقف على حافة الانهيار. الأطفال، الذين يشكلون الغالبية، تظهر عليهم سريعاً علامات الإجهاد وسوء التغذية، فيما تزداد مخاطر انتشار الأمراض في بيئة مكتظة تفتقر لأبسط مقومات الصحة.

كارثة وشيكة

البيان الصادر عن غرفة طوارئ النيل الأزرق يصف الوضع بوضوح حاد: "النازحون يواجهون أوضاعاً إنسانية صعبة تشمل نقص الغذاء والمياه، واكتظاظ مراكز الإيواء، وتدهور الخدمات الصحية"، إلى جانب "تزايد الاحتياجات المتعلقة بالحماية والدعم النفسي والاجتماعي". ويضيف أن "الوضع تجاوز قدرات الاستجابة المحلية، ويستدعي تدخلاً عاجلاً ومنسقاً من المنظمات الإنسانية والوكالات الدولية".

ويمضي البيان أبعد من الوصف، إلى التحذير: "استمرار هذا الوضع دون تدخل فوري قد يؤدي إلى كارثة إنسانية"، داعياً إلى توفير الغذاء بشكل عاجل، وتأمين مياه الشرب، وتقديم مواد الإيواء الأساسية مثل الخيام والمشمعات والبطاطين، إلى جانب تعزيز الخدمات الصحية والإمدادات الطبية، مع "إيلاء اهتمام خاص للفئات الأكثر هشاشة».

وسط هذا الامتداد القاسي، يخرج صوت الصادق أحمدو، 47 عاماً، القادم من القرى المحيطة بالكرمك، كأنه يخرج من عمق الطريق نفسه لا من نهايته. يقف الرجل في الدمازين بجسد وصل، لكن روحه ما زالت عالقة هناك، بين الأشجار والوديان والمسافات التي قطعها سيراً على الأقدام. يتحدث ببطء، وكأن كل كلمة تحتاج إلى إذن من ذاكرته قبل أن تخرج.

يقول الصادق لـ» افق جديد» إنهم غادروا قراهم تحت ضغط الخوف المتراكم، بعد أن أصبحت الأصوات المحيطة بالمنطقة تنذر بما هو أسوأ. لم يكن الخروج قراراً فجائياً، بل كان نتيجة أيام من الترقب والقلق، حين بدأ الناس يدركون أن شيئاً ما يقترب دون أن يُقال لهم بوضوح ما هو. ومع ذلك، ظل هناك خيط أمل ضعيف، بأن القوات الحكومية الموجودة في المنطقة ستتمكن من صد أي هجوم محتمل، وأن الحياة يمكن أن تبقى في حدودها الدنيا من الأمان.

لكن ذلك الأمل، كما يروي، لم يكن سوى لحظة مؤجلة من الصدمة. "كنا ننتظر أن يحدث شيء يمنع ما حدث"، يقول بصوت خافت، ثم يصمت طويلاً قبل أن يكمل، وكأن الجملة التالية أثقل من أن تُقال بسهولة.

الرحلة التي تلت ذلك كانت أطول من قدرتهم على الاحتمال. لم تكن المسافات تُقاس بالكيلومترات، بل بعدد الانقطاعات في النفس، وبعدد المرات التي اضطر فيها الناس للتوقف لأن أجسادهم لم تعد قادرة على المواصلة. على امتداد الطريق، كانت العائلات تتحرك ككتل بشرية منهكة، الأطفال ينامون وهم واقفون، والنساء يحملن ما يمكن حمله من الحياة على ظهورهن وأذرعهن، والرجال يحاولون إخفاء الانكسار خلف صمت ثقيل.

في منتصف هذا الطريق، كما يروي الصادق، بدأت المأساة الحقيقية تتشكل داخل الرحلة نفسها. طفلته الصغيرة، التي عانت من المرض قبل النزوح، كانت تسير معهم بصعوبة منذ البداية. لم تكن الطريق رحيمة، ولا الوقت كان كافياً، ولا الظروف تسمح بأي توقف طويل. ومع كل خطوة، كانت الطفلة تضعف أكثر، حتى وصلوا إلى لحظة لم تعد فيها قادرة على الاستمرار.

"لم تحتمل المسير"، يقول الصادق، ثم تتوقف الكلمات في حلقه قبل أن تكتمل الجملة. لا يصف ما حدث بتفاصيل كثيرة، لكنه يترك للصمت أن يقول ما لا تستطيع اللغة حمله. في عينيه، لا يبدو الفقد حدثاً من الماضي، بل لحظة لا تزال تحدث داخله كلما تذكر الطريق

لم تكن الطفلة مجرد حالة إنسانية في سياق نزوح كبير، بل كانت جزءاً من يومياته، من محاولاته المستمرة لطمأنتها، من حمله لها كلما تعبت، من نظرته التي كانت تبحث عن مكان يستريحون فيه ولو قليلاً. لكن الطريق لم يمنحهم تلك الفرصة. وعندما وصل إلى الدمازين، كان قد فقد جزءاً لا يُعوّض من رحلته،

عدد النازحين في السودان: تجاوز 13 مليون شخص، بينهم 9.3 مليون نازح داخليًا و4.3 مليون لاجئ خارج البلاد.

جزءاً بقي هناك بين المسافة والخوف.

مأساة مكررة

على الجانب الآخر من القصة، تأتي شهادة سلمى، وهو اسم مستعار لنازحة من منطقة مقجة، تحدثت لـ» افق جديد» لتكشف طبقة أخرى من المأساة، ليست في الطريق نفسه فقط، بل فيما سبق الطريق من وعود وتطمينات. تتحدث سلمى بهدوء، لكن في صوتها ارتجاف خفيف يشبه ارتجاف من يحاول إعادة بناء ذاكرة لا يريد أن يراها مكتملة.

تقول سلمى إن الأوضاع في المنطقة كانت متوترة منذ أيام، وإن الناس كانوا يعيشون بين الخوف والترقب. ومع ذلك، لم يكن القرار بالرحيل سهلاً، لأن ما قيل لهم في تلك اللحظات كان مختلفاً عما كانوا يرونه بأعينهم. تؤكد أن القوات الحكومية في الولاية، إلى جانب عدد من قادة الإدارة الأهلية، بثوا تطمينات للسكان بأن قوات الدعم السريع قد تم دحرها، وأن الوضع تحت السيطرة، وأن لا ما يستدعي مغادرة القرى.

تلك الطمأنينات، كما تصفها، لم تكن مجرد كلمات عابرة، بل كانت سبباً في تأجيل قرار النزوح لدى كثيرين، بينهم هي نفسها. "كنا نريد أن نصدق"، تقول، ثم تتوقف قليلاً وكأنها تعيد ترتيب ذلك الإيمان المؤقت في داخلها. "صدقنا أن الأمور ستستقر".

لكن الواقع، كما تروي، بدأ يتغير بسرعة لا تمنح وقتاً لإعادة الحسابات. في لحظة واحدة، تحولت القرى إلى مساحات من القلق، والطرقات إلى مسارات هروب، والأصوات إلى إشارات إنذار غير واضحة. لم يعد هناك وقت للسؤال أو التحقق، فقط وقت للجري.

في تلك الفوضى، خرجت سلمى مع أسرتها كما خرج غيرهم، بلا استعداد حقيقي لما ينتظرهم. الطريق إلى الدمازين لم يكن أقل قسوة مما كان في الذاكرة. بل ربما كان أكثر قسوة لأنه جاء بعد صدمة الخذلان. كانت كل خطوة تحمل معها سؤالاً لم يُجب عنه أحد: لماذا تأخر التحذير؟ ولماذا لم تُترجم التطمينات إلى حماية حقيقية؟

عند وصولها إلى الدمازين، وجدت سلمى نفسها في مشهد لا يختلف كثيراً عن الطريق الذي خرجت منه، سوى أنه أكثر ازدحاماً. النازحون في كل مكان، المعسكرات ممتلئة، والأرض لم تعد تتسع للمزيد. الوجوه متعبة، واللغة المشتركة بينهم هي الصمت.

بين شهادة الصادق أحمدو وشهادة سلمى، تتشكل صورة مزدوجة للنزوح: صورة الفقد الذي يحدث في منتصف الطريق، وصورة الخذلان الذي يحدث قبل الطريق. الأول فقد طفلته لأن الطريق كان أطول من قدرة الجسد، والثانية فقدت يقينها لأن الكلمات سبقت الواقع ولم تحمه.

تراكم الالم

وفي النهاية، لا تبدو الدمازين محطة وصول، بل محطة تراكم جديد للألم. مكان يتجمع فيه الناجون، لكنهم لا يخرجون منه كما دخلوا. وبين طريق لا يرحم، ووعودٍ لم تصمد، وذاكرة مثقلة بما لا يُروى بسهولة، يبقى النازحون معلقين في مساحة بين النجاة والانكسار، حيث لا شيء ينتهي فعلاً، بل يبدأ بشكل آخر من الانتظار.

في باو، يتكرر المشهد بوتيرة متسارعة. مع تصاعد العمليات العسكرية في المناطق الجنوبية، تتشكل موجات نزوح جديدة، تضغط على منطقة تعاني أصلاً من هشاشة شديدة. القرى تُفرغ، والطرق تمتلئ بعائلات تحمل ما تستطيع، فيما يتحول النزوح إلى حالة عامة، لا استثناء فيها.

المفارقة الأكثر قسوة تظهر في قصص العائدين. بعض هؤلاء كانوا قد عادوا قبل أشهر من اللجوء في إثيوبيا وجنوب السودان، على أمل بداية جديدة. لكنهم اليوم يجدون أنفسهم في مواجهة نزوح آخر، أكثر قسوة، وكأنهم يدورون في حلقة مغلقة من الفقد.

وفي قلب هذا المشهد، تتشكل حياة هشة تحاول الاستمرار. نساء يتقاسمن الطعام القليل، شباب ينظمون توزيع المياه بما توفر، وأطفال يخلقون من الفراغ ألعاباً صغيرة، كأنهم يرفضون الاستسلام الكامل.

لكن الحقيقة الأكثر إلحاحاً، كما تعكسها شهادة هويدا وبيان غرفة الطوارئ، هي أن الزمن لم يعد في صالح هؤلاء. كل ساعة تمر، تصل معها أعداد جديدة، وتزداد معها الفجوة بين الاحتياجات والإمكانات. وبين أرض لم تعد آمنة، وملاذٍ لم يعد كافياً، يقف عشرات الآلاف في منطقة رمادية، حيث النجاة مؤقتة... والمستقبل مفتوح على كل الاحتمالات.

هل تفرض التطورات الإقليمية هدنة على حرب الداخل؟

السودان بين جبهات تتجدّد وضغوط تتقاطع

عثمان فضل الله

ملخص

يتناول المقال تعقّد الحرب في السودان مع تحولها إلى صراع متعدد الجبهات، حيث لم تعد محصورة في مراكز تقليدية، بل امتدت إلى مناطق مثل كردفان والنيل الأزرق، ما يعكس اتساع رقعة النزاع وتغيّر طبيعته.

يوضح الكاتب أن هذا التوسع صاحبه تشابك في الأدوار والفاعلين، إلى جانب ضغوط دولية تدعو لهدنة إنسانية، لكنها تظل ضعيفة التأثير بسبب تمسك الأطراف بالحسم العسكري وغياب أدوات تنفيذ حقيقية لدى المجتمع الدولي.

يشير إلى تأثير العوامل الإقليمية، خاصة التوترات المرتبطة بإيران، التي تجعل السودان جزءًا من معادلات أوسع، قد تدفع إما نحو التهدئة المؤقتة أو نحو مزيد من التصعيد، مما يقلل من استقلالية القرار الداخلي.

يخلص الكاتب إلى أن أي هدنة محتملة ستكون على الأرجح مؤقتة وهشة، تُستخدم لإعادة التموضع لا لإنهاء الحرب، في ظل غياب شروط التسوية الحقيقية، ما يجعلها مجرد استراحة قصيرة في صراع طويل.

تدخل الحرب في السودان طورًا أكثر تعقيدًا، ليس فقط بسبب طول أمدها، بل نتيجة تحوّلها إلى نزاع متعدد المسارات والجبهات. لم يعد الصراع محصورًا في مراكز السلطة التقليدية، بل أخذ طابعًا متحركًا يعيد تشكيل الجغرافيا العسكرية وفق ميزان القوة المتغير. في هذا السياق، يبرز التمييز بين الجبهات كعامل حاسم في فهم طبيعة المرحلة: فبينما تمثل كردفان امتدادًا لحرب قديمة لم تنطفئ جذوتها، تدخل النيل الأزرق المشهد بوصفها ساحة جديدة نسبيًا في إطار الحرب الحالية، ما يعكس انتقال الصراع من طور التمركز إلى طور الانتشار.

هذا التحول لا يعني فقط توسعًا جغرافيًا، بل يكشف عن إعادة توزيع للأدوار والفاعلين. في كردفان، تستند العمليات إلى إرث طويل من النزاع المرتبط بامتدادات الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، حيث تتقاطع خطوط القتال القديمة مع حسابات الحرب الراهنة. أما في النيل الأزرق، فإن دخولها المباشر في معادلة الصراع يعكس محاولة لفتح جبهات جديدة، سواء لتخفيف الضغط عن مراكز القتال أو لإعادة رسم توازن القوى. هكذا، لم تعد الحرب خطًا مستقيمًا، بل شبكة متداخلة من النزاعات التي تتغذى على بعضها البعض، وتنتج واقعًا أكثر سيولة وخطورة.

تشابك الحروب

في موازاة هذا التمدد الميداني، يتشكل ضغط دولي متزايد يدفع نحو هدنة إنسانية، دون أن يرتقي بعد إلى مستوى فرضها. الخطاب الذي قدّمه كبير مستشار الرئيس الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط مسعد بولس في مجلس الأمن الدولي الجمعة يعكس إجماعًا نظريًا على استحالة الحسم العسكري، لكنه يصطدم بإرادة ميدانية لا تزال ترى في القتال أداة لتحسين الشروط. هذا التناقض بين الدبلوماسية والواقع يعيد إنتاج مأزق كلاسيكي: توافق دولي بلا أدوات تنفيذ، وأطراف محلية بلا حافز للتراجع. وبين الاثنين، تتآكل فرص الهدنة لصالح استمرار الحرب.

عجز دولي

غير أن العامل الأكثر تأثيرًا يتجاوز الداخل السوداني إلى الإقليم، حيث تلقي تطورات الصراع المرتبط بـ إيران بظلالها على المشهد. فمع تصاعد التوترات الإقليمية، يصبح السودان جزءًا من معادلة أوسع، تتقاطع فيها المصالح الأمنية والاستراتيجية. هذا التداخل قد يدفع في اتجاهين متناقضين: إما تعميق الصراع عبر مزيد من الانخراط غير المباشر، أو فرض تهدئة مؤقتة لتفادي اتساع رقعة التوتر. في الحالتين، يفقد النزاع السوداني استقلاله النسبي، ليصبح رهينة حسابات خارجية تتجاوز حدوده.

وهنا تبرز مفارقة لافتة: فبينما يزداد العنف على الأرض، تتزايد في المقابل الدعوات إلى هدنة إنسانية. لكن هذه الدعوات، حتى الآن، تظل أقرب إلى أدوات إدارة أزمة لا حلّها. فالأطراف المتحاربة لم تصل بعد إلى لحظة الإنهاك التي تدفعها للتنازل، كما أن الداعمين الإقليميين لم يحسموا خيارهم بين التصعيد والاحتواء. لذلك، تبدو الهدنة المحتملة إن حدثت، نتيجة ضغط خارجي ظرفي، لا تعبيرًا عن تحول داخلي حقيقي في مواقف الأطراف.

في هذا السياق، يتبلور ما يمكن تسميته بـ"المفترق الحاسم". فهو ليس حدثًا منفردًا، بل لحظة توازن دقيقة بين استمرار الحرب وإمكانية كبحها. يتمثل هذا المفترق في خيارين متوازيين: إما أن يواصل طرفا الصراع الرهان على الحسم العسكري، مدفوعين بتقدمات ميدانية جزئية ودعم خارجي، ما يعني اتساع رقعة القتال لتشمل مزيدًا من المناطق وربما انزلاق البلاد إلى نموذج الحروب المفتوحة؛ أو أن تتكثف الضغوط الدولية والإقليمية إلى حدّ يجبر الطرفين على قبول هدنة إنسانية، ولو مؤقتة، تفتح الباب أمام مسار تفاوضي هش.

العامل الفاصل هنا ليس فقط ميزان القوة داخل السودان، بل موقع الصراع ضمن التوترات الإقليمية الأوسع. فإذا تصاعدت حسابات المواجهة المرتبطة بإيران، قد يُستخدم السودان كساحة إضافية للصراع، ما يرجّح كفة التصعيد. أما إذا اتجهت القوى الدولية نحو احتواء الأزمات المتزامنة، فقد تتحول الهدنة الإنسانية إلى ضرورة استراتيجية لا مجرد خيار إنساني. وعليه، فإن مستقبل الحرب يتوقف على أي المسارين سيغلب: منطق الميدان، أم منطق الاحتواء.

في نهاية المطاف، لا يبدو السودان قريبًا من لحظة حسم، بل من لحظة إعادة تعريف للصراع نفسه. فالحرب التي بدأت كمواجهة على

السلطة، تتجه تدريجيًا لتصبح نزاعًا متعدد المستويات، تتداخل فيه الجغرافيا مع السياسة، والمصالح المحلية مع الحسابات الإقليمية. وبين جبهات قديمة تتجدد في كردفان وأخرى تنفتح في النيل الأزرق، تتسع رقعة المجهول أكثر مما تتضح ملامح النهاية.

في هذا المشهد، لا تبدو الهدنة الإنسانية حلًا بقدر ما هي اختبار: اختبار لقدرة المجتمع الدولي على فرض إيقاع مختلف، واختبار لإرادة الأطراف في الانتقال من منطق الغلبة إلى منطق التسوية. لكن حتى الآن، لا توجد مؤشرات كافية على أن أياً من هذين الاختبارين قد حُسم.

ويظل السؤال:

هل تكون الهدنة—إن جاءت—بداية مسار يوقف الانهيار، أم مجرد استراحة قصيرة في حرب أطول؟

ورفقاً للمعطيات الماثلة على الأرض، لا تبدو الهدنة—إن تحققت—بداية مسار يوقف الانهيار بقدر ما تبدو أقرب إلى استراحة تكتيكية في حرب لم تنضج شروط نهايتها بعد. فميزان القوى بين طرفي الصراع ما يزال يُقرأ بمنطق التحسن التدريجي لا الإشباع العسكري، ما يعني أن فكرة "التوقف النهائي" لا تجد سندًا حقيقيًا في حسابات الميدان، سواء في كردفان ودارفور حيث تتواصل جبهات الاحتكاك التاريخية، أو في النيل الأزرق التي دخلت إلى الحرب حالياً ويعد دخولها حديثًا نسبيًا إذ أنها في السابق رغم وجود الحركة الشعبية فيها لكنه كان وجوداً محدوداً لذا لابد من وضع تطوراتها الأخيرة في دائرة الاتساع النشط للصراع.

استراحة محاربين

في هذا السياق، تبدو أي هدنة محتملة محكومة بمنطق الضرورة لا التحول والانحناء لا الاقتناع إذ أن الأطراف المتحاربة لا تُظهر حتى الآن مؤشرات على إعادة تعريف أهدافها السياسية أو العسكرية، بل على العكس، ما تزال تعتمد على تحسين مواقعها الميدانية كمدخل للتفاوض المستقبلي. وهذا يعني أن الهدنة—إن فُرضت—ستُستخدم غالبًا لإعادة التموضع، وإعادة الإمداد، وامتصاص الضغط الإنساني والدولي، أكثر من كونها خطوة نحو تسوية نهائية.

كما أن البعد الإقليمي، المتقاطع مع توترات أوسع مرتبطة بـ إيران، لا يدفع نحو تهدئة مستدامة بقدر ما يعزز منطق إدارة الصراع ضمن هوامش أوسع من التدويل. هذا التشابك يجعل الحرب السودانية أقل قابلية للعزل، وأكثر ارتباطًا بتوازنات خارجية متحركة، وهو ما يضعف فرص تحويل الهدنة إلى مسار سياسي صلب، ويجعلها أقرب إلى آلية لتفادي الانفجار الإنساني وليس لإنهاء جذور النزاع.

وعليه، فإن أقصى ما يمكن توقعه في المدى القريب هو هدنة هشة، قابلة للاهتزاز مع أي تغير في ميزان الميدان أو في حسابات الدعم الإقليمي. أما التحول إلى مسار يوقف الانهيار فعليًا، فيتطلب شروطًا لم تتشكل بعد: إنهاك عسكري متبادل، وتوافق إقليمي على التسوية، وإرادة سياسية داخلية تعيد تعريف مفهوم "النصر". وحتى ذلك الحين، ستبقى الهدنة—إن جاءت—فاصلاً مؤقتًا بين جولات حرب أطول، لا بداية لنهايتها.

اقتصاد الإفلاس.. حين تُسد الفجوة من جيوب الناس

حيدر المكاشفي

ملخص

ينتقد المقال سياسات الجباية التي تنتهجها السلطة في السودان، معتبراً ما حدث في معبر أرقين نموذجاً لنهج كامل يقوم على تحميل المواطن أعباء الأزمة، حيث يُفرض على العائدين المنهكين رسوم مرتفعة ومتقلبة بلا منطق واضح.

يشير الكاتب إلى أن هذه السياسات لا تقتصر على المعابر، بل تمتد إلى الأسواق والأنشطة التجارية، عبر زيادات في الرسوم والعوائد، ما أدى إلى احتجاجات وإغلاق محال وتراجع الحركة الاقتصادية، في وقت يفترض فيه دعم التعافي لا إضعافه.

يشرح الكاتب أن هذا النهج نابع من اقتصاد حرب يعتمد على التحصيل السريع بعد تراجع الإيرادات، لكنه يخلق حلقة مفرغة: زيادة الجبايات تؤدي إلى ركود أكبر، ما يفاقم الأزمة ويضعف قدرة السوق على الإنتاج والتشغيل.

يخلص إلى أن معالجة الأزمة تتطلب تحفيز الاقتصاد لا استنزافه، عبر تخفيف الأعباء ودعم الأنشطة، محذراً من أن استمرار هذه السياسات سيؤدي إلى مزيد من الانهيار والغضب، ويجعل المواطن وحده يتحمل كلفة الدولة.

في بلدٍ يُفترض أن تُقاس فيه الحكومات بقدرتها على حماية مواطنيها وقت الشدائد، قررت سلطة الامر الواقع في السودان أن تقلب المعادلة رأساً على عقب، المواطن المنكوب بالحرب هو من يدفع، والسلطة التي يفترض أن تنقذه هي من تأخذ.وما حدث في معبر أرقين ليس حادثة عابرة، بل هو مشهد مكثف لسياسة كاملة تقوم على فلسفة واحدة هي ادفع ثم ادفع حتى تكتب عندها عبد الدافع. مئات العائدين المنهكين المحزونين من رحلة اللجوء والخذلان، يتكدسون عند المعبر لا لأن الحرب انتهت، بل لأن الحكومة قررت أن تفتح عليهم جبهة حرب جديدة (جبهة الضرائب) سائقو البصات أضربوا ليس ترفاً بل لأن الأرقام التي فرضت عليهم لا علاقة لها بأي منطق اقتصادي أو حتى خيال محاسب مبتدئ. ففي بلد العجائب هذا، يمكن أن تقفز الضريبة من (200 ألف) إلى (350 ألف)، ثم إلى (1,350 مليون)، قبل أن تهبط فجأة إلى (850 ألف)، وكأننا لا نتحدث عن سياسة مالية بل عن مزاد علني أو بورصة مزاجية يديرها أمين عام الضرائب من مكتبه. أما المواطن فله نصيب الأسد من هذه المسرحية. العائد إلى الخرطوم يدفع (34 ألف)، إلى عطبرة (22 ألف)، إلى دنقلا (15،500)... مبالغ تقتطع من جيوب أنهكها اللجوء، تحت مسمى يبدو لطيفاً (معالجة الضرائب). أي معالجة هذه التي تعالج خزينة الدولة على حساب جراح الناس، الحكومات في العالم عند الحروب تسقط الضرائب و تقدم الدعم و تفتح الجسور والمعابر لعبور الناس بكرامة. أما عندنا فالحكومة لا تفتح المعابر إلا لتضع عليها كشك جباية، واللافت في الأمر ليس فقط حجم الجبايات بل طريقة اتخاذ القرار، لا مجلس تشريعي لا ميزانية جديدة لا نقاش عام، فقط قرار يولد في مكتب ويُفرض على شعب، ثم يُعدّل في اليوم التالي وكأن الدولة تدار عبر نظرية (التجربة والخطأ).واذا قيل ان جبايات أرقين قد ألغيت فهناك (آراقين وارقينات) مازالت قائمة فالامر امر سياسة عامة لم تختص بارقين فقط فمن ل(الآراقين) الاخرى يا ترى..

ولما كانت الجباية بالجباية تذكر لابد ان نستذكر هنا ما كانت ترفعه السلطة من شعارات (تهيئة الأوضاع لعودة المواطنين واستعادة الحياة الطبيعية)، لكنها للمفارقة مضت في الاتجاه المعاكس تماماً، عبر سياسات جباية قاسية تضرب ما تبقى من شرايين الاقتصاد المنهك. فبدلاً من تخفيف الأعباء عن المواطنين والتجار الذين فقدوا ممتلكاتهم وأعمالهم خلال الحرب، اختارت السلطات المحلية في عدد من الولايات أن تفتح دفاتر الرسوم والعوائد وكأن البلاد تعيش أزهى عصور الاستقرار. فالاحتجاجات التي شهدتها الأسواق قبل فترة لم تكن ترفاً ولا مؤامرة سياسية كما قد يحلو للبعض وصفها، بل هي صرخة بقاء. زيادات كبيرة في الجبايات شملت الرخص التجارية، العوائد، ورسوم النفايات، طالت حتى الأنشطة الصغيرة والمتوسطة التي تحاول بالكاد أن تعود للحياة بعد سنوات من التوقف القسري بسبب الحرب. النتيجة الطبيعية كانت إغلاق محال، إضرابات جزئية، وتراجع حركة البيع والشراء في أسواق يفترض أن تكون مؤشراً على تعافي المجتمع. المفارقة الفجة أن هذه الإجراءات اتت في وقت تدّعي فيه السلطة أنها توفر الظروف المناسبة لعودة المواطنين إلى ديارهم. أي عودة هذه إذا كان السوق وهو قلب الحياة اليومية يُخنق بالرسوم، كيف يعود المواطن إلى مدينة لا يجد فيها عملاً، ولا يستطيع فيها التاجر أن يفتح دكانه دون أن تطارده الإيصالات والجبايات.الحقيقة هي ان اقتصاد الحرب بطبيعته لا يقوم على الإنتاج بقدر ما يقوم على التحصيل السريع والسيولة الفورية. ومع تآكل الإيرادات التقليدية للدولة بسبب توقف النشاط الاقتصادي وتراجع الصادرات وانهيار البنية التحتية، لجأت السلطات إلى أسهل الحلول جيب المواطن. لكن هذا الخيار وإن بدا سريعاً، لكنه يحمل في داخله بذور الانهيار الكامل. فكل جنيه يُنتزع من تاجر متعثر هو خصم مباشر من قدرة السوق على توفير السلع، ومن قدرة المواطن على الشراء، ومن فرص العمل المتاحة للشباب العاطلين. وما يحدث هو حلقة مفرغة فالحرب دمّرت النشاط الاقتصادي، فتراجعت الإيرادات العامة، فلجأت السلطة إلى مضاعفة الرسوم، فازداد الركود، وتقلص النشاط أكثر، فتعمقت الأزمة. إنها سياسة قصيرة النظر، ترى في السوق بقرة حلوباً حتى لو كانت تحتضر. الأخطر من ذلك أن هذه الجبايات تفرض في بيئة يغيب عنها الحد الأدنى من الخدمات. أين النظافة التي تفرض عليها رسوم، أين الأمن المستقر الذي يبرر مضاعفة العوائد، أين البنية التحتية التي تجعل من دفع الرخصة استثماراً في بيئة عمل آمنة، التاجر يدفع لكنه لا يرى مقابلاً حقيقياً سوى المزيد من القيود إن إعادة بناء ما دمرته الحرب لا تبدأ بالجباية، بل بالتحفيز.

تبدأ بإعفاءات مؤقتة، وجدولة رسوم، ودعم حقيقي للأنشطة الصغيرة، لا بملاحقة أصحاب الطبالي والدكاكين. تبدأ بإدراك أن السوق ليس عدواً سياسياً، بل شريك في إعادة الحياة إلى المدن. والتناقض بين الخطاب الرسمي والواقع اليومي أصبح صارخاً. لا يمكن أن تتحدث السلطة عن تهيئة الظروف للعودة بينما تمارس سياسات تدفع من بقي إلى التفكير في الهجرة من جديد. ولا يمكن أن تزعم دعم الاستقرار وهي تغذي الاحتقان في الأسواق، حيث يتشكل الرأي العام الحقيقي. إذا كانت هناك إرادة جادة لإعادة الناس إلى بيوتهم، فلتبدأ بإزالة هذا العبء الثقيل عن كواهلهم. أما أن تُدار البلاد بعقلية (خزينة الحرب) لا (اقتصاد السلام)، فذلك لن ينتج سوى مزيد من الإغلاق، مزيد من البطالة، ومزيد من الغضب المكتوم. والسؤال الذي يفرض نفسه هنا هو هل تريد السلطة فعلاً عودة الحياة أم تريد فقط عودة الجباية والتحشيد والتجييش، هذا ليس اقتصاد حرب هذا اقتصاد ارتجال وهمبتة وليس إصلاحاً مالياً بل تجريف منظم لجيوب الناس. والسؤال الذي يفرض نفسه بسخرية لاذعة إذا كان اللاجئ يدفع، والنازح يدفع، والطالب يدفع والتاجر يضرب لأن الضرائب خنقته فمن الذي تبقى ليحمل هذا الوطن غير الفقراء، ربما الإجابة واضحة في سلوك السلطة نفسها، الوطن، في نظرها، ليس أكثر من خزنة متنقلة اسمها المواطن..

أزمة صحية خانقة بعد تعطل مستشفى الضعين

ملخص

تشهد ولاية شرق دارفور أزمة صحية حادة بعد تدمير مستشفى الضعين وخروجه الكامل عن الخدمة، ما أدى إلى حرمان آلاف المواطنين من العلاج وتزايد وفيات النساء والأطفال وكبار السن.

أفادت مصادر طبية أن المستشفى توقف بسبب الأضرار ونقص الإمدادات وانعدام الأمن، ما أجبر المرضى على اللجوء لبدائل بدائية أو قطع مسافات طويلة للعلاج، في ظل انهيار شبه كامل للخدمات الصحية .

أكدت تقارير دولية أن أكثر من مليوني شخص في دارفور يفتقرون للرعاية الطبية، بعد الهجوم الذي أودى بحياة العشرات، وسط تبادل الاتهامات بين الجيش وقوات الدعم السريع حول المسؤولية.

يعكس هذا الوضع تدهور النظام الصحي نتيجة الحرب، مع دعوات دولية لوقف العنف وحماية المرافق الطبية، باعتبار أن استمرار الصراع يفاقم الكارثة الإنسانية ويهدد حياة المدنيين.

المستشفى دُمر بالكامل، والأطفال يموتون بسبب غياب الرعاية الصحية.»

تشهد ولاية شرق دارفور أوضاعًا صحية وإنسانية بالغة التعقيد في أعقاب خروج مستشفى مدينة «الضعين» عن الخدمة بسبب الاستهداف الذي دمره كليًا وأخرجه عن دائرة الخدمة، الأمر الذي أدى إلى وفيات النساء والأطفال وكبار السن بسبب عدم تلقي العلاج والرعاية الطبية الكافية.

وأبلغت مصادر طبية «أفق جديد»، أن المستشفى خرج عن الخدمة تمامًا، والمرضى لا يجدون العلاج اللازم، والمرضى ربما يلجؤون إلى الأعشاب الطبيعية في ظل نقص المستشفيات والمراكز الصحية في الولاية بسبب الحرب.

وأضافت المصادر بالقول: «توقف المستشفى عن العمل بسبب الأضرار الكبيرة ونقص الإمدادات الطبية وانعدام الأمان. لم يعد بإمكاننا تقديم الخدمات، رغم الحاجة الشديدة للمواطنين».

وأفادت منظمة الصحة العالمية ومسؤول إغاثي رفيع بأن أكثر من مليوني شخص في إقليم دارفور بالسودان باتوا يفتقرون للرعاية الطبية المناسبة، وذلك بعد أن تسبب هجوم بطائرة مسيرة الأسبوع الماضي في خروج مستشفى رئيسي عن الخدمة.

وتسببت الضربة، التي تم توجيه أصابع الاتهام فيها إلى الجيش السوداني، في مقتل 70 شخصاً وتدمير مستشفى الضعين التعليمي، الذي كان يخدم السكان في جميع أنحاء ولاية شرق دارفور.

وأظهرت صور الأقمار الصناعية التي تم نشرها يوم الأربعاء دماراً واسع النطاق في المستشفى. من جانبه، نفى الجيش السوداني بيان استهداف المنشأة الطبية الواقعة في منطقة تسيطر عليها «قوات الدعم السريع» شبه العسكرية.

أوضاع كارثية

ويقول المواطن عبد الرحمن آدم، «المستشفى دُمر بالكامل، والأطفال يموتون بسبب غياب الرعاية الصحية. لعنة الله على الحرب».

وأوضح آدم في حديثه لـ«أفق جديد»، «كنا نعتمد بشكل كامل على المستشفى لتلقي العلاج، خاصة الحالات الطارئة. بعد تعرضه للقصف وتوقفه عن العمل، أصبحنا نضطر لقطع مسافات طويلة للوصول إلى أقرب مركز صحي، وهو ما يعرض حياة المرضى للخطر».

وتابع، «الوضع أصبح كارثيًا. المستشفى كان يخدم آلاف المواطنين، وخروجه عن الخدمة يعني حرمان شريحة كبيرة من أبسط حقوقها في العلاج».

من جهتها تقول المواطنة آمنة الهادي، «كنت أرافق أحد أفراد أسرتي لتلقي العلاج الدوري، لكن منذ إغلاق المستشفى لم نجد مكانًا بديلاً بسهولة. الحالة الصحية تدهورت بسبب انقطاع الرعاية الطبية».

وأضافت في حديثها لـ«أفق جديد»، «الأطفال والنساء هم الأكثر تضررًا. لم يعد هناك مكان آمن للولادة أو علاج الأمراض البسيطة، وأي حالة طارئة أصبحت تهديدًا حقيقيًا للحياة».

تصاعد الاتهامات

وأعربت وزارة الخارجية السودانية، عن استنكارها الشديد لتصريحات مسؤول أميركي بارز حمّل فيها الجيش السوداني مسؤولية قصف مستشفى «الضعين» في إقليم دارفور، الذي أسفر عن مقتل 70 شخصاً وإصابة 146 آخرين، واعتبرتها تفتقر إلى الدقة والموضوعية، وتخدم أجندة قوات «الدعم السريع».

وأدان مستشار الرئيس الأميركي للشؤون الأفريقية والعربية، مسعد بولس، في منشور على منصة «إكس»، الهجوم الذي استهدف مستشفى «الضعين»، واصفًا إياه بأنه «أمر مروّع» يحرم المدنيين من الرعاية الصحية المنقذة للحياة. ودعا إلى وقف العنف من الجانبين، والقبول بهدنة إنسانية من شأنها تخفيف معاناة السودانيين وإتاحة الفرصة لعلاج المصابين.

وقالت وزارة الخارجية السودانية، في بيان صحافي، إنها تستنكر بأشد العبارات تلك التصريحات، مؤكدة أنها صدرت من دون تحقيق أو تقصٍّ، وأسهمت في تضليل الرأي العام المحلي والدولي، وألحقت ضررًا بجهود السلام. وأضافت أن هذه التصريحات «لا تخدم إلا أجندة الرعاة الإقليميين للميليشيات»، وتمنحها فرصة للتنصل من جرائمها في استهداف المرافق الصحية بصورة ممنهجة».

في المقابل، كانت قوات «الدعم السريع» قد اتهمت الجيش بتنفيذ الهجوم، مشيرة إلى استخدام طائرة مسيّرة تركية الصنع، ووصفت

«لم يعد هناك مكان آمن للولادة أو علاج الأمراض البسيطة.»

مقتل 70 شخصًا في الهجوم على مستشفى الضعين.

الواقعة بأنها جريمة حرب مكتملة الأركان»، وطالبت بفتح تحقيق دولي مستقل. لكن الجيش نفى، في بيان رسمي، ضلوعه في القصف، واعتبر الاتهامات «حملة دعائية»، وأكد التزامه بالقوانين والأعراف الدولية.

وخلص تقرير صادر عن «مختبر البحوث الإنسانية» التابع لجامعة ييل إلى أن الجيش السوداني هو من نفّذ قصف مستشفى «الضعين»، استنادًا إلى تحليل صور أقمار اصطناعية. وأشار التقرير إلى أن الاستهداف كان مباشراً، واستخدم فيه ما وصفه بـ«تكتيك الضربة المزدوجة»، ما أدى إلى دمار واسع في أقسام الطوارئ والأطفال والولادة، وخلف أكثر من 150 ضحية بين قتيل وجريح.

وسبق أن قال المدير العام للمنظمة، تيدروس أدهانوم غيبريسوس، عبر منصة «إكس»، إن «النظام الصحي في السودان يتعرض للهجوم مجددًا».

وأوضح أن ثلاث منشآت صحية تعرضت للهجوم في جنوب كردفان خلال أسبوع واحد، وهي منطقة تعاني أصلًا من سوء تغذية حاد. وأشار إلى أنه في 3 فبراير قُتل ثمانية أشخاص، بينهم خمسة أطفال وثلاث نساء، وأُصيب 11 آخرون في هجوم على مركز رعاية صحية أولية. وفي اليوم التالي، تعرّض مستشفى لهجوم أسفر عن مقتل شخص واحد، فيما أدى هجوم آخر في 5 فبراير إلى مقتل 22 شخصًا، بينهم أربعة من العاملين في المجال الصحي، وإصابة ثمانية آخرين.

ودعا تيدروس إلى دعم مبادرات السلام في السودان لإنهاء العنف وحماية المدنيين وإعادة بناء النظام الصحي، مؤكدًا أن «أفضل دواء هو السلام».

ومنذ أبريل 2023، يخوض الجيش السوداني وقوات الدعم السريع حربًا على خلفية خلافات بشأن دمج الأخيرة في المؤسسة العسكرية، ما أدى إلى واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، وأسفر عن مقتل عشرات الآلاف ونزوح نحو 13 مليون شخص، إضافة إلى تفشي المجاعة في عدة مناطق من البلاد.

نقـــص الكـــوادر..
يهدد الخدمات الصحية

ملخص

تشهد القوى العاملة الصحية في السودان أزمة حادة تهدد تقديم الرعاية الصحية، نتيجة نقص الأطباء وتوزيعهم غير المتوازن بين الولايات، وضعف برامج التدريب والتخصص، وغموض المسارات المهنية. توقف التوظيف الحكومي وضعف الحوافز وتسارع هجرة الأطباء أجّج هذه الأزمة، ما دفع المستشفيات للاعتماد على متدربين بدل الكوادر المؤهلة، ما أثر على جودة الخدمات الطبية.

تشير البيانات إلى أن معدل الأطباء في السودان أقل من 3 لكل 10،000 مواطن، مقابل المعيار الدولي البالغ 23 طبيبًا، فيما تتركز معظم الكوادر في الخرطوم، وتكاد بعض التخصصات الحيوية تغيب عن الولايات الطرفية، ما يضطر المرضى للسفر لمسافات طويلة للحصول على الرعاية المتخصصة، ويزيد فجوة التغطية الصحية الشاملة.

تعاني برامج التدريب من مشكلات هيكلية؛ أكثر من 90% من المتدربين يعتمدون على النفقة الخاصة، بينما يفتقر المجلس القومي للتخصصات الطبية إلى دور تخطيطي فعال يربط إنتاج الأطباء بخريطة الاحتياجات الوطنية، ويغيب ضمان عودة الأخصائيين المتدربين إلى الوطن، ما يعمّق ضعف الرقابة والسيطرة على الموارد البشرية الصحية.

تتفاقم الأزمة بسبب توقف التوظيف الحكومي، وضعف الأجور، وعدم الالتزام بعقود الخدمة، إلى جانب ضعف الحوكمة في المستشفيات واعتمادها على أطباء الامتياز والمتدربين، ما يقلل جودة الرعاية ويزيد الهجرة والتسرب. وتبرز الحاجة الملحة لمسار مهني قانوني وواضح للأطباء، يحدد الترقية والتوزيع والمساءلة المهنية، لضمان استدامة المنظومة الصحية وحماية الصحة العامة في السودان.

«غياب المسار المهني المقنَّن يؤدي إلى غياب المعايير الموضوعية للترقي، الذي يؤدي بدوره إلى غياب المساءلة المهنية، فتتشكل بيئة مهنية محبطة تفضي إلى الهجرة والتسرب.»

الخرطوم- ابتسام حسن

تشهد منظومة القوى العاملة الصحية في السودان أزمة متشابكة ومعقدة، تهدد قدرة الدولة على تقديم خدمات الرعاية الصحية بشكل فعّال وشامل.

النقص الحاد في أعداد الأطباء وتوزيعهم غير المتوازن بين الولايات، إلى جانب ضعف برامج التدريب والتخصص، وغياب المسارات المهنية المقنّنة، خلق فجوة كبيرة بين الاحتياجات الفعلية للمواطنين والقدرة الاستيعابية للقطاع الصحي. تتفاقم هذه الأزمات بسبب توقف التوظيف الحكومي، وضعف الحوافز، واستمرار الهجرة الداخلية والخارجية للأطباء، ما أدى إلى اعتماد المستشفيات على متدربين بدلًا من كوادر مؤهلة، وانخفاض جودة الرعاية الطبية المقدمة.

إن هذه الصورة المعقدة تبرز الحاجة الملحّة إلى إصلاح شامل للمنظومة الصحية، يشمل وضع سياسات واضحة للتوزيع والتوظيف، وإعادة هيكلة التدريب والتخصص، وإقرار مسار مهني واضح وموحد للأطباء، لضمان استدامة النظام الصحي وحماية الصحة العامة في السودان.

أزمة المنظومة الصحية :

كشفت تقارير رسمية عن أزمة بنيوية في منظومة القوى العاملة الصحية بالسودان، وأقرت التقارير أن معدل الأطباء في السودان يقل عن 3 أطباء لكل 10،000 مواطن، في حين

«تشهد منظومة القوى العاملة الصحية في السودان أزمة متشابكة ومعقدة، تهدد قدرة الدولة على تقديم خدمات الرعاية الصحية بشكل فعّال وشامل.»

يوصي المعيار الدولي لمنظمة الصحة العالمية بـ23 طبيب كحد أدنى وظيفي؛ وأن تخصصات بأكملها تعاني من شح حرج يقارب الصفر، بينما تتركز الكوادر الموجودة في ولاية الخرطوم بصورة غير متوازنة؛ وأن أكثر من 90% من المتدربين يتدربون على النفقة الخاصة، مما يفرغ الوزارة ومجلس التخصصات الطبية من دورهما التخطيطي الاستراتيجي.

وأكدت ورقة أعدتها وزارة الصحة ولاية الخرطوم، أعدها مدير إدارة الطوارئ الطبية د. محمد إبراهيم، حول أزمة الكوادر الطبية وإطار المسار المهني للطبيب عبر تجوال في سلسلة الدروس المستفادة من تجربة حرب الكرامة، أن إصدار تشريع اتحادي يقنن المسار المهني المكوَّن من ست مراحل ويُلزم جميع المرافق الصحية بالامتثال له؛ وإعادة هيكلة دور مجلس التخصصات الطبية من مؤسسة تدريبية إلى سلطة تخطيط للقوى العاملة مع وزارة الصحة الاتحادية والتدريب القومي؛ واعتماد قاعدة بيانات رقمية مركزية لتتبع مسار كل طبيب؛ وربط فرص التخصص الممولة حكومياً بخريطة الاحتياج الوطني.

تشخيص الأزمة

تتشابك في أزمة القوى العاملة الصحية السودانية عوامل متعددة المستويات، يمكن تصنيفها في أربع مجموعات رئيسية: أزمة الأعداد والتوزيع، أزمة التدريب والتخصص، أزمة التوظيف والاحتجاز، وأزمة الحوكمة والتخطيط.

وتشير الورقة التي حصلت عليها «أفق جديد» إلى أنه على مستوى الفجوة الكمية الإجمالية، يقل معدل الأطباء في السودان عن المعيار الدولي الأدنى الذي توصي به منظمة الصحة العالمية، ما يعني وجود شح هيكلي في الكادر الطبي الوطني على مستوى التخصصات العامة والدقيقة على حد سواء.

وتظهر البيانات أن نحو 30% من القوى العاملة الصحية تتمركز في ولاية الخرطوم وحدها، فيما تخدم النسبة المتبقية 70% من الولايات السبع عشرة الأخرى.

ولاستيعاب حجم هذه الفجوة على مستوى التخصصات الدقيقة، تسجِّل بعض التخصصات الطبية نسباً صفرية أو شبه صفرية في عدد من الولايات، مما يضطر المرضى إلى السفر عبر مسافات شاسعة للحصول على الرعاية المتخصصة، وهو ما يشكِّل عائقاً صريحاً أمام بلوغ هدف التغطية الصحية الشاملة.

وتشير الورقة إلى أنه على مستوى التمركز الجغرافي غير المتوازن، تتمركز الغالبية العظمى من الكوادر الطبية في ولاية الخرطوم، بينما تعاني الولايات الأخرى ولا سيما الطرفية والريفية من شح حاد في الأطباء.

أزمة التدريب

من المفترض أن يؤدي مجلس التخصصات الطبية القومي دوراً محورياً في سد الفجوات وتوجيه إنتاج الكوادر المتخصصة نحو الاحتياج الفعلي.

غير أن المجلس، وفق المصادر الصحية، يعاني من مشكلات هيكلية و أساسية تحول دون أداء هذا الدور.

أشد هذه الإشكاليات حدة هيمنة التمويل الذاتي، إذ تشير التقديرات إلى أن أكثر من 90% من المتدربين يتدربون على النفقة الخاصة، مما يعني أن الالتحاق بالتخصص محكوم بالمقدرة المالية الفردية لا بخريطة الاحتياج الوطني.

ووفق السياسات الصحية، تتفاقم هذه الإشكالية بغياب الاستراتيجية الوطنية للتوزيع، إذ لا تربط خطط التدريب بخريطة طريق وطنية واضحة.

كما تغيب محدودية التخصصات الممولة حكوميا، وغياب سياسة تحدد الأولويات وفق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المعتمدة من الأمم المتحدة.

ويتجلى أثر هذه الإشكاليات في ظاهرة التخصصات المفضية للخارج، إذ لا تدار بعض البرامج بما يضمن عودة الأخصائي إلى الوطن بعد إتمام التدريب، في ضعف رقابي واضح من وزارة الصحة الاتحادية في سياسات المنحة الداخلية والخارجية.

والمحصلة أن المجلس يمارس دوره كمؤسسة تدريبية ذات توجه سوقي أكثر من كونه أداة لسياسة الموارد البشرية الصحية في ظل عدم تبعيته للجهة الفنية والحاكمة للنظام الصحي الوطني، المتمثل في وزارة الصحة.

أزمة التوظيف

حتى حين يتوفر الكادر المؤهَّل، تبرز إشكاليات

«أكثر من 90% من المتدربين يتدربون على النفقة الخاصة، مما يفرغ الوزارة ومجلس التخصصات الطبية من دورهما التخطيطي الاستراتيجي.»

جوهرية في استيعابه ضمن المنظومة العامة والحفاظ على انتمائه لها، وتتوزع هذه الإشكاليات على محاور.

وتبرز أهم المشكلات في توقف التوظيف الحكومي لسنوات، إذ يجد الأطباء الاختصاصيون الجدد أمامهم جمودا في بيئة التوظيف الحكومي، مما يدفع قسما منهم إلى الهجرة أو الانتقال للقطاع الخاص، أما الأخصائيون على نفقة الدولة داخل أو خارج السودان، إما أنهم لا ينفذون بنود العقد بالقيد الزمني للعمل بالسودان بعد التخصص أو إرجاع تكلفة التدريب في ضعف واضح في العقد وفي المخدم المتمثل في وزارات الصحة الاتحادية والولائية، مما ينتج عنه تبديد المال العام وضعف التغطية بالخدمات الصحية في السودان.

كما أن ضعف الأجور وغياب الحوافز يسهم في تسريع هجرة الأطباء، وتفاقمه الأزمة الاقتصادية وحرب الكرامة منذ أبريل 2023. فيما يتفاقم الوضع بعدم الالتزام بعقود التخصص، إذ يخرق عقد الخدمة المصاحب لبعض برامج التخصص على حساب الدولة بصورة منهجية، سواء من خلال عدم العودة إلى الوطن أو عدم الالتحاق بالمواقع المحددة، فضلً عن ضعف التغطية في المناطق النائية.

أزمة الحوكمة

أصبحت كثير من المستشفيات السودانية تعتمد بصورة مقلقة على أطباء الامتياز والنواب وهم في الأساس متدربون للقيام بمهام العمل الإكلينيكي الروتيني، مما يضعف جودة الرعاية ويحمِّل بنى التدريب ما ليس في طاقتها.

وتتعمق أزمة الحوكمة بضعف المساءلة المؤسسية للمتدربين، إذ تفتقر المستشفيات المستقبلة إلى سلطة حوكمية فعلية عليهم.

ويضاف إلى ذلك عدم استثمار المستشفيات للعائد المالي لبرامج التدريب القومي، رغم تحملها عبء الاستضافة.

وحسب الكوادر الصحية، فإنه لا توظَّف طاقة الطبيب العمومي توظيفا كافيا، مما يكرّس الاعتماد على الأخصائيين في حالات يمكن للطبيب العمومي المدرَّب جيدا أن يتعامل معها بكفاءة عالية.

استمرار الأزمة

أوضحت الورقة أن جميع المشكلات المرصودة ترتبط بسبب جذري واحد: غياب مسار مهني واضح ومُقنَّن قانونا للطبيب في السودان.

غياب المسار المهني المقنَّن يؤدي إلى غياب المعايير الموضوعية للترقي، الذي يؤدي بدوره إلى غياب المساءلة المهنية، فتتشكل بيئة مهنية محبطة تفضي إلى الهجرة والتسرب.

وفي الوقت ذاته يؤدي غياب المسار إلى انعدام آليات التوزيع الملزمة، فيتعمق التمركز الحضري وتتسع فجوة التغطية الجغرافية.

وقد وثقت منظمة الصحة العالمية في تقريرها المرجعي «العمل معًا من أجل الصحة» (WHO، 2006) أن الدول التي تفتقر إلى مسارات مهنية واضحة للكوادر الصحية تعاني بصورة متلازمة من ارتفاع معدلات هجرة الأطباء، وتدني الإنتاجية المؤسسية، وانعدام المساءلة المهنية، وهي بالضبط الأعراض الحاضرة في السياق السوداني.

ملاحظات الكوادر الصحية

وقال عضو لجنة الأطباء المركزية د. محمد فيصل في تصريح لـ«أفق جديد» إن مشاكل هجرة الأطباء والتوزيع طالما كانت مشاكل مزمنة، وبكل أسف تفاقمت في سنوات الحرب الأخيرة.

الاستهدافات الممنهجة والمتكررة للمرافق الطبية، كما شاهدنا في الفاشر وتحويلها لثكنات عسكرية كما حدث بمستشفى الدايات في أم درمان إبان فترة تواجد الدعم السريع في ولاية الخرطوم، جعلت المستشفيات بيئة غير آمنة لعمل الكوادر الطبية.

ويستطرد، « بل الاستهدافات طالت الأطباء والعاملين بالحقل الطبي والإنساني، فالآن سجون الدعم السريع ومعتقلاته في نيالا يقبع بها عشرات الأطباء».

وأشار عضو شبكة أطباء السودان د. محمد حيدر إلى أنه عموما لا توجد فجوة في الأرقام بالنسبة للكادر الطبي كأرقام، واعتبر أنها في الأساس أزمة منظومة، تبدأ من ضعف التدريب وتنتهي بسوء التوزيع وعدم القدرة على استبقاء الكوادر.

أين يقف قانون ازالة التمكين؟

محمد عمر شمينا

ملخص

يري الكاتب أن قانون إزالة التمكين صدر في سياق ثوري عقب سقوط نظام البشير، بهدف تفكيك شبكات النفوذ السياسي والاقتصادي واسترداد الأموال العامة، وإعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس جديدة تحدّ من سيطرة النظام السابق.

يفيد بأن القانون جمع بين النصوص الموضوعية والآليات التنفيذية، مانحاً لجنة التفكيك سلطات واسعة كالفصل والمصادرة، وهو ما أثار جدلاً حول مدى توافق هذا الدمج مع القواعد القانونية التي تفصل بين التشريع والتنفيذ لضمان العدالة والحياد.

يشير الي أنه رغم تحقيق نتائج ملموسة مثل استرداد أموال وإعادة هيكلة مؤسسات، برزت إشكالات قانونية تتعلق بتجاوز الاختصاصات والتدخل في جهات أخرى كالأراضي، مما مسّ بمبادئ استقرار المعاملات وحقوق الملكية، وأثار طعوناً وشكوكاً حول سلامة الإجراءات.

يختتم الكاتب بأن القانون يكشف عن معضلة الانتقال من منطق الثورة إلى منطق الدولة، حيث يصطدم هدف تفكيك الماضي بضرورة احترام سيادة القانون، ويبقى التحدي في تحقيق العدالة دون الإخلال بضماناتها الأساسية.

صدر قانون إزالة التمكين ومحاربة الفساد واسترداد الأموال العامة في سياق استثنائي فرضته التحولات السياسية العميقة التي أعقبت ثورة ديسمبر المجيدة في السودان، حيث وجدت الدولة نفسها أمام إرث ثقيل من التمكين السياسي والاقتصادي الذي ترسخ خلال عقود حكم الرئيس المخلوع عمر البشير. وكان الهدف الأساسي من هذا القانون تفكيك ذلك البناء، واسترداد الأموال العامة، وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة بما يحد من نفوذ التيارات المرتبطة بالنظام السابق.

وقد جمع القانون بين القواعد الموضوعية والآليات الإجرائية في نص واحد، إذ لم يقتصر على تقرير نصوص موضوعية تتعلق بإزالة التمكين واسترداد الأموال، بل منح الجهة المختصة سلطات واسعة لتنفيذ تلك الأحكام(إجرائية)، شملت إنهاء الخدمة، ومصادرة الأصول، وحل الكيانات. هذا الدمج بين الموضوعي والإجرائي ، وإن بدا مبرراً في سياق المرحلة الانتقالية ذات الطبيعة الثورية، يثير تساؤلات جوهرية حول مدى اتساقه مع القواعد التشريعية المستقرة، التي تميل إلى الفصل بين القواعد الموضوعية وآليات تنفيذها ضماناً لحياد الإجراءات واستقلالها.

ومن زاوية الشرعية القانونية، يستمد القانون جزءاً من مشروعيته من الإرادة الثورية التي أفرزته، بوصفها تعبيراً عن رغبة شعبية في تفكيك بنية النظام السابق. غير أن هذه الشرعية، على أهميتها، لا تغني عن الالتزام بالضمانات الأساسية للعدالة، وفي مقدمتها حق الدفاع، والمحاكمة العادلة، وحق الطعن أمام جهة قضائية مستقلة. إذ إن تداخل الاختصاصات وغياب الفصل الواضح بين السلطات قد يؤدي عملياً إلى تركّز سلطتي التقدير والتنفيذ في جهة واحدة، وهو ما يطرح تحدياً حقيقياً أمام ضمان النزاهة الإجرائية.

على الصعيد العملي، أسفر تطبيق القانون عن نتائج ملموسة، تمثلت في استرداد جزء من الأموال العامة، وإعادة هيكلة بعض المؤسسات، وإعادة النظر في بنية الخدمة المدنية. غير أن هذه النتائج لم تخلُ من جدل قانوني وسياسي، حيث قُدمت طعون أمام القضاء، وأثيرت تساؤلات حول مدى تأثر بعض القرارات باعتبارات غير قانونية، الأمر الذي أعاد طرح إشكالية العلاقة بين القانون والسياسة في سياق انتقالي معقد.

على أن من أبرز الإشكالات العملية التي كشفت عنها تجربة التطبيق، ما تعلق بتجاوز حدود الاختصاص القانوني لبعض الجهات المنفذة. فقد أصدرت اللجنة قرارات مؤداها إلزام أي شخص يرغب في استخراج شهادة بحث بغرض التحقق من الملكية، بالرجوع إليها أولاً للحصول على موافقتها. وهو اتجاه يثير ملاحظة قانونية جوهرية، إذ ينطوي على تدخل مباشر في اختصاصات قانون صدر بحكم تشريعي وهو قانون تسجيلات الأراضي، الذي يحدد على وجه الدقة الجهات المختصة بإجراءات التسجيل والتحقق من ملكية الأراضي وضبط السجلات العقارية.

ولا يقف الأمر عند حدود تعارض الاختصاص، بل يمتد ليشكل مساساً بمبدأ استقرار المعاملات وحجية السجلات الرسمية، فضلاً عن إثارة شبهة مخالفة أحكام الوثيقة الدستورية التي تقرر حماية حق الملكية وعدم جواز المساس به إلا وفقاً للقانون وبإجراءات تكفل الضمانات الواجبة. إذ إن إخضاع إجراء قانوني أصيل كالتثبت من الملكية عبر تسجيلات الأراضي لسلطة تقديرية لجهة غير مختصة، يمثل توسعاً في الاختصاص يفتقر إلى السند التشريعي والدستوري.

وبتقدير أكثر تشدداً، فإن هذا المسلك قد لا يقف عند حد القابلية للإلغاء، وإنما يرقى في الحالات التي يبلغ فيها التجاوز درجة جسيمة إلى مرتبة الانعدام، باعتبار أن القرار صدر من جهة تفتقر أصلاً إلى الولاية القانونية في هذا النطاق. وهو ما يفقده أحد أركانه الجوهرية، ويجعله والعدم سواء من الناحية القانونية، بما يجيز الدفع بانعدامه في أي مرحلة، دون التقيد بمواعيد الطعن، تأسيساً على خرق صريح لمبدأ المشروعية وتجاوز فاضح لحدود الاختصاص.

وفي سياق متصل، برزت تحليلات تربط مسار تفكيك التمكين بتحركات دولية وإقليمية تهدف إلى تقليص نفوذ بعض التيارات الإسلامية، بما في ذلك ما يُعرف بالاخوان المسلمين.إلا أن هذه الطروحات مهما بدت ذات وجاهة سياسية تظل في إطار التحليل الإعلامي والسياسي، ولا يمكن أن تشكل بذاتها سنداً قانونياً لإجراءات داخلية. فالقانون لا يُبنى على التقديرات أو الضغوط، بل على نصوص واضحة ووقائع مثبتة وأدلة قابلة للمراجعة القانونية والقضائية. وأي محاولة لإسقاط هذه التحليلات على الواقع القانوني دون أساس تشريعي صريح أو حكم قضائي مستقل تثير

إشكالاً يتعلق بمبدأ الشرعية، الذي يقتضي ألا تُمس الحقوق أو المراكز القانونية إلا بناءً على نص واضح.

وبذلك، يظل قانون إزالة التمكين رغم اتساع نطاقه مقيداً بحدود النصوص وبالضمانات التي تحكم تطبيقه، بما يكفل بقاءه كأداة قانونية، لا امتداداً لتقديرات سياسية، داخلية كانت أو خارجية.

في المحصلة، تمثل هذه التجربة نموذجاً دقيقاً للانتقال من منطق الثورة إلى منطق الدولة؛ حيث يتقاطع مطلب تفكيك الماضي مع ضرورة ترسيخ سيادة حكم القانون. ويبقى السؤال الجوهري قائماً: كيف يمكن تحقيق العدالة في سياق استثنائي، دون أن تتحول استثنائية الظرف إلى مساس بجوهر العدالة نفسها ؟

ليس كل ما يُحاصر سياسياً، يمكن مصادرته قانوناً.

حقيقة الحقائق: لا حل عسكرياً في السودان.. وإرادة السلام هي الغالبة

محمد الأمين عبد النبي

ملخص

يرى المقال أن السودان يمر بمنعطف خطير، حيث سقطت أوهام الحسم العسكري ودخلت الحرب في حالة "توازن ضعف" بين الأطراف، ما أدى إلى استمرار النزاع دون قدرة على إنهائه، وسط تدهور إنساني واقتصادي حاد.

يؤكد الكاتب أن المدنيين هم الضحية الأكبر، مع تصاعد العنف العشوائي والنزوح الجماعي، في ظل تآكل مؤسسات الدولة وانتشار اقتصاد الحرب، ما يعكس فشلاً أخلاقياً وإدارياً لدى الأطراف المتحاربة.

يشير إلى أن ميزان القوى الحالي يجعل الحسم العسكري مستحيلاً، إذ يحقق كل طرف مكاسب جزئية دون تغيير حاسم، بينما يعاني الطرفان من غياب الرؤية السياسية والشرعية، مما يعمّق الانقسام ويهدد وحدة البلاد.

يخلص الكاتب إلى أن الحل الوحيد هو التفاوض ووقف الحرب، مدعوماً بجهود إقليمية ودولية، مؤكداً أن السلام حتمي في النهاية، لكن تأخيره يزيد كلفة الدمار، ويضع السودان أمام خيار حاسم بين إنقاذ الدولة أو الانزلاق نحو مزيد من التفكك.

يواجه السودان اليوم أخطر منعطف وجودي في تاريخه الحديث يتجاوز في تعقيداته مجرد صراع تقليدي على السلطة أو النفوذ. لقد تبددت أوهام الحسم العسكري التي روّج لها دعاة الحرب في أيامها الأولى، لتستقر البلاد في مربع توازن الضعف. وهذه الحالة العبثية ليست تعادلاً في القوة، بقدر ما هي انحدار نحو القاع؛ حيث يمتلك طرفا النزاع ما يكفي من أدوات القتل والتدمير، لكنهما يفتقران أخلاقياً إلى ما يكفي من الشرعية والقدرة لإنهاء الحرب أو صون الوحدة الوطنية. إن الإصرار على استمرار الحرب ليس سوى تلاعب بمصير وطن أُهدرت فيه كرامة الإنسان، وغرق في دوامة العنف، واقتصاد حرب يتغذى على معاناة الجوعى.

على الرغم من تحولات الحرب، إلا أن الثابت فيها هو إستهداف المدنيين، واستباحة إنسانيتهم؛ فما شهدته مناطق الكرمك، والسنوط، والضعين، والدلنج وغيرها خلال فترة عيد الفطر يعد نمطاً مرعباً من العنف الأعمى الذي لا يميّز بين هدف عسكري ومنشأة مدنية. لقد حوّلت الطائرات المسيّرة والقصف المدفعي والجوي العشوائي السودان إلى ساحة لواحدة من أكبر أزمات النزوح في العالم، حيث يفرّ الملايين من الموت ليواجهوا الجوع والتيه. وفي قلب هذا الفراغ، تلاشت ملامح الدولة شيئاً فشيئاً لتفسح المجال للفوضى ونمو اقتصاد الحرب كسرطان ينهش جسد المجتمع، في مشهد يجسد فشلاً إدارياً وأخلاقياً لدى طرفين يدّعيان حماية المواطن، بينما تغتاله الهجمات المتكررة ويتركانه فريسة للغلاء وانعدام أبسط مقومات الحياة.

تتجلى استحالة الحسم العسكري بوضوح في معادلة توازن الضعف، وهو ما يفسر استمرار الحرب. فالجيش يستمد قوته من تفوقه الجوي وسيطرته على الوسط والشرق والشمال، بينما تعتمد قوات الدعم السريع على تكتيكات حرب المدن، والانتشار في دارفور وكردفان. وهذا التباين يفضي إلى استنزاف مستمر؛ إذ إن كل انتصار لا يغير من الخريطة، بقدر ما يضيف طبقة جديدة من الدمار والتفكك بدلاً من هزيمة الخصم.

وعند النظر إلى المشهد في معسكر بورتسودان، تتضح معالم مأزق غياب الرؤية السياسية، والارتهان لأجندة الإسلامويين الذين يسعون لاستعادة نفوذهم تحت لافتة معركة الكرامة بتبني خطاباً إقصائياً تخوينياً يستهدف القوى المدنية والمجتمعية الداعية إلى وقف الحرب. كما أن تسخير موارد الدولة المحدودة لخدمة البقاء العسكري وتصفية الحسابات السياسية لا يؤدي إلا إلى تعميق عزلة السودان دولياً، وتوسيع الشروخ الاجتماعية التي قد يصعب ترميمها لعقود.

وعلى الضفة الأخرى، لا يبدو المشهد في معسكر نيالا أقل اختلالاً؛ إذ يعاني أيضاً من غياب الرؤية، وارتهانه لشعارات براقة، بينما يمارس على الأرض سلطة تفتقر إلى الشرعية والقبول. فقد تحولت مناطق نفوذها إلى جزر معزولة، وتمارس إقصاءً مضاداً يعمّق حالة الانفصال الوجداني بين أقاليم البلاد. إن الإصرار على انتصار مستحيل كبوابة للعودة إلى السلطة أو على إنشاء هياكل موازية لا يخدم وحدة السودان، بل يدفع نحو تفتيته إلى كانتونات متنازعة، ويشكل عائقاً أمام أي حل سياسي ومشروع وطني.

في خضم هذا التشظي، تبرز قضية امتحانات الشهادة كآخر خيط رابط بين مكونات الوطن؛ فهي فضلاً عن كونها استحقاقاً تعليمياً، تمثل اختباراً حقيقياً لوحدة الوجدان السوداني. وبضدها تتبين الأشياء؛ فإن حصر الامتحانات في مناطق دون أخرى يكرّس واقع الانقسام، ويمهّد لتصدعات نفسية وإدارية عميقة. ومن هنا، تبرز ضرورة تحويل هذا الاستحقاق إلى «هدنة تعليمية» ملزمة، تتيح إقامة الامتحانات في جميع أنحاء السودان بضمانات أمنية ودولية. إن تحييد التعليم عن الصراع وضمان تكافؤ الفرص لكل طالب يُعدّ معياراً جاداً لقياس مدى التزام الأطراف بالسلام ووحدة البلاد.

منذ اندلاع الحرب تكررت الحقيقة ذاتها بلا انقطاع؛ لا حل عسكرياً للأزمة، والمخرج الوحيد يكمن في الحوار والتفاوض. فقد أثبتت الوقائع عجز الطرفين؛ فلا حسم عسكري تحقق، ولا نجح أي منهما في تشكيل حكومة ناضجة تخفف معاناة المواطن، والعكس تماماً، تحولت ممارساتهما إلى عبء إضافي عليه. لقد صدحت بهذه الحقيقة القوى الرافضة للحرب، وأجمع عليها المجتمع الدولي بأسره، لكن الآذان أُصمّت وغلب الاستكبار، فمضت الأطراف في عنادها حتى أفضت إلى هذا المآل الكارثي.

ومع كل يوم تستمر فيه الحرب، يتزايد خطر الانزلاق نحو حرب شاملة ذات أبعاد إثنية وقبلية؛ فمظاهر التجييش القبلي تنذر بتمزقات عميقة في النسيج الاجتماعي، كما أن الأجندات التي تتغذى على استمرار الحرب تجعل القرار

العسكري مرتهناً لمشاريع أيديولوجية حتى أصبح خطر «الصوملة» واقعاً ماثلاً.

وبموازاة هذا الانسداد، بُذلت جهود ممتدة للبحث عن مخرج يوقف نزيف البلاد، وتواصل السعي إقليمياً ودولياً لفتح مسارات سلام جادة، غير أن هذه المبادرات اصطدمت في كل مرة بجدار المراوغة والتسويف؛ حيث فضّلت أطراف الصراع كسب الوقت على حساب إنقاذ الوطن، وأهدرت فرصاً ثمينة كان يمكن أن تجنّب السودان هذا التدهور المريع.

اليوم، ومع طرح «الرباعية» لخارطة طريق أكثر وضوحاً وتماسكاً، وتحرك «الخماسية» نحو إطلاق عملية منظمة، تبدو ملامح تحول مهم في مقاربة الأزمة. فقد ترافق ذلك مع تضييق الخناق على الحركة الإسلامية ومحاسبتها سياسياً وأخلاقياً، إلى جانب تبلور قناعة دولية راسخة بأن لا سبيل لإنهاء هذا الصراع إلا عبر وقف الحرب والانخراط في عملية سياسية تفضي إلى تشكيل حكومة مدنية تضع البلاد على مسار الانتقال الديمقراطي، بعد أن أثبت أن الرهان على السلاح لا يورث سوى الخراب.

وبرغم كل ما فُوِّت من فرص، فإن الحقيقة التي تفرض نفسها هي أن إرادة السلام تظل هي الغالبة في نهاية المطاف، لأنها تعبّر عن مصلحة شعب لم يعد يحتمل مزيداً من الدماء والتشريد. غير أن هذه الإرادة، مهما كانت راسخة، ليست معصومة من كلفة التأخير؛ فكل فرصة تُهدر وكل يوم يُستنزف في المماطلة يضاعف فاتورة الخسائر، ويعمّق جراح النسيج الاجتماعي، ويجعل طريق التعافي أكثر وعورة وتعقيداً. إن السلام آتٍ لا محالة، لكن كم سيدفع السودان ثمناً قبل أن يُستجاب لندائه؟

وفي السياق ذاته، تتجه الأنظار إلى مؤتمر برلين، والذي قد يمثل فرصة أخيرة، تكمن أهمية هذا المؤتمر في قدرته على توحيد المبادرات تحت مظلة دولية ضاغطة، تدفع الأطراف إلى مغادرة حالة الجمود والتعنت، مع التأكيد على أن أي تسوية لا تستند إلى توافق مدني ستبقى عرضة لإعادة إنتاج الأزمة.

إن الحقيقة التي يفرضها الواقع بلا مواربة هي أن طاولة المفاوضات ليست تعبيراً عن ضعف، وإنما عن وعي سياسي ومسؤولية وطنية. إن إنقاذ ما تبقى من الدولة يتطلب وقفاً شاملاً وفورياً لإطلاق النار يضع حداً للكارثة الإنسانية، وإطلاق عملية سياسية مدنية تعيد هيكلة الدولة على أسس جديدة.

يقف السودان اليوم أمام مفترق؛ إما الانحياز لصوت العقل واغتنام ما تبقى من فرص السلام، أو الاستمرار في طريق عبثي لن يفضي إلا إلى انتصار العدم على أنقاض وطن كان يوماً دولة. والتاريخ في مثل هذه اللحظات لا يرحم؛ إذ يسجل بصرامة مَن اختاروا الحرب حين كانت نافذة السلام لا تزال مفتوحة.

وجدي صالح لـ« افق جديد»

وقف الحرب وتحقيق السلام لن يتم بدون تفكيك التمكين

أفق جديد

في النصف الأول من مارس، عادت «لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو 1989 واسترداد الأموال العامة» إلى الواجهة، كأنها تستأنف فصلاً مؤجلاً من معركة لم تُحسم بعد. بعد أكثر من خمس سنوات من الغياب القسري، أُعلن رسمياً عن استئناف نشاطها، وتكليف عضو مجلس السيادة السابق محمد الفكي سليمان برئاستها، في خطوة بدت للبعض استعادةً لروح الثورة، ولآخرين مجرد محاولة للقبض على ظلٍ تلاشى.

هذا القرار لم يمر بهدوء. فبينما رآه مؤيدون استكمالاً لمهمة وطنية أُجهضت بانقلاب 25 أكتوبر 2021، واعتبروه تحركاً جاء في لحظة مواتية بعد تصنيف الحركة الإسلامية تنظيماً إرهابياً، وقف مشككون على الضفة الأخرى، يتساءلون بحدة: كيف للجنة فقدت أدواتها التنفيذية، وتفرّق بعض أعضائها خارج البلاد، أن تفكك بنية متجذرة بهذا العمق؟

الشرعية لا تستمد من البندقية واللجنة لا تزال تمتلك أدواتها

قراءاة تاريخية

تعود جذور اللجنة إلى نوفمبر 2019، حين أُنشئت بموجب قانون أقره مجلسا السيادة والوزراء، استناداً إلى الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية. يومها، مُنحت صلاحيات واسعة: حل حزب المؤتمر الوطني، مصادرة أصوله، ملاحقة رموزه، وتفكيك شبكات النفوذ التي تمددت طوال ثلاثة عقود. كانت المهمة أشبه بعملية جراحية دقيقة في جسد دولة مثقلة بالإرث الثقيل.

لكن المسار انكسر. ففي أعقاب انقلاب أكتوبر 2021، جُمّدت أعمال اللجنة بقرار من قائد الجيش عبد الفتاح البرهان، وتوالت أحكام الاستئناف بإلغاء قراراتها، لتدخل في حالة شلل شبه كامل، وكأن الثورة نفسها قد أُوقفت مؤقتاً.

اليوم، تعود اللجنة وسط ضجيج سياسي وقانوني كثيف. قرار استئناف نشاطها جاء متزامناً مع تحولات دولية لافتة، ما فتح باب الاتهامات بوجود تنسيق خارجي أو استثمار للظرف الدولي. غير أن مقرر اللجنة، المحامي وجدي صالح، الذي أجاب على عدة أسئلة طرحتها عليه « أفق جديد» يرفض هذه القراءة بلهجة حاسمة، مؤكداً أن التوقيت خضع لترتيبات داخلية بحتة، وأن «أحداً لن يبتزهم بسؤال التوقيت».

يرى صالح في تصنيف الحركة الإسلامية تنظيماً إرهابياً تطوراً إيجابياً يصب في مصلحة السودانيين، لكنه يذكّر بأن الحكم الشعبي سبق التصنيفات الدولية، حين أسقط السودانيون هذا التنظيم بثورة ديسمبر. ويؤكد أن اللجنة ستنفتح على التعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية، ليس من موقع التبعية، بل من موقع الشراكة في تفكيك منظومة امتدت جذورها عميقاً في الدولة.

مهمة ثورية

وفي مواجهة الاتهامات بالاستقواء بالخارج، يرد بثقة: القرار سوداني خالص، يستند إلى إرادة شعبية لا إلى إملاءات خارجية. فبالنسبة له، الشرعية لا تُستمد من فوهة بندقية، بل من صوت الشارع الذي أنجب هذه اللجنة ومنحها سندها الأول.

يصف صالح مهمة التفكيك بأنها «مهمة ثورية» بامتياز، ويعتبر اللجنة الكيان الوحيد الذي خرج مباشرة من رحم ثورة ديسمبر، حاملاً تفويضها الأخلاقي والقانوني. مهمة لا تقتصر على الماضي، بل تمتد إلى ما بعد انقلاب أكتوبر، بل وحتى إلى تداعيات حرب أبريل، حيث تتشابك الخيوط وتتعقد المسارات.

ورغم التحفظ على كشف آليات العمل في هذه المرحلة، يلوّح صالح بإصرار واضح: المضي في ملاحقة شبكات التمكين، واستعادة الأموال المنهوبة، أينما كانت. ويؤكد أن اللجنة، رغم كل التحديات، لا تزال تمتلك أدواتها—في الداخل والخارج—وأن المعركة لم تنتهِ بعد، بل ربما تبدأ الآن بشكل أكثر تعقيداً ووضوحاً في آن واحد.

لحظة فاصلة

حين وُجّه السؤال إلى وجدي صالح: كيف للجنة أن تمضي في تنفيذ مهامها دون الغطاء الرسمي للدولة، بدا الرد وكأنه استدعاءٌ كامل لذاكرة الثورة، لا مجرد إجابة عابرة. قال إن اللجنة، في جوهرها، ليست جهازاً إدارياً عادياً، بل كيان وُلد من قلب ثورة ديسمبر، وتشكل خلال الفترة الانتقالية ليحمل أثقل مهامها وأكثرها حساسية: تفكيك تمكين نظام الثلاثين من يونيو 1989، ذلك التمكين الذي تمدد في جسد الدولة لأكثر من ثلاثة عقود، حتى صار شرطاً لازماً لأي حديث عن تحول ديمقراطي حقيقي.

يمضي صالح في رسم الصورة من جذورها؛ فهذه اللجنة لم تأتِ من فراغ، بل أنشأتها قوى

غياب الدعم الحكومي سيؤثر ولكن..!

الثورة نفسها، ونُصّ على مهامها في الوثيقة الدستورية، ودُعّمت بقانون منحها سلطات واسعة. غير أن المسار انقلب في لحظة فاصلة، حين أطاحت قوى «الردة والظلام» – على حد وصفه – بالفترة الانتقالية في 25 أكتوبر 2021. وحين تعثر انقلابها، لم تتراجع، بل أشعلت الحرب وأبقت نارها مشتعلة، لتعيد بسط نفوذها داخل مؤسسات الدولة، وتُحكم قبضتها على الاقتصاد، بينما تمدد الفساد بلا قيود.

في هذا السياق، لا يرى صالح خياراً سوى الاستمرار. فبالنسبة له، فإن وقف الحرب وتحقيق السلام لا يمكن أن يتم دون تفكيك تلك الشبكة التي تغذت على الفوضى، ولا دون ملاحقة الأموال التي نُهبت عبر سنوات التمكين. ومن هنا، يصبح استئناف عمل اللجنة—حتى خارج السلطة وبدون دعم مؤسساتها—ضرورة لا ترفاً. يعترف بأن الأدوات لم تعد كما كانت قبل الانقلاب، لكن الإرادة، كما يقول، لم تنكسر، والوسائل لم تنعدم. فثمة معلومات، وثمة طرق مختلفة للعمل، تتيح محاصرة تلك المنظومة «اللعينة»، على حد تعبيره.

ويضيف بنبرة حاسمة: لن تنجر اللجنة إلى المتاهات التي تُنصب لها، ولن تسمح بأن تُستنزف في معارك جانبية. هي، في تعريفها الأول والأخير، لجنة ثورية تستمد شرعيتها من ديسمبر، وستظل تعمل بروحها ولأجل أهدافها، مستندة إلى طاقات قوى الثورة نفسها.

الدعم الحكومي

لكن السؤال الأكثر إلحاحاً يظل قائماً: ماذا عن غياب الدعم الحكومي؟ يقر صالح بأن ذلك سيؤثر بلا شك على الوصول إلى بعض المعلومات، لكنه يرفض اعتباره عائقاً حاسماً. فالمعلومات، كما يقول، لا تُحتكر بالكامل، والدعم الشعبي الواسع لمهمة اللجنة يشكل رافعة حقيقية لعملها. صحيح أن الأساليب ستختلف، وأن الآليات ستتغير، لكن الهدف سيظل ثابتاً، كما أن ما يتم جمعه اليوم من معلومات سيُستثمر لاحقاً، حين تعود مرحلة انتقالية مدنية تمثل قوى الثورة.

وفي مواجهة مخاوف الضغوط السياسية، يراهن صالح على ما يسميه «سند الثورة». فحماية اللجنة، في نظره، لا تأتي من مؤسسات رسمية، بل من قوى حية تؤمن بضرورة تفكيك تلك الشبكات التي لا تحكمها قيم، ومن شعب يرى في السلام والديمقراطية أفقاً لا يمكن التراجع عنه.

أما عن استقلالية اللجنة ونزاهتها في هذا الظرف المعقد، فيؤكد أن قرار استئناف العمل لم يكن ارتجالياً، بل جاء بعد نقاشات مطولة تناولت كل التحديات المحتملة، وانتهت إلى وضع إجراءات لمواجهتها. هي، بحسب قوله، عودة محسوبة لا مغامرة.

وفي ما يتعلق بالتنسيق مع المؤسسات القضائية، يكشف صالح عن واقع أكثر تعقيداً: التعاون مع القضاء الوطني، في هذه المرحلة، يبدو مستحيلاً في ظل الظروف الراهنة. لذلك، تتجه اللجنة نحو مسارات أخرى، من بينها العمل مع القضاء الدولي، مستندة إلى القوانين والاتفاقيات التي تفرض التزامات على الدول. إنها، كما يصفها، مهمة متعددة المسارات، لا تختزل في إطار واحد.

وعن الاتهامات التي تلاحق اللجنة بالانحياز، يرد صالح بنبرة لا تخلو من التحدي: هذه أصوات ترتفع كلما شعرت بالخطر. صحيح أن اللجنة ليست في السلطة، لكن من يحكمون اليوم بقوة السلاح، في نظره، يفتقرون إلى الشرعية. أما اللجنة، فهي امتداد لثورة، تعمل لتحقيق أهدافها، والزمن—كما يقول—كفيل بكشف الحقائق.

أدوات قانونية

في ما يخص الأدوات القانونية، يشير إلى أن اللجنة ستعتمد على شبكة واسعة من الخبراء والمتخصصين، كما فعلت سابقاً، ولكن بصورة أكثر تطوراً، وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني المنخرطة في هذا المشروع. ويمنح الإعلام دوراً محورياً، ليس فقط كناقل للأحداث، بل كمرآة حقيقية تعكس عمل اللجنة وتراقبه.

وفي ختام حديثه، يوجّه صالح رسالة مباشرة إلى السودانيين: إن الحرية والسلام والتحول الديمقراطي لن تتحقق دون تفكيك تلك الشبكة التي نهبت موارد البلاد، واسترداد الأموال إلى خزينة الدولة. إنها معركة جماعية، كما يقول، لا يمكن أن تُخاض دون دعم الناس. ويختم بنبرة تحمل قدراً من الرهان والأمل: قد تختلف الأدوات والمسارات في هذه المرحلة، لكن بسند الشعب، يمكن إنجاز هذه المهمة—لأنهم، في النهاية، أصحاب المصلحة الحقيقية فيها.

نافع على نافع... كالمستجير من الرمضاء بالنار...

(ثلاثتهم سياميون يا نافع)

شوقي عمر

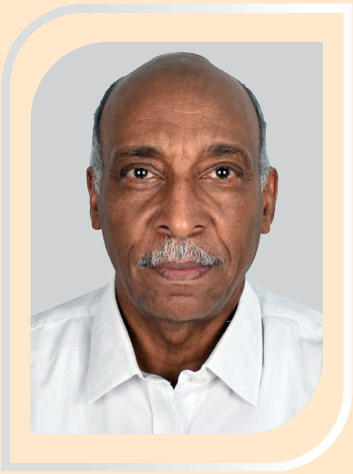

ملخص

يرى الكاتب أن محاولة نافع علي نافع التبرؤ من تنظيم الإخوان عبر الاحتماء بالمؤتمر الوطني تشبه "المستجير من الرمضاء بالنار"، لأن الكيانات الثلاثة في نظره وجهٌ واحد لمنظومة واحدة. ويؤكد أن تغيير الأسماء لا يغيّر جوهر الممارسة المرتبطة بالعنف والسلطة.

يستحضر المقال سجلًا من الاتهامات التاريخية، متهمًا نافع بالمشاركة في انتهاكات جسيمة، من التعذيب وبيوت الأشباح إلى خطاب تحريضي، إضافة إلى ربطه بسياسات النظام التي شملت القتل والتشريد واستخدام الدين كغطاء سياسي.

يربط الكاتب بين هذه المنظومة وأحداث مفصلية في تاريخ السودان الحديث، مثل مجزرة فض الاعتصام، انقلاب 25 أكتوبر، وحرب أبريل 2023، معتبراً أنها امتداد لمسار واحد من العنف وإجهاض أي تحول ديمقراطي.

يخلص الكاتب إلى أن هذه القوى، رغم محاولات إعادة تقديم نفسها، ستظل مرتبطة في ذاكرة السودانيين بتاريخ من الانتهاكات، وأن الهروب من المسؤولية أو تغيير المسميات لن يمحو هذا الإرث، بل سيبقيها في دائرة الاتهام والمحاسبة.

قديماً قيل أن...
الزير سالم «المهلهل» أشعل حرب البسوس..ثأراً لمقتل *شقيقه كليب وائل بن ربيعة*... فقد مر *عمرو بن الحارث* على كليب ووجد فيه رمقاً بعد طعنة رمح جساس، فاستسقاه كليب... فألوى عليه الحارث فأجهز عليه...
فقيل هذه مناسبة المثل... (*المستجير من الرمضاء بالنار*)...
قبل نحو أسبوع ونيف... خرج علينا... السيد نافع على نافع القيادي الإخواني بالمؤتمر الوطني والحركة الإسلامية... ويبدو أنه يسعى لطمس الحقائق وإعادة كتابة التاريخ..وذلك يظهر جلياً في محاولته التمترس في عضوية المؤتمر الوطني..هروباً من كونه عضواً في تنظيم الإخوان المسلمين المصنف إرهابياً...
الغريب في الأمر أن الكثيرون يعتبرون... المؤتمر الوطني سيئ الذكر لا يقل إرهابية إن لم يكن أكثر...
ففعلاً ينطبق على نافع المثل..ك(*المستجير من الرمضاء بالنار*)...
فنقول لنافع... أتذكر إذ لحافك جلد شاةٍ..أقصد أتذكر..الشهيد الدكتور علي فضل الذي تتهم انت شخصياً بتغريز مسمار في رأسه حتى فاضت روحه الطاهرة؟؟؟ ..فهل هذه هي المسؤولية التاريخية التي تتحدث عنها في خطابك...؟
ألم تكن جزءاً من نظام المؤتمر الوطني الذي قتل وشرّد واغتصب وأحرق قري بأهلها في دارفور...؟؟؟
ألم تكن من المخططين لتنفيذ جريمة محاولة... *إغتيال حسني مبارك بأديس أبابا ...؟؟؟*
ألم تكن من الذين استخدموا الدين كغطاء لإرهاب الشعب السوداني... (إذ كنتم تقولون نحن للدين فداء)... وتقولون(أو ترق كل الدماء)...
وتنسون أو تتناسون أن في الدين..يقول الرسول صلى الله عليه وسلم... (*المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه*)... فهل سلم السودانيون من يديك ومن لسانك...؟؟؟
فها هي أياديك ملطخة بالدماء... تشهد عليها أفعالك الإرهابية في بيوت الأشباح وفي غيرها ...
أما أقوال لسانك... فلا تُحصي... ألست أنت من قال...*ألحس كوعك*...؟ وقال... *شذاذ آفاق*... وقال... *كدي اليهزوا ضرعاتم ويختبروا ضرعاتنا*... وقال... *ناس مقاطيع*...
وكثير من فاحش القول الذي كان يتلفظ به نافع...
ثم أنت كنت موجود في داخل القاعة عندما قال رئيسكم المخلوع *أنكم حركة إسلامية كاملة الدسم*...
وقال نائبه على عثمان... *هناك كتائب ظل تعرفونها وأحسن ليكم*...(لعمري إنه التهديد الإرهابي المبطن) ...
(فبأي لسان كان ذلكم الحديث..وتلكم الكلمات... *؟؟؟...* لسان الإخوان... أم مؤتمر وطني... أم حركة إسلامية...؟
وقد رأينا في كل مرحلة كان يتغير اسم وجلد الأفعي..لكن بذات النهج العقيم... وذات اللون القبيح... وذات الطعم المر... وذات الرائحة الإرهابية الكريهة...

لذلك لن تُجدي المحاولات البائسة واليائسة للفصل بين الإخوان المسلمين والمؤتمر الوطني والحركة الإسلامية..فهي محاولات فاشلة لا محالة...

فكلها أسماء للإرهاب(تتعدد الأسماء والإرهاب واااحد)...أياً ما تدعو و تذكر من تلك الأسماء ... يحضر معه... الفساد والقتل و الضرب والسحل والإغتصاب... لأن ثلاثتهم كالأطفال السياميين... ملتصقين من جهة الدماغ ومن جهة الأيدي..فالتوجه الفكري واااحد.. وحركة العنف والبطش واااحدة...

فكان توالي الإرهاب الثلاثي عاصفة..خاصة بعد إنهيار ملكهم... بثورة ديسمبر العظيمة... كانوا كالكلب المسعور الجائع... فخططوا ونفذوا جريمة العصر... *مجزرة فض الاعتصام* باغتصاباتها وحريقها وإغراق جثث الثوار ...

إلى إنقلاب 25 إكتوبر 2021 بعد فضيحة إعتصام الموز و(ما بنرجع إلا البيان يطلع)...

..ثم في 15 أبريل 2023... كانت الطامة الكبري في حرب الفجار والدمار...*حرباً مع جنجويدهم وليدهم تتار العصر...* فكانت حرباً مفتوحة أذلت الشعب أرهقته وأرهبته وشردته... نهبته وأرهقته..فكانت سلاحاً كيماوياً وقتلاً واغتصاباً وتنكيلاً بجز الرؤوس وبقر البطون وأكل الاحشاء...

كما أن هنالك أسئلة تصعب الإجابة عليها... فلنُحدث عنها ولا حرج...

لن نسأل عن الجزيرة أبا والمرحوم محمد صالح عمر...

ولا عن شعبان 1973 وأحداث دار الهاتف وشاهد عصرها دكتور غازي صلاح الدين...

ولا عن إنقلاب حسن حسين و مقتل الطيار قاسم هارون...؟

لكن نبدأ من *التاريخ الأغبر لإرهاب الدولة والتنظيم 1989م...*

كانت الدنيا رمضان وقبايل عيد... فمن *قتل وأهال التراب على 28 ضابط*... وكان بعضهم يئن وهو يُدفن حياً...؟...

كيف في حفنة دولارات أزهقت أرواح الشاب *مجدي محجوب... والطيار جرجس*...؟...

بعد نقاش ومشادة كلامية ليلاً... من ولماذا في الفجر... *قُتل زميل البشير المقدم حمزة البخيت عبدالقادر*..وسجلت القضية انتحاراً...

بعد وضع المسدس في يده اليُمنى علماً بأنه أشول (يضرب السلاح باليُسري)...؟

الطلاب في العيلفون... من قتلهم وأغرق بعضهم في النيل..وأيضاً الدنيا قبايل عيد...؟

دارفور وما أدراك ما دارفور... 2003م الإبادة... الاغتصاب... الحرق... باعتراف البشير... وشهادة العالمين... فقد قال ضابط برتبة رفيعة... أنهم كانوا يشمون رائحة الشواء..(الجنائية مازالت تطارد وتطالب بالمجرمين ...لأن الجريمة لن تسقط بالتقادم...)... لكن بإذن الله لا إفلات من حساب الدنيا... وعقاب الآخرة...

أيهما أكثر فظاعة وإرهاباً... الحرق أم غرس المسمار في الرأس؟؟؟

جئنا لإنتفاضة أو ثورة سبتمبر 2013م...*من قتل الشباب في شوارع الخرطوم*... يومها إضطُر على عثمان لتجرع الهزيمة... والإعترف ضمناً بالجريمة...؟

و من إرهاب إخوان السودان ... حتى أنك تجد... بأسهم بينهم شدييييد...

فلنسألن المجرمين...

من وكيف قُتل التجاني أبو جديري...؟

من وكيف قتل محمد عبدالرحمن عجول...؟

من وكيف قتل الجعلي بأديس أبابا...؟

من وكيف قتل محمد طه محمد أحمد...؟

من وكيف قتل داؤود يحيي بولاد؟

من وكيف قتل خليل ابراهيم...؟

من وكيف قتل الزبير محمد صالح...؟

من وكيف قتل إبراهيم شمس الدين ...؟

من وكيف قتل مجذوب الخليفة...؟

من وكيف قتل الفنان خوجلي عثمان...؟

من وكيف قُتل *جمال زمقان* خازن بعض أموال الإخوان...؟

هذا غيض من فيض حرثكم في سجلات الإرهاب...

واليوم ينضم العميد طارق كجاب لنافع على نافع..في قائمة الهاربين من التصنيف الأمريكي لجماعات الإرهاب السودانية... في مثلث برمودا... أقصد مثلث (الإخوان-المؤتمر الوطني - الحركة الإسلامية) ...

نقول لهم... إقرأ كتابك بنفسك... كفى بالشعب اليوم عليك حسيباً..فالتاريخ كان يستنسخ ما كنتم تفعلون..فأين تهربون... ؟ فسيدرككم التصنيف وإسم إرهابي ولو كنتم في المهاجر والمنافي والبروج المحصنة...

والله من وراء القصد... ليس كما يقول نافع... فالقصد هنا هو كشف الحقائق وليس طمسها..فالشعب السوداني لن ينسى جرائم الثالوث... ولن يغفر لهم ما اقترفوه في حقه..إذ يقول أهلنا... (*حفر إيدكم وغرق ليكم*)... وفعلاً يكون... الجزاء من جنس العمل...

(حصان طروادة الكيزاني)
حين تتحول الحرب إلى فخٍ لصانعها

مؤيد الأمين

ملخص

يرى المقال أن الإسلامويين في السودان أخطأوا تقدير المشهد بالكامل، إذ اعتبروا إطالة أمد الحرب وسيلة للعودة إلى السلطة. لكن الحرب التي أرادوها سلّمًا للصعود تحولت إلى فخٍ يهددهم، بعدما انقلبت نتائجها عكس ما خططوا له.

يذكر الكاتب أنه منذ البداية، لم تكن معركتهم الأساسية مع الدعم السريع بقدر ما كانت مع الثورة والقوى المدنية، حيث استخدموا الحرب كأداة لإعادة إنتاج نفوذهم. واعتمدوا على ماكينة إعلامية ضخمة لتشويش الرأي العام وخلط الأوراق بين الجيش والإسلامويين، وحققوا بذلك مكاسب مؤقتة.

يشير إلى أن هذا الرهان انهار مع تطورات دولية، أبرزها الموقف الأمريكي الذي وضعهم في دائرة الاتهام، ما أسقط سرديتهم وأدخلهم في حالة ارتباك سياسي. وهكذا تلاشت المكاسب الدعائية أمام واقع دولي أكثر صرامة وتعقيدًا.

يخلص الكاتب إلى أن التحالف مع الإسلامويين أصبح عبئًا حتى على حلفائهم، مثل البرهان، إذ تحول إلى "حصان طروادة" قد ينفجر في أي لحظة. وفي النهاية، تبدو الحرب التي أشعلوها أقرب إلى أن تلتهمهم، تاركة سؤالًا مفتوحًا حول مصيرهم في ظل هذا الانهيار.

في السياسة، قد يخطئ اللاعب تقدير خطوة، لكن الإسلامويين في السودان أخطأوا تقدير اللعبة كلها. ظنّوا أن إطالة أمد الحرب ستكون طريق عودتهم إلى السلطة، وأن الفوضى التي أشعلوها في جسد الوطن ستفتح لهم باباً إلى القصر الجمهوري. لكن ما حدث هو العكس تماماً: انقلب السحر على الساحر، وتحولت الحرب التي أرادوها سلماً للصعود إلى حفرةٍ تتسع تحت أقدامهم.

منذ الرصاصة الأولى، لم تكن معركتهم الحقيقية مع قوات الدعم السريع بقدر ما كانت مع الثورة والقوى المدنية. الحرب بالنسبة لهم لم تكن سوى وسيلة لإعادة عقارب الساعة إلى زمنٍ كانوا فيه سادة الدولة وأصحاب القرار. لذلكَ عملت ماكينة إعلامهم بكامل طاقتها؛ مقاطع فيديو مقصوصة، روايات مصطنعة، وقصص تُقدَّم بثقةٍ وكأنها حقائق راسخة.

الفكرة كانت بسيطة: خلط الأوراق حتى يضيع الناس بين من هو الجيش ومن هو الإسلاموي، ومن يقود الحرب ومن يختبئ خلفها. وبالفعل نجحوا جزئياً في تضليل بعض الرأي العام؛ فهناك من صدّق أن الإسلامويين هم المنقذ، وهناك من توهّم أن الإسلامويين هم الجيش نفسه. كان ذلك مكسبهم السياسي المؤقت الذي راهنوا عليه.

لكن المشكلة الكبرى أن الطمع السياسي غالباً ما يفسد الحسابات. فبدلاً من الاكتفاء بما حققوه من تشويش، قرروا الذهاب أبعد: إطالة الحرب، وتوسيع الفوضى، والرهان على أن العالم سيتعاطف معهم بوصفهم المدافعين عن الوطن والمواطن.

غير أن العالم لم يكن ساذجاً إلى هذا الحد. فجاء الرد الأميركي بوضع الحركة الإسلاموية السودانية في القائمة السوداء، ليُسقط فجأة كل الرواية التي حاولت ماكينة الدعاية تثبيتها طوال شهور الحرب. ضربة واحدة أعادت ترتيب المشهد كله، وتركت الإسلامويين في حالة ارتباك وهذيان سياسي، يتخبطون يميناً ويساراً وهم يرون ما بنوه من سرديات ينهار دفعة واحدة.

وسط هذا المشهد يقف عبد الفتاح البرهان، الرجل الذي ظن أن الإسلامويين هم الجواد الذي سيحمله إلى قصر الرئاسة. لكن الجواد الذي راهن عليه بدأ يتحول إلى حصان طروادة مشتعل، قد ينفجر قبل أن يخطو به خطوة واحدة نحو العرش الذي حلم به.

لقد تناثرت الأحلام سريعاً. فالبطل الذي صُوِّر قبل قليل في عيون بعض أنصاره، صار فجأة جزءاً من معادلة دولية أكثر تعقيداً، وأصبح المشروع الذي بُني على الدماء والرهانات الخاطئة يبدو أقرب إلى الوهم منه إلى السلطة.

والتاريخ السوداني يعرف جيداً هذه اللحظات: لحظة يتبخر فيها الحلم السياسي تحت ضغط الواقع، وكأن الدماء التي سالت في الشوارع تطلق لعنتها على من حاولوا تحويل المأساة إلى سلّم للحكم.

اليوم يبدو المشهد واضحاً أكثر من أي وقت مضى. الحرب التي أشعلها الإسلامويون انتقاماً وتسويقاً لبضاعتهم السياسية، تقترب شيئاً فشيئاً من أن تحرقهم هم قبل غيرهم.

ويبقى السؤال المعلّق في الهواء ، عندما تشتعل النار في حصان طروادة نفسه... إلى أين سيهرب الفرسان؟

حكومـــة الجبـــايات

ورئيس وزراء التوجيهات

ملخص

في ظل تعقيدات المرحلة، وجّه رئيس الوزراء كامل إدريس بعدم فرض أي رسوم على العائدين عبر المعابر، مؤكدًا ضرورة إيقاف الجبايات التي أثقلت كاهل المواطنين دون جدوى تُذكر. غير أن هذه التوجيهات بدت أقرب إلى رد فعل على تجاوزات حدثت بالفعل، لا سيما في معبر أرقين.

واجه العائدون واقعًا صادمًا مع فرض ما سُمّي بـ«رسوم العودة»، في تناقض مع الدعوات الرسمية للرجوع. وتفاقمت الأزمة مع إضراب سائقي الباصات بعد زيادات كبيرة في الرسوم، ما أدى إلى شلل حركة النقل وارتفاع حدة الغضب الشعبي.

امتدت موجة السخط مع تداول منشورات عن رسوم إضافية على الأفراد، قابلها رفض واسع من المواطنين وشعارات احتجاج مثل «لن ندفع». ورغم نفي جهات رسمية مسؤوليتها، ظلّت الجبايات واقعًا ملموسًا، مدعومًا بانتشار نقاط تحصيل غير قانونية على الطرق.

في المحصلة، تكشف الأزمة عن خلل أعمق يتجاوز الجبايات إلى ضعف سيادة القانون وتضارب مراكز السلطة، حيث تتحول التوجيهات الرسمية إلى نصوص غير مُلزمة، بينما يواجه المواطن أعباء الحرب والاقتصاد في ظل غياب فعلي للرقابة والمحاسبة.

«الرسوم المفروضة أسهمت في إفقار المواطن دون أن تحقق فائدة تُذكر»

الزين عثمان

في مشهد يعكس تعقيدات المرحلة التي تمر بها البلاد، وجّه رئيس الوزراء كامل إدريس الجهات ذات الصلة بعدم فرض أي رسوم على العائدين عبر المعابر، في خطوة بدت وكأنها محاولة لمعالجة ما وصفه البعض بـ«نقائص» سلوكيات بعض موظفي حكومته، الذين يلجأون إلى تحميل المواطنين أعباء مشكلاتهم المالية.

وأكد إدريس، في توجيهاته، ضرورة عدم إضافة أي رسوم أو ضرائب جديدة في المعابر، مطالبًا الجهات المختصة بالتنفيذ الفوري. وشدد على أن الرسوم المفروضة أسهمت في إفقار المواطن دون أن تحقق فائدة تُذكر لخزينة الدولة، داعيًا المواطنين إلى عدم الاستجابة لأي رسوم إضافية أو غير مقننة.

غير أن هذه التوجيهات، وفق ما يراه مراقبون، لم تأتِ كمبادرة استباقية بقدر ما كانت ردة فعل مباشرة على ما جرى في معبر «أرقين»، حيث وجد العائدون إلى ديارهم – بعد أن أجبرتهم الحرب على مغادرتها – أنفسهم أمام واقع مختلف، تلخصه عبارة غير مكتوبة لكنها حاضرة في الممارسة: «ادفع لتعبر». فقد أقرت سلطات الضرائب في وادي حلفا رسوماً على العائدين، وُصفت بأنها «رسوم عودة»، في مفارقة لافتة مع دعوات رسمية سابقة تحث المواطنين على الرجوع بعد انحسار المخاطر وتوقف العمليات العسكرية.

وتفاقمت الأزمة في المعبر مع دخول عدد من سائقي الباصات في إضراب احتجاجًا على زيادات كبيرة في الرسوم والضرائب، ما أدى إلى توقف حركة النقل وتعطّل سفر الركاب. وأفاد سائقون بأن الرسوم قفزت بشكل مفاجئ من نحو 300 ألف جنيه إلى 1,5 مليون جنيه، وهو ما اعتبروه عبئًا يفوق قدرتهم على الاستمرار في العمل.

كما أثار منشور صادر عن مكتب ضرائب وادي حلفا – يقضي بفرض 34 ألف جنيه على كل فرد مقابل العبور – موجة واسعة من الغضب، بعد تداوله بكثافة على وسائل التواصل الاجتماعي مصحوبًا بانتقادات حادة. وفي المقابل، اختار أصحاب الباصات والعائدون أسلوبًا احتجاجيًا بسيطًا لكنه معبّر: «لن ندفع»، في إشارة إلى عجزهم المادي ورفضهم لهذه الجبايات.

ويُنظر إلى ما حدث في «أرقين» باعتباره نموذجًا مصغرًا لما قد يواجهه العائدون في مناطق أخرى، في ظل واقع يجمع بين تداعيات الحرب وتنامي الجبايات، إلى جانب توجيهات حكومية كثيرًا ما تبقى حبيسة النصوص. اللافت أن الجهات المختلفة سارعت إلى التنصل من مسؤولية المنشور المثير للجدل، حيث نفت إدارات المعابر والجمارك ووزارة المالية المركزية صلتها به، ليبقى العبء محصورًا في ضرائب حلفا .

وفي سياق متصل، أصدرت السلطات خلال اجتماع للغرفة الاقتصادية قرارًا بإزالة 55 نقطة تحصيل غير قانونية على الطرق السريعة، مع توجيهات بمواصلة مكافحة هذه الممارسات. غير أن مراقبين يرون أن هذا الرقم لا يعكس الحجم الحقيقي للظاهرة، في ظل تكرار شكاوى المواطنين من تعدد الرسوم والضرائب والزكاة، التي امتدت حتى إلى أصحاب المركبات.

وتداول ناشطون مقاطع مصورة لمواطنين يحتجون على هذه الإجراءات، من بينها فيديو

«إزالة 55 نقطة تحصيل غير قانونية».

«هل يمكن لشركات الاستثمار أن تخوض تجربة العمل في بلد أنهكته الحرب؟»

لرجل يبكي بعد مصادرة سيارته، ما حرمه من قضاء العيد مع أسرته. كما شهدت مدن مثل مدني والحصاحيصا إغلاقًا للمحال التجارية احتجاجًا على ما وصفه التجار بالجبايات الباهظة.

وفي وقت تتزايد فيه معاناة المواطنين جراء الأزمة الاقتصادية وارتفاع أسعار السلع الأساسية، إلى جانب خسائر الحرب التي طالت ممتلكاتهم، يجد كثيرون أنفسهم في مواجهة رسوم إضافية، بل وجمارك تُفرض حتى على الأثاث الشخصي، رغم توجيهات رسمية تقضي بعدم قانونية ذلك.

وتتجاوز القضية في نظر محللين مسألة الجبايات بحد ذاتها، لتطرح تساؤلات أعمق حول طبيعة السلطة ومن يمارسها فعليًا على الأرض. إذ يتحول القائمون على نقاط التحصيل في الطرق الرئيسية إلى ما يشبه «سلطة فوق السلطة»، يحددون الرسوم وآليات تحصيلها، بينما يُواجه المعترضون بتبرير جاهز: «البلد في حالة حرب»، في ظل غياب واضح لسيادة القانون وتفشي مظاهر الفساد.

وفي مشهد آخر يعكس مفارقات الواقع، تصدّر وزير الثروة الحيوانية أحمد التيجاني المنصوري مواقع التواصل الاجتماعي بعد نشره إعلانًا على منصة «لينكدإن» يبحث فيه عن عمل إضافي بدوام جزئي، مبررًا ذلك بضعف راتبه الوزاري، ومبدياً استعداده للعمل داخل السودان وخارجه. غير أنه عاد لاحقًا ليتنصل من المنشور، موضحًا أنه كُتب في وقت سابق، قبل أن ينشر توضيحًا جديدًا أشار فيه إلى أنه كان يسعى لاستقطاب شركات دولية للاستثمار في قطاع الإنتاج الحيواني وتقديم الاستشارات لها.

وبعيدًا عن هذا الجدل، يظل السؤال الأبرز مطروحًا: هل يمكن لشركات الاستثمار أن تخوض تجربة العمل في بلد أنهكته الحرب، وتنتشر فيه ممارسات الجباية، وتغيب فيه فاعلية التوجيهات الرسمية؟ سؤال مفتوح يعكس حجم التحديات التي تواجهها البلاد في هذه المرحلة.

كيف تُعيد الحرب الأمريكية الإسرائيلية ضد إيران تشكيل الصراع في السودان؟

ملخص

شكّلت الحرب الأمريكية الإسرائيلية ضد إيران نقطة تحوّل نقلت الصراع في السودان من كونه نزاعًا داخليًا إلى جزء من معادلة إقليمية أوسع، خاصة مع اضطراب أسواق الطاقة والملاحة في مضيق هرمز. وبرزت أهمية البحر الأحمر وميناء بورتسودان كمحور استراتيجي، ما أعاد تعريف موقع السودان في خريطة التنافس الدولي.

هذا التحول غيّر حسابات القوى الإقليمية الداعمة، مثل مصر والإمارات والسعودية، التي باتت مقيّدة بضغوطها الداخلية وتداعيات المواجهة مع إيران. فدعم مصر للجيش السوداني ظل محدودًا، بينما أصبح دعم الإمارات لقوات الدعم السريع أكثر هشاشة، ما جعل ميزان القوى في السودان مرتبطًا بتقلبات الإقليم.

في الداخل، زادت تعقيدات المشهد مع تصنيف واشنطن لجهات إسلامية مرتبطة بالجيش كتنظيمات إرهابية، وهو ما أضعف موقف البرهان دوليًا ومنح حميدتي ورقة سياسية لتصوير خصمه كقائد لتحالف ذي كلفة دبلوماسية. وفي المقابل، يحاول حميدتي استثمار المناخ الإقليمي لتقديم نفسه كبديل، رغم سجل قواته في الانتهاكات.

رغم هذه التحولات، فإن النتيجة الأرجح ليست إنهاء الحرب بل إطالة أمدها، حيث تعزز بورتسودان موقع الجيش اقتصاديًا واستراتيجيًا، بينما تستمر قوات الدعم السريع في القتال بدعم غير مستقر. وهكذا، تُعيد الحرب الإقليمية تشكيل الصراع السوداني عبر تعميق تشابكاته الخارجية وتقليل فرص التسوية السياسية.

بقلم سورافيل تسفاي - باحثة في مجلة Horn Review

شكّل إطلاق عملية «إبيك فيوري - الغضب الملحمي» في 28 فبراير 2026 نقطة تحوّل حاسمة عن الافتراض السائد بأن حرب السودان ستبقى صراعًا أهليًا محصورًا. فمع زعزعة الضربات الأمريكية الإسرائيلية على البنية التحتية الإيرانية لأسواق الطاقة العالمية وتعطيلها الوصول عبر مضيق هرمز، انخرط الصراع السوداني في بيئة استراتيجية أوسع. لم يعد الصراع مرتبطًا فقط بالصراع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، بل أيضًا بأمن طرق الطاقة العالمية وممر البحر الأحمر وبالبحث عن ممرات بحرية بديلة. في هذا السياق، لم يعد ميناء بورتسودان مجرد مورد محلي، بل أصبح مركزًا محوريًا في صراع إقليمي أوسع.

وقد غيّر هذا السياق الأوسع حسابات الداعمين الخارجيين، لا سيما مصر والسعودية والإمارات العربية المتحدة. فالجهات الفاعلة التي كانت تتعامل مع السودان كساحة نفوذ يمكن السيطرة عليها، باتت اليوم تواجه صراعاً تصاعدت مخاطره بسبب عدم الاستقرار الإقليمي واضطراب حركة الملاحة. وهذا يخلق مفارقة: فبينما يتحول الاهتمام نحو أزمة الشرق الأوسط الأوسع، يكتسب السودان أهمية استراتيجية أكبر، وتزداد قيمة ميناء بورتسودان كنقطة نفوذ لا مجرد ميناء.

يزيد تصنيف وزارة الخارجية الأمريكية في مارس/آذار 2026 لجماعة الإخوان المسلمين السودانية ولواء البراء بن مالك كإرهابيين عالميين مصنفين بشكل خاص من تعقيد موقف برهان. فمنذ انقلاب أكتوبر/تشرين الأول 2021، ازداد اعتماد برهان على الشبكات الإسلامية للتعبئة والتغطية السياسية، لا سيما مع سعيه لعرقلة جهود المرحلة الانتقالية المدنية الرامية إلى تفكيك النظام الإسلامي الذي أسسه البشير. وقد وفر لواء البراء بن مالك للقوات المسلحة السودانية قوة بشرية منضبطة في وقت كانت فيه تحت ضغط شديد، إلا أن هذا الدعم يربط برهان الآن بجهات فاعلة باتت تشكل خطراً متزايداً على الساحة السياسية الدولية.

تكتسب هذه التسمية أهمية بالغة لأنها تمنح حميدتي إطارًا سياسيًا واضحًا. فبإمكانه الآن الادعاء بأن بقاء القوات المسلحة السودانية يعتمد على تشكيلات إسلامية صنفتها واشنطن رسميًا كجهات إرهابية. وهذا يسمح له بتصوير برهان ليس فقط كمنافس عسكري، بل كقائد لتحالف لا تنفصل فائدته الميدانية عن عبئه الدبلوماسي. وفي منطقة يزداد فيها التركيز على النفوذ الإيراني، والحروب بالوكالة، والتطرف الإسلامي، يكتسب هذا الإطار قوة أكبر.

تُعزز الحرب الإسرائيلية الإيرانية هذا الخط الهجومي. فهي تُتيح لحميدتي تقديم قوات الدعم السريع كبديل عملي لنظام عسكري ذي ميول إسلامية على طول البحر الأحمر، رغم أن هذه القوات نفسها لا تزال مسؤولة عن أعمال عنف وإنتهاكات واسعة النطاق. لا يكمن الهدف في إضفاء مزيد من الشرعية على موقف حميدتي، بل في أن المناخ الإقليمي يمنحه وسيلة أكثر فعالية لتقويض مكانة البرهان في الخارج. إن التقارير التي تُفيد بقتال شبكات إسلامية إلى جانب الجيش، بالإضافة إلى وثائق العقوبات الأمريكية التي تربط الفصيل المُدرج على القائمة بالجناح المسلح للحركة الإسلامية السودانية وبدعم مزعوم من الحرس الثوري الإيراني، تجعل من الصعب على برهان دحض هذا الاتهام.

يُضيف دعم مصر للقوات المسلحة السودانية بُعدًا آخر، ولكنه ليس بلا حدود. ترى القاهرة في الجيش الفاعل الأكثر موثوقية في السودان، لا سيما في ظلّ الوضع السياسي على النيل وأمن الحدود. مع ذلك، فإنّ هناك عوامل اقتصادية وتكلفة استيعاب اللاجئين تُحدّ من رغبتها في تجاوز الدعم الدبلوماسي. لذا، من المرجّح أن تمنع مصر انهيارًا كاملًا للقوات المسلحة السودانية، ولكن ليس أن تُمارس الضغط الحاسم اللازم لتحقيق النصر. دعمها حقيقي، ولكنه مُقيّد هيكليًا.

يختلف موقف الإمارات العربية المتحدة. إذ يرتكز نفوذها في السودان على سطوتها البحرية، واستثماراتها الزراعية، وعلاقتها الأمنية الوطيدة مع قوات الدعم السريع. وقد خدمت هذه الشراكة أبوظبي كأداةٍ بالوكالة. إلا أن المواجهة مع إيران أجبرت الإمارات على إعادة تقييم تكاليف الحفاظ على هذا الموقف. فالتهديدات الصاروخية والطائرات المسيّرة، والاضطرابات في مضيق هرمز، والحاجة إلى تغيير مسارات التجارة، كلها عوامل تُقلّص من قدرة أبوظبي على الالتزام بتعهدات خارجية باهظة التكاليف. وينبغي النظر إلى تباطؤ تدفق الأسلحة عبر الجسر الجوي الإماراتي في هذا السياق: ليس كدليل على انتهاء الدعم،

بل كدليل على هشاشتها أمام الصدمات الإقليمية الأوسع نطاقاً.

تُعدّ هذه الثغرة مهمة لأنها تربط مصير قوات الدعم السريع بتطورات تتجاوز السودان بكثير. فإذا واجهت أبوظبي ضغوطًا أمنية متزايدة من إيران، فقد تضعف قدرتها على مواصلة دعم قوات الدعم السريع. وهذا من شأنه أن يؤثر بشكل مباشر على ميزان القوى في ساحة المعركة، لا سيما مع بدء تقدم القوات المسلحة السودانية في أوائل عام 2026 بالضغط على خطوط إمداد قوات الدعم السريع. ومرة أخرى، لا يُقصد هنا أن الإمارات قد تخلت عن حليفها، بل أن دعمها أصبح أقل أمانًا من ذي قبل.

في الوقت نفسه، زادت أزمة مضيق هرمز من أهمية ميناء بورتسودان. فمع بحث منتجي الخليج عن طرق تصدير بديلة واضطراب أنماط الشحن، بات دور بورتسودان كبوابة الاستيراد والتصدير الرئيسية للسودان، ومنفذاً للنفط الجنوب سوداني عبر ميناء بشاير، أكثر قيمة. وهذا بدوره يعزز الثقل الاستراتيجي للأراضي التي تسيطر عليها القوات المسلحة السودانية، والتي تُحكم سيطرتها على الميناء والساحل الشرقي للبحر الأحمر. في المقابل، لا تزال قوات الدعم السريع مهيمنة في الغرب ودارفور، لكنها تفتقر إلى منفذ بحري. يمنح هذا التفاوت برهان ميزة عملية: فإيرادات الجمارك، والسيطرة على عبور النفط، ونفوذ دبلوماسي أكبر، كلها تنبع من هذا الموقع.

لهذا السبب، من المرجح أن تؤدي الحرب الإقليمية الأوسع نطاقًا إلى إطالة أمد الصراع في السودان بدلًا من تسريع التوصل إلى تسوية. فالجهات الخارجية الداعمة تُوازن الآن بين أزماتها الأمنية الخاصة، مما يجعل سياساتها تجاه السودان أكثر تشتتًا بدلًا من أن تكون أقل التزامًا. وفي الوقت نفسه، يواصل الحلفاء المحليون القتال بدوافعهم الخاصة. والنتيجة ليست انسحابًا، بل مزيدًا من عدم الاستقرار، مع تورط السودان بشكل متزايد في منافسة جيوسياسية أوسع.

تُشجع هذه البيئة على الصمود في حرب. ففي ظل اضطراب الملاحة البحرية، وضعف تدفقات المساعدات، وارتفاع تكاليف الطاقة، يعتمد بقاء الجيش على الدعم اللوجستي وجني الإيرادات. وتقع بورتسودان في قلب هذا النظام، إذ تربط السيطرة الإقليمية بالموارد الاقتصادية والأهمية الدبلوماسية، مما يُصعّب على قوات الدعم السريع المطالبة بمكانة متكافئة على طاولة المفاوضات.

من المرجح أن يستغل برهان هذه الحقيقة ليؤكد أن سيطرة القوات المسلحة السودانية على الميناء ضرورية للتجارة وأمن الطاقة، وبالتالي للاستقرار الإقليمي. إلا أن هذا الطرح يضعف بسبب تزايد ارتباط القوات المسلحة السودانية بالشبكات الإسلامية، لا سيما بعد تصنيف الولايات المتحدة لجماعة الإخوان المسلمين السودانية. يستطيع حميدتي استغلال هذا التناقض لتصوير برهان كقائد لتحالف ضروري عسكرياً ولكنه فاقد للمصداقية السياسية.

في نهاية المطاف، لا تُنهي الحرب الإسرائيلية الإيرانية الصراع السوداني، بل تُعيد تشكيله. قد يسعى برهان إلى تحويل السيطرة على السواحل إلى ضرورة حتمية، بينما سيحاول حميدتي تحويل التحالفات الإسلامية إلى عبء دبلوماسي. لا تُشجع أي من الاستراتيجيتين على التوصل إلى حلول وسط. بل على العكس، تُعمّق الأزمة الإقليمية التشابكات الخارجية للحرب، وتُعزز منطق البقاء لدى كلا الجانبين، وتجعل التوصل إلى حل تفاوضي أقل احتمالاً.

المصدر: مجلة Horn Review

لقد قاد الكونغو لمدة 18 عاماً. والآن، أصبح رجلاً مطارداً

يواجه الرئيس السابق جوزيف كابيلا عقوبة الإعدام بعد أن أدانته الحكومة بتهمة الخيانة العظمى العام الماضي. ويقول إن التهم ملفقة.

ملخص

يرصد التقرير تحوّل الرئيس الكونغولي السابق جوزيف كابيلا من قائد حكم البلاد 18 عاماً إلى رجل مطارد يواجه حكماً بالإعدام بتهمة الخيانة، وهي تهم ينفيها ويصفها بالمفبركة.
وتأتي المقابلة في مدينة غوما الخاضعة لسيطرة متمردي "إم 23"، حيث يعيش كابيلا تحت حماية مشددة وسط أجواء أمنية متوترة.

تتهمه حكومة خليفته فيليكس تشيسكيدي بالوقوف خلف تمرد "إم 23" المدعوم من رواندا، بينما يرفض كابيلا هذه الاتهامات ويصفها بـ"العبثية"، مؤكداً أنه يقيم في غوما بحكم الأمر الواقع. ويعكس هذا التراشق عمق الانقسام السياسي بين الرجلين بعد انهيار تحالفهما.

تستعرض المقابلة مسيرة كابيلا منذ توليه الحكم شاباً عقب اغتيال والده، مروراً بإشرافه على أول انتخابات تعددية، وصولاً إلى اتهامات بتزوير انتخابات 2018 وعقد صفقة لتقاسم السلطة. وقد ألمح بنفسه إلى التلاعب السياسي آنذاك، معبّراً عن ندم جزئي على بعض تلك الممارسات.

ورغم نفيه اتهامات الفساد والسعي للسلطة مجدداً، بقي موقفه غامضاً بشأن العودة للحكم، مقدماً نفسه كـ"وطني" أكثر من كونه طامحاً سياسياً. وتعكس قصته تعقيدات المشهد في الكونغو، حيث تتداخل الصراعات الداخلية مع التدخلات الإقليمية وتاريخ طويل من عدم الاستقرار.

نيويورك تايمز/ روث ماكلين*

أجرت روث ماكلين مقابلة مع جوزيف كابيلا في منزله في غوما، وهي مدينة في جمهورية الكونغو الديمقراطية سيطرت عليها جماعة مسلحة العام الماضي.

كان جوزيف كابيلا ينتظرني. لكنني لم أكن أعرف مكانه بالضبط.

عبرتُ الحدود من رواندا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وركبتُ على عجل سيارة جيب يقودها أحد مساعديه. مررنا بسرعة عبر غوما، المدينة التي سقطت في قبضة ميليشيا مدعومة من رواندا عام 2025 في عملية سطو دموية .

«أتمنى ألا تتوقع مني أن أعطيك العنوان»، هكذا جاء في رسالة تلقيتها من أحد مستشاري السيد كابيلا. «لكن اطمئن، سيكون المكان شديد الحراسة».

كان السيد كابيلا، البالغ من العمر 54 عامًا، رئيسًا للكونغو لمدة 18 عامًا. والآن، تسعى البلاد إلى التخلص منه، بعد خلاف حاد مع خليفته، فيليكس تشيسكيدي. وقد أُدين بتهمة الخيانة العظمى وحُكم عليه بالإعدام غيابيًا العام الماضي، بتهمة قيادة حركة إم 23 سرًا، وهي الميليشيا التي تسيطر حاليًا على غوما.

قبل أسبوع من مقابلتنا، أسفر هجوم بطائرة مسيرة عن مقتل عامل إغاثة فرنسي على بُعد أمتار قليلة من أحد ممتلكاته على بحيرة كيفو. وأعلن المتمردون أن القوات الكونغولية مسؤولة عن الهجوم، وهو ما نفته الحكومة.

أُجريت مقابلتنا في عقار آخر مطل على البحيرة يملكه السيد كابيلا، يقع خلف بوابتين وحدائق غنّاء ورجال مسلحين. خرج بهدوء من باب في الشرفة الواسعة للقصر وجلس لإجراء أول مقابلة رئيسية له منذ ثماني سنوات.

خلال الساعات القليلة التالية، ألمح إلى دوره في تزوير انتخابات الكونغو عام 2018، ودافع بشدة عن العيش في منطقة تحتلها جماعة متمردة لا ترحم، وكان مراوغاً بشأن رغبته في قيادة الكونغو مرة أخرى.

عندما تولى السيد كابيلا الرئاسة لأول مرة، ورث دولة ممزقة كان يقودها والده، وهو متمرد تحول إلى رئيس، واغتيل عام 2001 في العاصمة كينشاسا. وفي سن التاسعة والعشرين فقط، أثبت السيد كابيلا براعته السياسية، حيث قدم دستورًا جديدًا وأجرى أول انتخابات حرة في الكونغو منذ أربعة عقود، في عام 2006. وأشرف على أول انتقال سلمي للسلطة في الكونغو عام 2019، مع تنصيب السيد تشيسكيدي.

لكن تلك الانتخابات شابتها اتهامات بالتزوير والصفقات المشبوهة، وبعد انهيار التحالف بين الرجلين، لجأ السيد كابيلا إلى منفى اختياري في جنوب أفريقيا. ثم عاد إلى الكونغو بعد سيطرة حركة إم 23 على غوما العام الماضي.

سألته لماذا عاد.

قال: «أنا في بيتي. السؤال الحقيقي هو: لماذا لست في كينشاسا؟»

تعتبر حكومة السيد تشيسكيدي السيد كابيلا «الزعيم بلا منازع لحركة إم 23»، كما أعلن القاضي العسكري الذي أدانه العام الماضي. تأسست هذه الميليشيا المتمردة عام 2012 وتتلقى دعماً من رواندا، وفقاً للأمم المتحدة. وهي الأقوى بين عشرات الجماعات المسلحة في شرق الكونغو، الغنية بالمعادن الثمينة التي تُستخدم في صناعة الهواتف الذكية. وقد ظلت حركة إم 23 خامدة لما يقرب من عقد من الزمان قبل أن تعود للظهور عام 2021.

هل ترغب في البقاء على اطلاع دائم بما يحدث في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا ؟ سجل في خدمة « أماكنك: التحديث العالمي»وسنرسل أحدث تغطيتنا إلى بريدك الوارد.

وفي بيان له، قال وزير الاتصالات الكونغولي، باتريس مويايا، إن السيد كابيلا «يتلقى أموالاً بشكل واضح» من رواندا، «التي ينقل روايتها الكاذبة بانتظام».

قال السيد كابيلا إنه يعيش تحت حماية حركة إم 23 - المتمردين الذين حاربهم أثناء توليه منصبه - لمجرد سيطرتها على غوما. ووصف مؤسسات حكومة السيد تشيسكيدي بأنها غير شرعية. وقال، مشيرًا إلى نفسه بصيغة الغائب: «محاولة ربط التمرد بالسيد كابيلا محض حماقة».

في العام الماضي، تبنّت إدارة ترامب الفضل في التوسط في اتفاقية سلام بين الكونغو ورواندا. لكن عندما سألت السيد كابيلا عن ذلك، قال إنه لم يقرأها. وأضاف أنه كان مشغولاً للغاية بدراسة «قضايا استراتيجية» لنيل شهادة الدكتوراه التي يسعى للحصول عليها.

قال وهو يحرك قدميه في حذاء لامع بشكل لا يصدق ويرسم ابتسامة خفيفة تحت شاربه: «أعتقد أنني كنت أعيش في كهف لفترة طويلة. لقد أصبحت رجل كهف».

وصف الرئيس ترامب الاتفاق بأنه «انتصار

مجيد»، لكن القتال استمر.

على الرغم من أن السيد كابيلا رجل ثري للغاية، إلا أنه وصف نفسه خلال مقابلتنا بأنه رجل متواضع من أبناء الأرض. قال: «أنا في الأساس مزارع».

لكن منذ أن ترك منصبه، كشف المحققون عن النظام الفاسد الذي استخدمه هو ودائرته المقربة لإثراء أنفسهم في بلد لا يتجاوز فيه راتب المعلمين 100 دولار شهرياً. وقد نفى التقارير التي تتحدث عن اختلاس أموال.

لطالما كانت الكونغو، إحدى أفقر دول العالم، عالقة في دوامة من الاستغلال وعدم الاستقرار. فقد نُهبت على يد الملك ليوبولد الثاني ملك بلجيكا، ثم عوملت لاحقاً كبيادق على رقعة شطرنج الحرب الباردة.

اغتيل زعيم استقلال البلاد، باتريس لومومبا، في مؤامرة مدعومة من بلجيكا، مما أدى إلى عقود من الحكم الاستبدادي. ثم امتدت تداعيات الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994 عبر الحدود، مما أشعل حروباً بالوكالة إقليمية لا تزال مستمرة حتى اليوم.

خرجت عائلة كابيلا من تلك الفوضى.

وقال إنه بعد اغتيال والده، لوران ديزيريه كابيلا، الذي كان مدعوماً من رواندا، تم تنصيب السيد كابيلا الابن زعيماً لدولة كانت «شبه معدومة».

لكن إرثه كقائد تحويلي انهار بعنف عندما تشبث بالسلطة لمدة عامين بعد انتهاء ولايته الدستورية، مما أدى إلى احتجاجات دامية.

عندما جرت الانتخابات أخيرًا في عام 2018، كشفت البيانات المسربة عن تزوير انتخابي واسع النطاق . ويُقال إن السيد كابيلا دبر صفقة سرية لتقاسم السلطة نصّبت السيد تشيسكيدي خليفةً له، على الرغم من أن البيانات والمراقبين أشاروا إلى فوز مرشح المعارضة مارتن فايولو .

ألمح السيد كابيلا في المقابلة إلى التلاعب بالتصويت.

وقال: «لقد رأينا، بحكمة بالغة، أنه لكي يستمر الوضع مستقراً كما هو، كان من المهم أن يحظى الرئيس بالأغلبية وأن يكون هناك ائتلاف. وهذا هو الاتفاق الذي تم توقيعه».

بعد سبع سنوات، يشعر ببعض الندم.

قال: «يمكن التلاعب بالعديد من الأمور، لكن لا ينبغي أن يكون من بينها قيادة الدولة. وبالنظر إلى الماضي، نجد أن هذه أمور كان بإمكاننا بل وكان ينبغي علينا تغييرها».

سرعان ما ساءت العلاقة بين السيد كابيلا والسيد تشيسكيدي.

اتهم السيد كابيلا حكومة السيد تشيسكيدي باستهداف المعارضين، نافياً قمع إدارته. وقال: «أود أن أرى من يخبرني من هم السجناء السياسيون في ذلك الوقت».

أحدهم كان فريد باوما، الذي قضى 18 شهراً في السجن في عهد حكومة السيد كابيلا، وكان يواجه عقوبة الإعدام المحتملة.

عندما سمع السيد باوما أن السيد كابيلا يعترض على قمع حكومته، قال: «سيجد صعوبة في النظر إلى المرآة».

في غوما، يتمتع السيد كابيلا بالأمان من حكم الإعدام الصادر بحقه في محاكمته، والتي وصفتها منظمة هيومن رايتس ووتش بأنها «غير عادلة بشكل صارخ».

وبينما كانت الصراصير تصرخ وتختفي بحيرة كيفو الصافية في ظلام الليل، قال إن فشله الرئيسي كرئيس لم يكن تحويل الكونغوليين إلى «مواطنين أفضل». ثم قال: «ستحصلون على قادة أفضل».

استذكر الزعماء الأفارقة الذين اعتقدوا أنهم «آلهة»، مثل موبوتو سيسي سيكو من الكونغو عندما كانت تُعرف باسم زائير، وكذلك عيدي أمين من أوغندا وجان بيدل بوكاسا من جمهورية أفريقيا الوسطى. وقال: «لقد أحدثوا فوضى لم ترَ مثلها من قبل».

سألته إن كان يرغب في أن يصبح رئيساً مرة أخرى، إذ أن هذا ما يتساءل عنه الكثير من الكونغوليين منذ عودته. وكان جوابه غامضاً كعادته.

تذكر الحفل الذي أقيم عندما غادر منصبه في عام 2019، وكانت والدته خلفه تبكي فرحاً وارتياحاً لأنه لم يتم اغتياله، كما حدث لزوجها.

قال إنه كان «سعيداً جداً» بالرحيل أيضاً. لكن بالنظر إلى حال البلاد اليوم، «لا بد أن يكون المرء مجنوناً ليشعر بالسعادة».

إذن، هل كانت الإجابة بنعم؟

أجاب قائلاً: «لا، هذا ليس جواباً بالإيجاب. ما تحتاجه الكونغو هو وطنيون، أشخاص قادرون على إعادتها إلى مسارها الصحيح». وكان قد وصف نفسه في وقت سابق من المقابلة بأنه الوطني الأبرز في الكونغو.

***روث ماكلين* هي رئيسة مكتب غرب إفريقيا لصحيفة نيويورك تايمز، وتغطي 25 دولة بما في ذلك نيجيريا والكونغو ودول منطقة الساحل بالإضافة إلى وسط إفريقيا.**

الشهادة السودانية.. جسر لوحدة البلاد

الهادي الشواف

ملخص

تُعدّ الشهادة السودانية رمزًا وطنيًا جامعًا، إذ ظلت لعقود توحّد وجدان الطلاب والأسر في مختلف أنحاء البلاد. فموسم الامتحانات وإعلان النتائج يمثلان حدثًا قوميًا تتوحد حوله المشاعر، رغم التفاوت في الإمكانيات التعليمية والتحديات التي مر بها قطاع التعليم.

رغم الأزمات المتراكمة، من تدهور البنية التعليمية إلى التسييس خلال فترات الحكم السابقة، حافظت الامتحانات الموحدة على دورها كجسر للوحدة. غير أن ظهور محاولات لتنظيم امتحانات موازية في مناطق النزاع يشكل تهديدًا مباشرًا لهذا الدور، وقد يؤدي إلى انقسام النظام التعليمي وإضعاف مبدأ تكافؤ الفرص.

تسهم الشهادة الموحدة في تعزيز الشعور القومي، حيث يتنافس الطلاب من مختلف الأقاليم على قدم المساواة، ويلتقون لاحقًا في الجامعات القومية، مما يعزز التماسك الاجتماعي. كما تعكس مظاهر الاحتفال والتضامن الشعبي حول النتائج شكلًا من أشكال الوحدة الوجدانية بين السودانيين.

في ظل الحرب، تبرز مبادرات لإنقاذ العام الدراسي وتوحيد الامتحانات، رغم التحديات الأمنية واللوجستية. وتدعو الرؤى المطروحة إلى تحييد التعليم عن الصراع، وتأمين مراكز الامتحانات، ودعم الطلاب المتضررين، باعتبار أن الحفاظ على الشهادة السودانية الموحدة يمثل فرصة أخيرة لحماية وحدة البلاد ومنع مزيد من الانقسام.

ظلت امتحانات الشهادة السودانية منذ تأسيسها تمثل عامل وحدة لجميع الطلاب السودانيين، وعملت على توحيد وجدان الأسر السودانية حيث تتوجه الانظار سنويًا صوب الأجهزة الإعلامية لمتابعة اعلان النتيجة، التي تمثل حدثًا تاريخياً قوميًا سنويًا يحتفى به مثلما يتم الاحتفاء بالاعياد الوطنية، ويتبادل فيه الهداية والتهاني وتوزع فيها المشروبات وتقدم فيها الحلويات احتفاء بالناجحين مع أمنيات للذين لم يحالفهم الحظ بفرص اوسع في الامتحانات القادمة، وقبل هذا وذاك يبرز الاهتمام من خلال الاعداد والاستعداد المبكر من قبل المدارس والأسر و المعلمين والطلاب برفع حالة الطوارئ والاستنفار وتوظيف كل الامكانيات من أجل قيادة منافسة قومية في امتحانات موحدة لكل طلاب السودان.

ورغم عدم تكافؤ الفرص وتباين مستويات المدارس والبيئة التعليمية والامكانيات من مدرس مؤهل وتوفير الادوات والمعينات الدراسية على مستوى السودان، ورغم الاشكالات الأخرى المتعلقة بتطوير المناهج والمقررات الدراسية، ورغم توجيه العملية التعلمية لخدمة ايدلوجية الاسلامويين في فترة حكم نظام الثلاثين من يونيو 1989م، وتدهور التعليم في كثير من مناطق السودان خاصة المناطق الطرفية، الا أن الامتحانات الموحدة للشهادة السودانية ظلت وما زالت تمثل جسر لوحدة البلاد.

تنظيم امتحان موازي.. مهدد لوحدة البلاد:

وفي ذات السياق فأن تنظيم واقامة امتحانات موازية للشهادة السودانية في مناطق سيطرة أطراف النزاع يشكل تهديدًا خطيرًا ومباشرًا لوحدة البلاد، وينتهك حق الطلاب السودانيين في تعليم عادل والحق في تنافس شريف ونزيه وفرص متساوية للجميع في مختلف مناطق وأقاليم وولايات السودان، لان ببساطة شديدة ان الشهادة السودانية تعتبر اليوم أحد أهم الرموز الوطنية التي يمكن أن تساهم في الحفاظ على وحدة السودان، في ظل الانقسام الكبير والتفكك الذي طال مؤسسات الدولة والمجتمع بسبب الحرب الدائرة الان.

إذ أن توحيد الامتحانات على مستوى البلاد يمثل ضمانة لعدم انقسام النظام التعليمي بين مناطق مختلفة، خاصة في ظل الحرب والانقسامات السياسية الراهنة، وتأتي المبادرات الأخيرة من لجان المعلمين والتحالفات المدنية والمقترحات التي قدمها دكتور الشفيع خضر في مقاله بصحيفة القدس وتقرير مجلة افق وغيرها من المقالات، بالاضافة إلى مبادرة دكتور: شمس الدين ضو البيت وغيرها، تؤكد أن التعليم يجب أن يحيد عن الصراع ويجب وأن لا يتم استخدامه سياسيًا من قبل أي طرف من أطراف الحرب، ويجب ان يظل رغم اشكالاته الكثيرة جسر جامع بين أبناء الوطن الواحد.

دور الشهادة السودانية في وحدة البلاد:

امتحانات الشهادة السودانية الموحدة تمثل رمز وطني جامع تعطي الطلاب من مختلف الولايات فرصة متساوية، وأحساس الطالب في أي بقعة من السودان لحظة الامتحان بأنه ينافس زميله في بقعة أخرى رغم اختلاف البيئات والظروف والامكانيات، وجميع الطلاب يتنافسون على ذات الجامعات القومية، والتي تمثل بوتقة يتفاعل ويتحاور فيها طلاب السودان بمختلف أشكالهم واللوانهم وخبراتهم، بهذا المعنى ترسخ الامحانات الموحدة فكرة أن التعليم حق قومي لا يتجزأ.

ويبرز اهتمام اسر الطلاب على مستوى اقاليم البلاد المختلفة، وتوجه انظار كل السودانيين نحو مراكز الامتحانات سنويًا وانتظارهم للحظة اعلان النتيجة، ومظاهر الاحتفال بالذين نجحوا والتعاطف مع من لم يحالفهم الحظ يعكس شكل من أشكال التضامن والوحدة الوجدانية، فضلا عن القيم والمعاني التي تبثها هذه الامتحانات الموحدة تمثل جسر لوحدة البلاد، وفي مقابل ذلك فأن وجود امتحانات منفصلة في مناطق خارج سيطرة الحكومة يهدد وحدة السودان ويخلق أنظمة تعليمية متوازية، ويضع الطلاب امام تحديات كبيرة متعلقة بمستقبلهم الدراسي والاكاديمي، ويهدم كل ما تم بناءه في الفترة السابقة عبر توحيد وجدان الطلاب السودانيين من خلال الامتحان الموحد.

المبادرات والتحديات الراهنة:

المبادرات الحالية مثل مبادرة لجنة المعلمين (مارس 2026) التي تهدف لإنقاذ مستقبل نحو 280 ألف طالب وطالبة، خاصة في دارفور وكردفان، بعد حرمانهم من الامتحانات لثلاث سنوات متتالية، ركزت على ضرورة إيجاد ترتيبات آمنة لعقد الامتحانات، وكذلك المبادرة القومية لإنقاذ الطلاب، وجدت دعم من قطاعات واسعة من الشعب السوداني، وتحالف «صمود»

اعتبرها خطوة وطنية مهمة لضمان امتحانات عادلة وآمنة في جميع مناطق السودان بعيداً عن التسييس والعسكرة، كثير من التقارير ابرزت مخاطر الانقسام وأشارت إلى تكوين لجان امتحانات منفصلة يهدد وحدة النظام التعليمي ويزيد من الانقسام، هذا يعكس درجة الاهتمام وأهمية توحيد امتحانات الشهادة السودانية رغم عدم استجابة طرفي الحرب حتى لحظة كتابة هذه السطور.

صحيح هنالك تحديات ماثلة مثل استمرار الحرب واتساع رقعتها، مما أدى إلى تعطيل المسيرة الأكاديمية وحرمان آلاف الطلاب من التعليم وارتفاع معدلات التسرب، بالاضافة للآثار الاجتماعية والتجنيد القسري وزواج القاصرات نتيجة غياب التعليم الآمن، وكذلك غياب البنية التحتية وانهيار المدارس وصعوبة الوصول إلى مراكز الامتحانات في بعض المناطق، الا أنه غم ذلك يظل توحيد امتحانات الشهادة السودانية أخر فرص المحافظة على وحدة البلاد من الانقسام والتشظي.

الخلاصة.. والحلول المقترحة:

رغم ظروف الحرب والتحديات الاخرى الماثلة، يجب إبعاد العملية التعليمية عن الصراع من خلال اعتماد مقاربة إنسانية تضمن أن التعليم يظل حقاً أساسياً بعيداً عن التجاذبات السياسية، من خلال اتفاق جاد وواضح بين اطراف النزاع مثلما تم التوافق حول حقل البترول في هجليج، وعليه لا بد من إجراء امتحانات موحدة على مستوى السودان مع ترتيبات أمنية خاصة في مناطق النزاع، عبر دعوة المجتمع الدولي لتقديم دعم عاجل لإنجاح المبادرة وضمان بيئة مناسبة للامتحانات، بالاضافة إلى توحيد الجهة المشرفة على الامتحانات من خلال إنشاء لجنة قومية مستقلة لإدارة امتحانات الشهادة السودانية بعيدًا عن الانقسامات.

وتأتي أهمية تأمين مراكز اللامتحانات في مثل هذه الظروف ذات اولوية قصوى، ويتم ذلك عبر توفير ترتيبات أمنية خاصة في مناطق النزاع لضمان وصول الطلاب إلى مراكز الامتحانات بأمان، مع توفير الدعم اللوجستي من خلال فتح مراكز بديلة في المدن الآمنة للطلاب النازحين، مع توفير وسائل نقل مجانية أو مدعومة، ويجب أن يتم كل ذلك عبر التنسيق الدولي بدعوة المنظمات الدولية (اليونيسف، اليونسكو) لتقديم دعم عاجل في الطباعة ولتوزيع والمراقبة لضمان النزاهة والتنافس الشريف.

وقبل هذا وذاك يجب العمل على حل أزمة الطلاب المحرومين بوضع خطة عاجلة لاستيعاب نحو 280 ألف طالب حرموا من الامتحانات خلال السنوات الماضية عبر امتحانات استثنائية أو فرص بديلة، اضف إلى ذلك اطلاق حملة توعية مجتمعية من خلال تنظيم حملات إعلامية تؤكد أن الشهادة السودانية رمز وطني جامع وأن الحفاظ على وحدتها مسؤولية جماعية.

هذه التوصيات يمكن أن تنفذ فورًا إذا توفرت الإرادة السياسية والدعم الدولي، وهي كفيلة بأن تجعل الشهادة السودانية أداة حقيقية لحماية وحدة البلاد، وتمنع الانقسام التعليمي الذي قد يعمق الأزمة الوطنية، وتؤكد أن الشهادة السودانية ليست مجرد امتحان، بل أداة استراتيجية للحفاظ على وحدة السودان في ظل الانقسامات الراهنة، إن نجاح المبادرات القومية في توحيد الامتحانات ستعيد الثقة في النظام التعليمي، وترسخ الانتماء الوطني وتجنب البلاد خطر الانقسام التعليمي الذي قد يعمق الأزمة السياسية والاجتماعية.

إلى قائد الجيش السوداني... الطريق الذي لا يتكرر

إبراهيم هباني

ملخص

يخاطب المقال قائد الجيش السوداني بوصفه أمام لحظة تاريخية نادرة منذ 2019، كان يمكن أن تُعاد فيها صياغة الدولة، لا مجرد موازين القوة، لكنها مرت دون حسم واضح، تاركة أسئلة معلّقة.

يرى الكاتب أن دور الجيش انحرف من حارس للانتقال إلى طرف في الصراع، خاصة مع أحداث 3 يونيو التي ظلت جرحًا مفتوحًا، ومع استمرار الغموض حول موقع المؤسسة العسكرية بين حماية التحول أو المشاركة فيه.

يشير إلى أن انقلاب 25 أكتوبر 2021 عمّق الأزمة بدل إصلاحها، ثم جاءت محاولات التسوية مترددة، قبل أن تنفجر حرب أبريل 2023 التي فاقمت الانهيار وغيّرت وجه البلاد دون أن تحسم الصراع.

يخلص الكاتب إلى أن الطريق بات واحدًا: خروج الجيش من السياسة بوضوح، فتح ملفات الماضي، إطلاق انتقال شفاف، ووقف الحرب، لأن القضية لم تعد تحقيق مكاسب بل إنقاذ ما تبقى من الدولة.

ليست هذه خصومة، ولا مرافعة. هي محاولة لقول ما صار واضحًا حدَّ الصمت.

منذ أن وصلتَ إلى قيادة الجيش في أبريل 2019، بعد سقوط ابن عوف، وُضِعت أمام لحظة نادرة. لحظة كان يمكن أن تُعاد فيها صياغة الدولة لا موازين القوة فقط. لم تكن لحظة عادية، وكانت أثقل من أن تُدار بعقل اللحظة. لكنها مرّت، ولم تترك وراءها إلا أسئلة مفتوحة.

لم يكن مطلوبًا منك أن تتحول إلى سياسي، بل أن تحرس مسارًا. أن تظل المؤسسة التي تقودها فوق الصراع، لا داخله. غير أن ما جرى أخذ اتجاهًا آخر. في التفاوض، بدا الجيش أقرب إلى طرف يوازن مكاسبه، لا ضامنًا لانتقال يخص البلاد كلها. ثم جاء الثالث من يونيو 2019، لا كواقعة يمكن تجاوزها، بل كندبة مستقرة في الذاكرة. ندبة بقيت لأنها لم تُسمَّ كما يجب، ولم تُحسم كما ينبغي.

توالت بعدها العثرات. لم يكن المدنيون وحدهم سببها، كما لم يكن ضعفهم وحده كافيًا لتفسيرها. المعضلة كانت أعمق: مؤسسة لم تحسم موقعها النهائي—هل تقف لحماية التحول، أم تظل لاعبًا فيه؟

ثم جاء الخامس والعشرون من أكتوبر 2021. لم يبدُ كتصحيح مسار، بل كقطع له. الطريقة التي أُدير بها ذلك التحول، وما صاحبها من مشاهد قاسية، لم تُضعف الثقة السياسية فحسب، بل أصابت صورة الدولة في أساسها. وعندما طُرح مسار التسوية لاحقًا، بدا وكأن هناك إدراكًا متأخرًا بأن المخرج سياسي بالضرورة. لكن حتى هذا الإدراك ظل مترددًا، يتقدم خطوة ويتراجع أخرى، كأن كلفته تُرى أوضح من ضرورته.

ثم جاءت الحرب في أبريل 2023. لم تُنهِ خلافًا، ولم تُحسم بها سلطة. لكنها غيّرت وجه البلاد: نزوح، تشظٍ، وانهيار يتسع. عند هذه النقطة، لم يعد السؤال من بدأ، بل من يستطيع أن يوقف هذا المسار قبل أن يبتلع ما تبقى.

اليوم، تتضح المفارقة: لا الحلفاء يمنحونك يقينًا، ولا الشارع يمنحك ثقة. ما بينهما مساحة تضيق، لا تتسع للمناورة.

لهذا، لم يعد هناك متسع للالتفاف. الطريق ليس متعددًا كما يبدو. هو أقرب مما يُظن، وأثقل مما يُؤجل:

أن تخرج المؤسسة العسكرية من السياسة خروجًا لا لبس فيه.

أن تُفتح ملفات السنوات الماضية بلا استثناء ولا انتقائية.

أن يُفسح المجال لانتقال يُدار في العلن، لا في الظلال.

وأن تتوقف هذه الحرب بمنطق يحفظ الدولة، لا بمنطق من يغلب ومن يُغلب.

ليست هذه شروطًا مثالية، بل الحد الذي إن لم يُدرك، سيتآكل ما دونه.

في النهاية، المسألة لم تعد ما الذي يمكن كسبه، بل ما الذي يمكن إنقاذه. وما سيتبقى، ليس فقط من الدولة، بل من الأسماء في ذاكرتها.

«الكنيسة القبطية».. عودة الروح للعاصمة

ملخص

في مساء بدا كأنه يخرج من رماد السنوات الثقيلة، استقبلت الخرطوم عودة الأنبا صرابامون والأنبا إيليا، في لحظة تجاوزت مجرد وصول طائرة لتصبح رمزًا للرجاء والتصالح مع الذات بعد سنوات الغياب والانقطاع القسري بسبب الحرب. الحشود في مطار الخرطوم عبّرت عن شوق متراكم واستعادة لما انكسر، فيما بدا وصولهما كإشارة إلى بداية مرحلة جديدة من الاستقرار الروحي والاجتماعي.

تحرك الموكب عبر شوارع العاصمة كان رمزيًا، إذ شاهدت الأبنية والطرقات آثار الحرب وهي تشهد عبورًا يعيد وصل ما انقطع، من الغياب إلى الحضور، ومن التشتت إلى الالتئام. الطريق إلى كنيسة الشهيد العظيم أبانوب لم يكن مجرد مسافة جغرافية، بل رحلة تعكس الانتقال الرمزي للعاصمة نحو استعادة نبضها المفقود.

عند بوابات الكنيسة، بلغ المشهد ذروته، حيث ارتفعت صلاة الشكر وامتلأ المكان بدموع وابتسامات وأيادي ممدودة تبحث عن الطمأنينة. كلمات الأنبا صرابامون والأنبا إيليا ركزت على الصبر والرجاء، معتبرة العودة استجابة لنداء إنساني استمر طوال سنوات الغياب، وليس مجرد قرار إداري أو تحسن أمني.

خلف الاحتفال تقف قصة غياب ثقيلة بسبب الهجوم على مقر المطرانية، الذي دفع القيادات الكنسية إلى المنافي المؤقتة، مع استمرار الرسالة وتواصل الرعية. العودة اليوم، مع إعادة إعمار المطرانية وعودة الحياة إلى بعض الأحياء، ترمز إلى قدرة الخرطوم على البناء من جديد واستعادة ما انقطع، مؤكدة أن المدينة لا تزال قادرة على الفرح واستقبال الحياة رغم آثار ما مضى.

أفق جديد

في مساءٍ بدا كأنه يخرج من رماد السنوات الثقيلة، استعادت الخرطوم شيئًا من نبضها القديم، وهي تستقبل عودة وجهين روحيين غابا طويلًا عن المشهد، لكن حضورهما ظل مقيمًا في وجدان الناس. لم يكن الحدث مجرد وصول طائرة في مطار، بل كان أقرب إلى لحظة انكشافٍ عاطفي، تلتقي فيها الذاكرة بالرجاء، وتتصالح المدينة مع نفسها بعد انقطاعٍ قاسٍ فرضته الحرب.

منذ الساعات الأولى للمساء، بدأ التوافد إلى مطار الخرطوم الدولي، حيث امتدت الوجوه، تحمل ملامح الانتظار الطويل. لم تكن الحشود مجرد حضور عددي، بل كانت تعبيرًا حيًا عن شوقٍ متراكم، وعن رغبة دفينة في استعادة ما انكسر. وعندما لامست عجلات الطائرة أرض المدرج، بدا وكأن لحظة رمزية تُكتب بصمت، لحظة عودةٍ تتجاوز الأشخاص لتطال معنى الاستقرار ذاته.

خرج الأنبا صرابامون والأنبا إيليا وسط ترحيب لم يكن عاديًا في طبيعته ولا في دلالاته. ارتفعتْ الأيدي، واختلطت الزغاريد بدموع لم تجد حرجًا في الظهور، وكأن المدينة بأكملها تقول لهما: "لقد تأخرتم، لكنكم عدتم في الوقت الذي نحتاجكم فيه أكثر". وفي مشهدٍ حمل إشارات واضحة، تقدمت قوة من الشرطة موكب الاستقبال، في صورةٍ أرادت أن تقول إن الدولة نفسها تعترف بثقل هذه اللحظة، وبما تحمله من رسائل تتجاوز البعد الديني إلى أفقٍ وطني أوسع.

تحرك الموكب عبر شوارع العاصمة، التي بدت وكأنها تراقب مرور الزمن فوقها. الأبنية التي أنهكتها الحرب، والطرقات التي فقدت ضجيجها، كلها كانت شاهدة على عبورٍ مختلف؛ عبور يعيد وصل ما انقطع. لم يكن الطريق إلى كنيسة الشهيد العظيم أبانوب مجرد مسافة جغرافية، بل كان انتقالًا رمزيًا من الغياب إلى الحضور، ومن التشتت إلى الالتئام.

عند بوابات الكنيسة في أم درمان، بلغ المشهد ذروته. مئات تجمعوا في انتظار اللحظة التي يلتقون فيها براعِيَيْهم بعد سنواتٍ من الانقطاع. وعندما دخلا، بدا المكان وكأنه يستعيد روحه دفعةً واحدة. ارتفعت صلاة الشكر، لكنها لم تكن مجرد طقس ديني، بل كانت فعلًا إنسانيًا عميقًا، يختصر معاني النجاة والبقاء. كانت الكلمات تُقال، لكن ما يُحس كان أكبر من اللغة؛ دموع، ابتسامات، وأيادٍ ممدودة تبحث عن طمأنينةٍ افتقدتها طويلًا.

في كلماتهما، لم يبتعد الأنبا صرابامون والأنبا إيليا عن جوهر اللحظة. تحدثا عن الصبر، لا كفضيلة مجردة، بل كخبرة عاشها الناس يومًا

بيوم. وتحدثا عن الرجاء، لا كأملٍ مؤجل، بل كقوة دفعت الجميع للاستمرار رغم كل شيء. كان واضحًا أن العودة لم تكن فقط قرارًا إداريًا أو تحسنًا أمنيًا، بل كانت استجابة لنداءٍ إنساني ظل يتردد طوال سنوات الغياب.

خلف هذا المشهد الاحتفالي، تقف قصة غياب ثقيلة. فالهجوم الذي طال مقر المطرانية في أم درمان لم يكن مجرد حادث عابر، بل لحظة مفصلية دفعت بالقيادات الكنسية إلى التشتت بين بورتسودان وجنوب السودان، ثم إلى القاهرة، حيث توزعت الرعاية على جغرافيا النزوح القاسية. هناك، في المنافي المؤقتة، لم تتوقف الرسالة؛ استمرت الزيارات، وتواصلت اللقاءات، وبقي الخيط الرفيع الذي يربط الرعية بكنيستها قائمًا رغم كل الانكسارات.

لم تكن تلك السنوات مجرد غياب جسدي، بل كانت اختبارًا قاسيًا لفكرة الانتماء نفسها. ومع ذلك، بدا أن هذا الاختبار قد عمّق العلاقة بدل أن يضعفها. فالاستقبال الحافل لم يكن فقط احتفاءً بعودة شخصين، بل كان إعلانًا ضمنيًا عن انتصار الروابط الإنسانية على ظروف التمزق.

اليوم، ومع إعادة إعمار المطرانية وعودة الحياة إلى بعض أحيائها، تبدو الخرطوم وكأنها تفتح صفحة جديدة، وإن كانت لا تزال مثقلة بآثار ما مضى. عودة الأنبا صرابامون والأنبا إيليا تأتي كإشارة لا تخطئها العين: أن ما تهدم يمكن أن يُبنى، وأن ما انقطع يمكن أن يُستعاد، وأن المدينة –رغم كل ما فقدته– لا تزال قادرة على أن تكتب فصولًا أخرى من حياتها.

وفي هذا المساء تحديدًا، لم يكن المشهد مجرد حدث عابر في سجل الأخبار، بل لحظ أوة كثيفة المعنى، تقول إن الخرطوم، بكل ما مرت به، لا تزال تملك القدرة على الفرح، وعلى استقبال الحياة حين تعود.

السودان... حين يصبح بناء الداخل شرط البقاء لا خياراً

حاتم أيوب أبو الحسن

ملخص

يرى المقال أن مستقبل السودان لا تحدده صراعات القوى الدولية بقدر ما يحسمه ما يفرضه السودانيون من داخلهم، حيث أصبح بناء المسار الداخلي شرطًا لبقاء الدولة، لا مجرد خيار سياسي. ويبدأ هذا المسار بكسر منطق الحرب كوسيلة وحيدة لإدارة الخلاف، لأن أي طرف لن يستطيع حكم البلاد منفردًا، فيما يؤدي استمرار القتال إلى تكريس الانقسام.

يؤكد على ضرورة الانتقال من الإقصاء إلى التعايش، عبر بناء حد أدنى من التوافق حول شكل الدولة وتوزيع السلطة ودور الجيش. فالتعدد في السودان ليس ضعفًا، بل واقعًا يجب الاعتراف به والتعامل معه بجدية سياسية، بعيدًا عن التسويات الشكلية.

يتناول الكاتب أهمية تفكيك اقتصاد الحرب، من خلال إعادة ربط الموارد بمؤسسات الدولة وتقليل اعتماد المجتمعات على اقتصاد السلاح، إلى جانب استعادة دور المجتمع المحلي الذي ظل فاعلًا رغم غياب الدولة، عبر مبادرات ولجان أهلية يمكن البناء عليها.

يختتم بالتأكيد على ضرورة إدارة العلاقة مع الخارج بوعي، بحيث يكون داعمًا للمسار الوطني لا بديلًا عنه. فالمسار الداخلي، رغم صعوبته، يظل الخيار الوحيد لتجنب تحول السودان إلى ساحة صراع دائم، حيث إن البديل ليس انتصار طرف، بل خسارة الجميع.

في ظل تشابك مصالح الولايات المتحدة وروسيا والصين، يبقى العامل الحاسم في السودان ليس ما تريده هذه القوى، بل ما يستطيع السودانيون فرضه من داخلهم. المسار الداخلي لم يعد شعارًا سياسيًا، بل تحول إلى واجب وطني مرتبط ببقاء الدولة نفسها .

أول ما يواجه هذا المسار هو كسر منطق الحرب كأداة وحيدة لإدارة الخلاف. لا يمكن لأي طرف، مهما امتلك من قوة، أن يحكم بلدًا بحجم وتعقيد السودان منفردًا. الاستمرار في الرهان العسكري يعني عمليًا تكريس التقسيم، حتى لو لم يُعلن. لذلك يصبح وقف إطلاق النار ولو جزئياً هو مدخلاً ضرورياً، ليس كحل نهائي بل كمساحة لإعادة ترتيب الداخل ، وإعادة تعريف السياسة نفسها. خلال السنوات الماضية، تآكلت الثقة بين القوى المدنية والعسكرية، وبين المركز والأطراف، حتى أصبح كل فاعل يرى الآخر تهديداً وجوديًا.

المسار الوطني يتطلب الانتقال من منطق الإقصاء إلى منطق التعايش القسري على الأقل، أي قبول أن التعدد ليس ضعفًا بل حقيقة لا يمكن تجاوزها. هذا لا يعني تسويات شكلية، بل بناء حد أدنى من التوافق حول شكل الدولة: من يحكم؟ كيف توزع السلطة؟

ما هو دور الجيش؟

ثم تفكيك اقتصاد الحرب. طالما أن الموارد من الذهب إلى المعابر حتما تُستخدم لتمويل الصراع، ستظل الحرب مغرية لبعض الأطراف.

الواجب الوطني هنا ليس اقتصادياً فقط، بل سياسي: إعادة ربط الموارد بمؤسسات الدولة، ولو تدريجيًا، وخلق بدائل معيشية تقلل اعتماد المجتمعات المحلية على اقتصاد السلاح.

من ثم استعادة دور المجتمع. في كثير من مناطق السودان، الدولة غائبة فعليًا، لكن المجتمع لم يختفِ. لجان محلية، مبادرات أهلية، شبكات تضامن—هذه ليست حلولًا دائمة، لكنها نواة يمكن البناء عليها. المسار الداخلي الحقيقي يبدأ من هذه القاعدة، لا من الاتفاقات النخبوية وحدها.

أخيرًا، إدارة العلاقة مع الخارج بوعي، لا برفض مطلق ولا تبعية. السودان لن يخرج من عزلته دون انخراط دولي، لكن الفرق كبير بين أن يكون هذا الانخراط داعمًا لمسار وطني، أو بديلاً عنه. كلما ضعف الداخل، زادت قدرة الخارج على فرض شروطه.

الخلاصة أن المسار الداخلي ليس طريقًا سريعًا ولا مضمون النتائج، لكنه الخيار الوحيد الذي يمنع تحول السودان إلى ساحة دائمة للصراع. بناء هذا المسار يتطلب شجاعة سياسية، و تنازلات مؤلمة، وإدراكًا أن البديل ليس انتصار طرف، بل خسارة الجميع.

في بلدة هادئة على مضيق هرمز، تشتعل الحرب على مقربة من الأفق

لطالما تميزت الجيوب العمانية المعزولة على مر القرون بازدواجية غريبة: العزلة الوعرة والقرب من أحد أهم الطرق التجارية في العالم.

نيويورك تايمز/بقلم إسماعيل نعار*
تقرير من خصب، عُمان، على شواطئ مضيق هرمز

على امتداد هادئ من الساحل عند طرف شبه الجزيرة العربية، كان صبيان يقذفان الحجارة على سطح الماء عند غروب الشمس، يتنافسان لمعرفة من يستطيع إحداث أبعد تموج في مياه مضيق هرمز.

يُثير المضيق قلق العالم، ويتصدر عناوين الأخبار كل ساعة حيث تتجنب ناقلات النفط مياهه خوفاً من الهجمات الإيرانية.

لكن في إحدى ظهيرات الأيام الأخيرة، ومع اقتراب شهر رمضان المبارك من نهايته، بدا شاطئ باسا العام في خصب بسلطنة عمان هادئاً وساكناً. ثلاثة أبناء عمومة، علي وأحمد وراشد الشحي، جميعهم في أوائل العشرينات من عمرهم، كانوا يجتمعون هناك مع أصدقاء من مدينة تقع عبر الحدود، في دولة الإمارات العربية المتحدة المجاورة، في نزهة جماعية.

قال أحمد الشحي: «الأجواء هنا هادئة للغاية خلال الأيام العشرة الأخيرة من رمضان عندما نفطر».

ومع ذلك، وبينما كان الناس يحتفلون مع أصدقائهم، كان الجميع على الشاطئ يعلمون أن حرباً إقليمية تدور رحاها على مقربة من الأفق.

ومع اقتراب الهجوم الأمريكي الإسرائيلي على إيران من إتمام شهره الأول، كانت خصب، وهي بلدة صيد هادئة، شاهدة على الأحداث الدرامية المصاحبة. فقد أغلقت إيران المضيق، وهو ممر مائي ضيق يمر عبره خُمس نفط العالم، خلال الحرب.

تقع خصب، عاصمة محافظة مسندم في سلطنة عُمان، داخل جيب معزول عن بقية السلطنة بجزء وعر من الإمارات. وتُلقب المحافظة أحيانًا بـ»نرويج الجزيرة العربية» نظرًا لمضائقها الصخرية، وتتميز بازدواجية فريدة: عزلة قاسية وقربها من التجارة العالمية، ما قد يشكل خطرًا في بعض الأحيان. عند أضيق نقطة في مسندم، لا يفصلها عن إيران سوى 21 ميلًا من الماء.

لقد شكّل هذا القرب تاريخ خصب لقرون. فقبل أن تصبح نقطة مراقبة حديثة لرصد ناقلات النفط والمدمرات العسكرية، كانت نقطة إمداد حيوية للمستعمرين البرتغاليين، الذين بنوا حصوناً في القرن السابع عشر للسيطرة على طريق التجارة البحرية.

تبدو الرحلة من دبي إلى خصب في الإمارات العربية المتحدة وكأنها عودة بطيئة إلى الحياة العصرية. يقود المسافرون سياراتهم لمدة ساعتين ونصف شمالاً للوصول إلى الحدود، حيث لم يكن مفتوحاً في عطلة نهاية أسبوع حديثة سوى نافذة واحدة من أصل أربع نوافذ للهجرة، لمعالجة عدد قليل من العمانيين العائدين إلى ديارهم.

بعد تجاوز الحدود، يتحول الطريق إلى رحلة خلابة على طول منحدر صخري، تستغرق 35 دقيقة، حيث يمتد الخليج العربي على اليسار، بينما ترتفع المنحدرات الشاهقة بشكل حاد على اليمين. وفي عرض البحر، ترسو سفن ضخمة في ضباب الساحل.

بالنسبة لسكان خصب، لطالما تطلبت الحياة اجتياز التوازن الدقيق بين العزلة الهادئة لحياتهم وبين استهداف شواطئهم من قبل العالم.

داخل سوبر ماركت محلي، لا يوجد ما يدل على الحرب. قبل ساعات قليلة من صلاة المغرب التي ستعلن عن إفطارهم، تتجول العائلات العمانية والمغتربون من جنوب آسيا بين الممرات، ويعج الجو بمزيج لغوي من العربية والهندية والكمزارية، وهي لغة محلية تتحدث بها قبيلة الكمزارية مع عناصر من العديد من اللغات الأخرى.

خارج المتجر، يراقب شرطي وحيد من سيارته المتوقفة. في الداخل، يدير بائع هندي كشكًا صغيرًا يبيع الذرة الساخنة والقهوة. وبينما لا يزال الزبائن صائمين، يقضي فترة ما بعد الظهر ملتصقًا بهاتفه، يتابع بثًا إخباريًا هنديًا مباشرًا عن الحرب التي تدور رحاها على بعد أميال قليلة.

على الرغم من أن خصب قد نجت إلى حد كبير من الهجمات الإيرانية - حيث تم إسقاط طائرة مسيرة واحدة فوق المدينة هذا الشهر - إلا أنها تشعر بتداعيات الصراع.

يعتمد اقتصاد مسندم بشكل كبير على السياحة الشتوية والربيعية، التي تجذب الزوار الراغبين في رحلات المراكب الشراعية التقليدية، ومشاهدة الدلافين، وتسلق الجبال. لكن الموانئ كانت هادئة هذا الشهر.

كانت مكاتب منظمي الرحلات السياحية في المدينة خالية تماماً. فقد انعدمت الأعمال تقريباً

خلال عطلة نهاية الأسبوع، ويعود ذلك أساساً إلى اعتمادها على السياح الأجانب الذين يقضون يوماً واحداً من دبي المجاورة.

قال مهند الكمزاري، وهو من سكان خصب الأصليين، إن الوضع كان أكثر هدوءاً بكثير من المعتاد.

قال: «لا توجد أي أنشطة جارية على الإطلاق بسبب ما يحدث عبر البحر. لو لم يحدث ذلك، لكانت خصب مزدهرة في هذا الوقت».

عند عودتهم إلى شاطئ باسا، كان الأصدقاء ينهون إفطارهم ويجهزون أنفسهم لصلاة العشاء.

في الجانب الآخر من المدينة، تجمعت عائلة عمانية وجيرانها في مسجد المحلب بن أبي صفرا المتواضع في حديقة خصب. في الداخل، وقف كبار السن لأداء صلاة التراويح، بينما نظم الأطفال في الفناء الخارجي مباراة كرة قدم حماسية.

بعد ذلك، استقر الرجال في مجلس مؤقت - وهو عبارة عن أماكن جلوس تقليدية - عند مدخل المسجد. وتجول شبان أصغر سناً بين الحشد، يصبون أكواباً صغيرة من القهوة العربية المتبلة بالهيل والشاي الحلو.

في البداية، لم يكن الحديث يختلف عن أي حديث آخر بين الجيران في منطقة الخليج، حيث كان عبارة عن ثرثرة لطيفة.

لكن في خصب، يتدخل العالم الخارجي باستمرار. وفي نهاية المطاف، تحول الحديث إلى الضربات العسكرية القريبة.

بالنسبة للرجال الأكبر سناً، كان التوتر ذكرى مألوفة. استذكر عبد الله الفلايتي، وهو موظف حكومي متقاعد يبلغ من العمر 65 عاماً، «حروب ناقلات النفط» في ثمانينيات القرن الماضي، وهو فصل مدمر من الحرب الإيرانية العراقية عندما أصبحت مياه المضيق ساحة لإطلاق النار على السفن التجارية، مما دفع البحرية الأمريكية إلى التدخل.

قال السيد ألفلايتي: «هذا أيضاً سيمر. فليحفظنا الله جميعاً».

*** إسماعيل نعار مراسل دولي في صحيفة التايمز، يغطي أخبار دول الخليج. وهو مقيم في دبي، الإمارات العربية المتحدة.**

وصفها بالشياطين..

نائب ترمب «مهووس» بكشف أسرار الكائنات الفضائية

ملخص

يتناول التصريحات الأخيرة لنائب الرئيس الأمريكي جيه دي فانس اهتماماً متزايداً داخل الإدارة الأمريكية بملف الأجسام الطائرة المجهولة، حيث تعهّد بالتحقيق في الوثائق الحكومية المرتبطة بها، معتبراً أن هذه الظواهر ليست كائنات فضائية بل "شياطين" وفق تفسير ديني.

أعرب فانس عن شغفه الشخصي بهذا الملف، مؤكداً عزمه على كشف حقيقته خلال فترة ولايته، في سياق توجه أوسع تقوده إدارة ترامب لنشر معلومات رسمية حول هذه الظواهر، استجابة للاهتمام الشعبي المتزايد.

تأتي هذه التصريحات وسط جدل سياسي، خاصة بعد حديث باراك أوباما عن "حقيقية" الكائنات الفضائية، وهو ما أثار انتقادات من ترامب الذي اتهمه بكشف معلومات لا ينبغي الإفصاح عنها.

تؤكد التقارير الرسمية، خصوصاً من البنتاغون، عدم وجود أي دليل علمي على كائنات فضائية، مشيرة إلى أن معظم الظواهر المبلغ عنها تعود لتفسيرات طبيعية أو تقنيات بشرية متقدمة، مع بقاء البعد الأمني أحد دوافع التحقيق فيها.

واشنطن - فرانس برس

في تصريح يعكس الاهتمام المتزايد داخل أروقة الإدارة الأمريكية بملف الظواهر الغامضة، تعهّد جيه دي فانس نائب الرئيس الأمريكي بالتعمّق في المعلومات والوثائق الحكومية المتعلقة بالأجسام الطائرة المجهولة (UFOs)، معتبراً أن «الكائنات الفضائية» في حقيقتها هي «شياطين».

شغف بـ«الأطباق الطائرة»

وفي مقابلة مع صانع المحتوى المحافظ «بيني جونسون» يوم الجمعة، تحدث فانس ضاحكاً عن شغفه بهذا الملف قائلا: «لم أتمكّن من قضاء وقت كافٍ في هذا الأمر لأفهمه حقا، لكنني سأفعل ذلك، ثق بي.. أنا مهووس بهذا الشأن».

وأكد فانس التزامه بكشف خبايا هذا الملف خلال فترة ولايته الحالية، مضيفا: «لا يزال لدي ثلاث سنوات أخرى في منصب نائب الرئيس. سأصل إلى حقيقة ملفات الأجسام الطائرة المجهولة (الأطباق الطائرة)».

وعن طبيعة هذه الكائنات، قال فانس لجونسون: «لا أعتقد أنها كائنات فضائية، بل أعتقد أنها شياطين»، واصفا ذلك بأنه فهم مسيحي لـ«كائنات سماوية تحلّق وتقوم بأشياء غريبة للبشر».

وجاءت تصريحات فانس تفاعلا مع سؤال طرحه جونسون حول الأمر الذي أصدره الرئيس دونالد ترمب للوكالات الفدرالية في شهر فبراير/شباط الماضي، والذي وجّهها فيه بالبدء في «تحديد ونشر» الملفات الحكومية المتعلقة بالأجسام الطائرة والكائنات الفضائية، وهي خطوة بررها ترمب بأنها تأتي «بناء على الاهتمام الهائل الذي أبدي تجاه هذا الموضوع».

وتزامن قرار ترمب مع إقرار علني أدلى به الرئيس الأسبق باراك أوباما في الشهر ذاته، أكد فيه أن الكائنات الفضائية «حقيقية»، رغم إشارته إلى أنه لم يرها شخصيا.

ولم يمر تصريح أوباما دون رد من الإدارة الحالية، حيث انتقد ترمب سلفه قائلا للصحفيين إن أوباما «أدلى بمعلومات سرية، ولم يكن يُفترض به أن يفعل ذلك».

البنتاغون وتبديد الشكوك

ورغم الاهتمام السياسي المتصاعد على أعلى المستويات، لم يُقدَّم حتى الآن أي دليل علمي يثبت وجود حياة ذكية خارج كوكب الأرض.

وقد شهدت السنوات الأخيرة تجددا ملحوظا في الاهتمام بظاهرة الأجسام الطائرة المجهولة وما يرتبط بها من ظواهر، بالتزامن مع تحقيقات أجرتها الحكومة الأمريكية في تقارير عديدة عن مركبات جوية تبدو وكأنها «خارقة للطبيعة».

وجاءت هذه التحقيقات وسط مخاوف أمنية من احتمال أن تكون هذه الأجسام مجرد اختبارات لتكنولوجيات متطورة للغاية تجريها دول معادية. إلا أن وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) سعت لتبديد كثير من الشكوك في تقرير رسمي أصدرته في مارس/آذار 2024، أكدت فيه عدم وجود أي أدلة تثبت أن «الظواهر الجوية المجهولة» هي تكنولوجيا تابعة لكائنات فضائية.

وأوضح التقرير أن العديد من المشاهدات التي أثارت الشكوك تبين لاحقا أنها مجرد مناطيد طقس، أو طائرات تجسس، أو أقمار صناعية، أو غيرها من الأنشطة الجوية الطبيعية.

العنف .. كأداة تاريخية

«محاولات إجهاض التغيير الثوري في السودان من مجزرة فض اعتصام القيادة العامة 3/يونيو/2019، إنقلاب 25/أكتوبر/2021 إلى حرب 15/أبريل/ 2023_»

عبدالخالق محمد بابكر

ملخص

يرى الكاتب أن العنف في السودان ليس ظاهرة طارئة، بل أداة بنيوية في تكوين الدولة تُستخدم لإدارة الصراع وإعادة إنتاج الهيمنة الطبقية. فمنذ 2019، تتجلى هذه الحقيقة عبر أحداث كبرى لم تكن منفصلة، بل حلقات في سلسلة واحدة تهدف إلى إجهاض أي مشروع للتغيير الثوري وإعادة تثبيت سلطة النخب المتحالفة مع رأس المال الطفيلي.

يوضح أن مجزرة فضّ اعتصام القيادة العامة تُقدَّم كذروة العنف المباشر، حيث استهدفت ليس فقط أجساد الثوار بل وعيهم الجمعي، عبر كسر لحظة تاريخية نادرة من التماسك الشعبي. كان الهدف إعادة فرض الخوف وتفكيك إمكانيات التغيير، ما يكشف أن القمع جاء كخيار استراتيجي لحماية بنية السلطة لا كاستجابة ظرفية.

يشير الكاتب إلى أن انقلاب 25 أكتوبر 2021، فمثّل انتقالًا إلى العنف المؤسسي، حيث لم يعد القمع مرئيًا فقط، بل أصبح مدمجًا في أجهزة الدولة عبر تفكيك المؤسسات وإفراغ السياسة من مضمونها. بذلك تحوّل العنف إلى نظام حكم قائم بذاته، يعيد إنتاج السيطرة ويغلق أفق التحول الديمقراطي، ضمن صراع طبقي بين مشروع شعبي وآخر نخبوّي.

يختتم بأن حرب 15 أبريل 2023 تأتي كتتويج لهذه الدورة، حيث صار العنف منطقًا شاملًا لإدارة الصراع وإعادة إنتاجه، مع تفكك الدولة إلى مراكز قوة متنازعة. ورغم هذا التصعيد، يؤكد النص أن العنف، بقدر ما يقمع، يراكم شروط المقاومة، وأن الوعي الثوري يظل قادرًا على التجدد، ما يجعل الصراع مفتوحًا بين استمرارية الهيمنة وإمكانية التغيير.

إلى روح ،،، كشة . . كهربا، ساري و آخرين ذهبوا إلي عليائهم باسمين،،، إلى حر .. قلبا وهم يأكلون مسامير الوقت،،، إلى بت الجون وأخريات جالسات إلي العتمة كتفاً بكتف،،، إلى من أكلتهم البلاد على طاولة الرحيل و تغوطتهم في المنفى‘‘‘

تقديـــم:

شهد السودان منذ العام 2019 سلسلة من التحولات العنيفة التي أعادت تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع، فهي لم تكن مجرد أزمات سياسية متعاقبة، بل تعبيرًا عن بنية عميقة من العنف المتجذر في تكوين الدولة كبنية تنظيمية مستمرة تُستخدم لإدارة الصراع السياسي والإجتماعي وإعادة إنتاج السلطة. لا يمكن إختزال العنف في السودان كونه أداة قمعية ظرفية أو إنعكاسًا عابرًا لتوترات سياسية، بل آلية متجذّرة في صلب تشكّل الدولة منذ تأسيسها، كشرطٍ لازم لإعادة إنتاج علاقات الهيمنة الطبقية، حيث لا تقف الدولة على مسافةٍ محايدة من القوى الإجتماعية بل تعمل كجهاز تاريخي لتنظيم مصالح الطبقة المسيطرة حيث يتداخل العسكري مع الاقتصادي و يتماهى السياسي مع آليات التراكم في بنيةٍ هجينة من الرأسمالية الطفيلية والتابعة، فلا يُمارَس العنف فقط لضبط المجال السياسي بل يُعاد توظيفه كأداة لإعادة تشكيل التوازنات الطبقية كلما انتظمت قوى للتغيير الإجتماعي في مشروع يقوم على إعادة توزيع السلطة والثروة، «إنه عنف وظيفي» مندمج في منطق التراكم ذاته ويُستخدم لإعادة هندسة المجال العام وفق آليات الإقصاء و الاحتكار، بما يضمن إستمرار سيطرة النخب الحاكمة وتحالفاتها مع رأس المال الطفيلي، فيتحول العنف إلى استراتيجية واعية، لا تستهدف فقط قمع الفعل الثوري بل تقويض شروط حدوثه، عبر ضرب قواعده الاجتماعية، تفكيك بنياته التنظيمية، ومنع تبلور أي وعيٍ إجتماعي قائم على مشروع بديل، فيُمارَس العنف كسياسة قائمة بذاتها لا كاستثناء أو انحراف عن القاعدة، فحينما تقترب لحظة التحول التاريخي وتبدأ التناقضات البنيوية في الظهور، تلجأ السلطة إلى تكثيف العنف كأداة لإعادة ضبط المسار وإجهاض أي تغيير محتمل نحو إعادة تأسيس الدولة.

لا يمكن قراءة مجزرة فض اعتصام القيادة العامة 3/يونيو/2019، إنقلاب 25/أكتوبر/2021 وحرب 15/أبريل/ 2023 كوقائع منفصلة أو أزمات متعاقبة بل سلسلة تاريخية مترابطة تعبّر عن منطق بنيوي ثابت في إدارة السلطة للصراع، فكل حدث من تلك الإحداث يمثل نقطة انعطاف يُعاد فيها تفعيل العنف كأداة لترتيب الدولة، تقويض إمكانيات التغيير الاجتماعي وإعادة ترسيخ الهيمنة في أكثر أشكالها قسرًا ودموية، ليقف العنف في تاريخ الدولة السودانية كأحد شروط تكوينها، إستمرارها وأكثر تجلياتها كثافة في التعبير عن طبيعة السلطة وبنيتها الدموية التي تعيد إنتاج ذاتها عبر الإكراه المادي والرمزي في سياق نظام رأسمالي طرفي يعجز عن إعادة إنتاج نفسه دون القمع كآلية مركزية لضبط المجتمع.

العنف ضد الوعي: مجزرة _فض اعتصام القيادة العامة (3/ يونيو/2019)_

لم يكن اعتصام القيادة العامة مجرد لحظة احتجاجية عابرة، بل مثّل تكثيفًا تاريخيًا نادرًا لتشكّل الوعي الاجتماعي الثوري في السودان، حيث انتظمت الجماهير حول مطلب إسقاط نظام الثلاثين من يوينو القمعي وتفكيك منظومته المهيمنة بإعادة تأسيس الدولة على أسس الحرية والسلام والعدالة، لقد شكّل الاعتصام انزياحًا نوعيًا من الخضوع التاريخي لمنظومة الدولة العسكرية/الريعية إلى أفق تحرري يعيد تعريف العلاقة بين المجتمع والسلطة، سياسيًا واقتصاديًا، بما يهدد البنية العميقة للنظام القائم، لا يمكن فهم رد فعل السلطة بمعزل عن موقعها داخل علاقات الإنتاج وإعادة إنتاج السيطرة الطبقية.

فالسلطة، بوصفها تعبيرًا مكثفًا عن تحالف بين المؤسسة العسكرية ورأس المال الطفيلي، لم تتعامل مع الاعتصام كفعل سياسي مشروع، بل كتهديد وجودي يستهدف إعادة توزيع السلطة والثروة، ويقوّض آليات التراكم غير المتكافئ التي تقوم عليها الرأسمالية الطرفية. لذلك جاءت مجزرة فض الاعتصام كفعل منسجم مع منطق العنف البنيوي، لا كاستثناء عنه، حينما يتعرّض نظام الامتيازات للاهتزاز.

إن الاستخدام المنهجي للرصاص الحي، التنظيم المحكم للقوة العسكرية والاستعانة بميليشيات مسلحة جرى إعدادها وتوجيهها ضمن اقتصاد عنفٍ موازٍ، يكشف أن ما حدث لم يكن فوضى عابرة بل ممارسة مؤسسية للعنف كأداة لإعادة ضبط التوازنات الطبقية. فهذه التشكيلات ليست مجرد أدوات قمع، بل جزء من بنية اقتصاد سياسي يقوم على تسليع العنف ودمجه في آليات التراكم، حيث يتحول القمع إلى مورد، وتغدو القوة العسكرية عنصرًا في إنتاج القيمة داخل اقتصاد ريعي/أمني، غير أن اختزال المجزرة في بعدها المادي يحجب وظيفتها الأعمق بوصفها عملية لإعادة تشكيل الوعي الجمعي، فالعنف لم يُوجَّه إلى الأجساد فحسب، بل استهدف البنية الرمزية للثورة، عبر كسر إمكانات التضامن وتفكيك اللحظة التي شهدت تبلور وعي جمعي مضاد للهيمنة. لقد سعت السلطة، من خلال هذا العنف، إلى إعادة إنتاج «الاغتراب السياسي»، بدفع الجماهير إلى موقع العجز، وإعادة ترميز الواقع بحيث يبدو القمع كقدر محتوم. لتكشف المجزرة عن صدامٍ بنيوي بين مشروعين متناقضين: مشروع جماهيري يسعى إلى تفكيك البنية الرأسمالية الطرفية التابعة وإعادة تأسيس النظام السياسي والاجتماعي على قاعدة العدالة؛ ومشروع سلطوي يعمل كوسيط لإعادة إنتاج هذه البنية عبر الإكراه والعنف. عليه، فإن العنف لا يظهر كردّ فعل على الفعل الثوري، بل كشرط تأسيسي لاستمرارية النظام، يُستخدم كآلية استباقية لإجهاض أي أفق تحولي، وإعادة فرض الهيمنة بوصفها نظامًا طبيعيًا، رغم كونها نتاجًا تاريخيًا لعلاقات قوة غير متكافئة، وعن الطبيعة العارية للدولة في سياق الرأسمالية الطرفية، دولة لا تكتفي بإدارة العنف، بل تعيد إنتاجه كآلية مركزية لضمان استمرار التراكم غير العادل، حتى وإن كان الثمن سحق الوعي الجمعي في لحظته الأكثر انبثاقًا.

العنف المؤسساتي كإستراتيجية: _إنقلاب (25/ أكتوبر/2021)_

مثّل انقلاب 25/ أكتوبر/2021 الردة التاريخية لإعادة تركيب بنية السلطة، حيث لم يعد العنف مجرد أداة لإدارة الأزمة بل ارتقى إلى كونه مبدأ تأسيسي لتكوين الدولة وإعادة إنتاج الهيمنة، فبعد مجزرة فض اعتصام القيادة العامة التي كشفت عن العنف في صيغته العارية بوصفه قوة مادية تستهدف تحطيم الكتلة الثورية، دخلت السلطة طورًا أكثر ترعقيداً وهو طور العنف المؤسسي حيث يُعاد إنتاج السيطرة لا عبر الإبادة المباشرة فحسب بل عبر تفكيك شروط الإمكان السياسي التي تجعل الفعل الثوري ممكنًا، ليغادر العنف طابعه الحدثي المرئي و يغدو بنية كامنة متغلغلة داخل أجهزة الدولة وتعمل بصمت على إعادة تشكيلها وفق منطق السيطرة الطبقية، حيث لم يكن تقويض هياكل السلطة الانتقالية مجرد تعطيل إجرائي لمسار سياسي بل عملية نزع لمضمونها التاريخي بوصفها تعبيرًا عن إرادة جماهيرية سعت إلى إعادة تعريف الدولة، هنا يتحول العنف إلى ما يمكن تسميته بـ«الهندسة المضادة للثورة» وهي ممارسة منهجية تستهدف ليس فقط نتائج الفعل الثوري، بل شروط إنتاجه ذاتها، أي التنظيم، الوعي، والشرعية بوصفها عناصر مادية في الصراع، هنا يتجلى العنف كفعل استباقي يهدف إلى إغلاق الأفق التاريخي الذي فتحته الثورة، فالسلطة وقد أدركت الطابع البنيوي للتهديد الذي تمثله ديناميات الوعي الثوري، سعت إلى إعادة تموضعها عبر استعادة احتكارها لأدوات التراكم، عليه فإن إزاحة الحكومة لم يكن هدفًا نهائيًا بل لحظة ضمن عملية أوسع لإعادة ضبط التوازن الطبقي بما يضمن استمرار السيطرة على الموارد، تنظيم تدفقات رأس المال وإعادة إنتاج علاقات الهيمنة ضمن الحقلين الداخلي والخارجي. فتغدو الدولة ذاتها موضع الصراع ومادته في آن واحد، فهي ليست إطارًا محايدًا لتنافس القوى الإجتماعية بل جهاز مادي/ رمزي لإدارة العنف المنظم يُعاد تشكيله كلما اقتربت الجماهير من تحويله إلى أداة تعبير عن مصالحها التاريخية، ليكشف انقلاب25/ أكتوبرعن حقيقة بنيوية حاسمة، _أن السلطة في لحظات التهديد الجذري لا تكتفي باستخدام العنف بل تعيد تنظيمه في شكل نظام، ولا تكتفي بحماية الهيمنة بل تعيد إنتاجها كبنية

مغلقة تستبطن العنف كشرط دائم لوجودها_.

جدل الانقلاب وفض الإعتصام

لا يجب أن يُفهم الانقلاب كخيانة لمسار الثورة فحسب بل إمتداد منطقي لفضّ الاعتصام، الأول دمّر الجسد الثوري والثاني استهدف وعيه وإمكاناته، يظهر من خلال هذا الترابط أن الصراع لم يُحسم بل انتقل من مواجهة مفتوحة في الشارع إلى صراع أكثر تعقيدًا، داخل بنية الدولة نفسها بهدف حماية البنية الطبقية القائمة ومنع انتقال السلطة من كونها احتكارًا نخبوياً إلى مجال اجتماعي مفتوح، غير أن هذا الجدل لا ينتهي عند حدود الاحتواء، فكما أن العنف أعاد إنتاج السلطة فإنه في الوقت ذاته عمّق التناقضات داخلها ووسّع الفجوة بينها وبين الكتلة الشعبية، إن العلاقة بين فضّ الاعتصام والانقلاب لا تُفهم فقط كمسار للهيمنة بل أيضًا كمسار لتراكم شروط الانفجار حيث تتحول أدوات السيطرة نفسها إلى عوامل تفكيك وهو ما يمهّد جدليًا لتحولات لاحقة أكثر عنفًا وتشظيًا.

من العنف المباشر إلى العنف المؤسسي: إذا كانت مجزرة فضّ اعتصام القيادة العامة قد مثّلت ذروة العنف المباشر، حيث استُخدم الجسد الجماعي للثورة كحقل لإنتاج الرعب و كسر الإرادة الجماهيرية فإن انقلاب 25/أكتوبر يكشف عن انتقال نوعي نحو نمط أكثر تعقيدًا وتجريدًا وهو العنف المؤسسي، ففي الحالة الأولى كان الهدف إحداث صدمة قسرية عبر الإبادة والعنف الفيزيائي لشلّ الفعل الثوري أما في الحالة الثانية فقد تمثّل الهدف في تفكيك البنية السياسية التي تحرض هذا الفعل وتمنحه إمكانية الاستمرار، فتجاوز العنف حدود الأجساد إلي شروط الفعل السياسي ذاته، التنظيم، التمثيل والشرعية، فتتجلى خطورته إذ يتحول من أداة قمع مرئية إلى آلية بنيوية خفية تعمل داخل أجهزة الدولة و تعيد تشكيل الحقل السياسي عبر نزع مضمونه، إفراغ مؤسساته وتحويل السياسة إلى شكل بلا قدرة بالتالي يغدو العنف أكثر فاعلية لا لأنه أشدّ مباشرة بل لأنه يستهدف إمكان الثورة في مستوى تكوينها لا في لحظة تجليها فقط.

إجهاض التغيير كفعل طبقي : لم يكن الانقلاب مجرد صراع على السلطة بين مدنيين وعسكريين بل تعبيرًا عن صراع طبقي بين مشروعين متناقضين، مشروع يسعى لإعادة توزيع السلطة والثروة و إعادة تعريف الدولة بوصفها أداة اجتماعية ومشروع نخبوي يعمل على تثبيت البنية الريعية-الزبائنية للاقتصاد السياسي السوداني، بما تتيحه من احتكار للموارد وإعادة إنتاج الامتيازات ليظهر الجيش ليس كفاعل محايد أو ضامن للاستقرار بل كجهاز طبقي مندمج في شبكة مصالح اقتصادية عميقة، تشمل السيطرة على قطاعات استراتيجية متشابكة مع رأس المال المحلي والإقليمي مما يجعله طرفًا مباشرًا في معادلة التراكم لا مجرد حارس لها، لذلك فإن إستبدال الحكومة الانتقالية لم يكن خيارًا سياسيًا عابرًا بل ضرورة بنيوية فرضتها الحاجة إلى حماية هذه المصالح من أي تهديد خصوصاً مع إرتفاع مطالبة القوى الثورية بإستكمال مهام الثورة و تقدم تنظيمها نحو انتزاع السلطة، ليصبح الانقلاب لحظة دفاع طبقي منظم تُستخدم فيها أدوات الدولة، في مقدمتها العنف لإعادة تثبيت التوازن القائم، ومنع انتقال السلطة من كونها احتكارًا نخبوياً إلى مجال قابل لإعادة التوزيع الاجتماعي.

توحيد النخب ضد الكتلة الشعبية: كما في لحظة فض الاعتصام، أعاد الانقلاب إنتاج تحالف موضوعي مستتر ومخفي بين مكونات النخبة العسكرية، الاقتصادية وبعض القوى السياسية التقليدية في قوالب غير تقليدية و مضللة، هذا التحالف لا يُفهم كاتفاق واع دائم بل كتقاطع مصالح حول هدف مشترك، منع تشكّل سلطة شعبية مستقلة يمكن أن تهدد بنية الهيمنة القائمة ليتجلى ما يمكن تسميته بـ«الكتلة التاريخية المضادة»، التي تتوحد عند لحظات الخطر الوجودي أي عندما يقترب الشعب من إعادة تعريف الدولة.

الاستمرارية الدموية كخطاب ردعي: لم تكن الدماء التي سُفكت في مجزرة فضّ الاعتصام مجرد نتائج للعنف العشوائي أو كما تدعي السلطة «حدث ما حدث» بل مثلت رسالة سياسية ورمزية واضحة فحواها أن أي محاولة لكسر البنية السلطوية ستُواجَه بأقصى درجات القمع، هذه اللحظة أرست ما يمكن تسميته بـ«الذاكرة الرادعة» للثورة حيث يصبح العنف لغة مُوجهة لإنتاج الخوف الجماعي وفرض حدود الإمكان السياسي، وجاء الإنقلاب ليعيد تأكيد هذه الرسالة، بصيغة أكثر تعقيدًا حيث لم يعد العنف مجرد وسيلة ردع تجاه الجماهير، بل أصبح جزءًا من بنية الحكم نفسها، أداة استباقية لإغلاق أفق التغيير ليتحول من فعل

تكتيكي إلى شرط هيكلي لاستمرار السلطة بحيث يُعاد تنظيم المؤسسات، القوانين وآليات الحكم، فتصبح كل محاولة ثورية محتملة تحت المراقبة المزدوجة للعنف المباشر والمؤسسي.

التناقض بين الوعي الثوري والهيمنة البنيوية:

يكشف إنقلاب 25/ أكتوبر/2021 عن تناقض بنيوي عميق لا يمكن اختزاله في صراع سياسي سطحي أو ثنائية "مدني/عسكري"، بل يتموضع في صلب العلاقة الجدلية بين تشكّل الوعي وإعادة إنتاج السلطة فمن جهة، يتبلور وعي ثوري جماهيري بوصفه حصيلة تاريخية لتراكمات القهر والاستغلال، يسعى لا إلى استبدال نخب بأخرى، بل إلى إعادة تأسيس الدولة على قاعدة ديمقراطية اجتماعية تعيد تعريف السلطة كملكية اجتماعية وتفكك احتكار القرار والثروة، في المقابل تقف بنية سلطوية متجذرة لا كجهاز حكم فحسب بل كتركيب تاريخي مادي معقد يعيد إنتاج نفسه عبر تضافر الأجهزة القسرية والأيديولوجية مستندًا إلى شبكة مصالح طبقية متشابكة تمتد عبر الحقول العسكرية، الاقتصادية والسياسية، وتتقاطع مع امتدادات إقليمية ودولية.

هذا التناقض لا يُحل عبر التسويات السياسية الشكلية لأنه لا يتعلق بتقاسم السلطة داخل نفس البنية، بل بطبيعة هذه البنية ذاتها ووظيفتها، فالسؤال الحاسم هنا ليس من يحكم بل كيف ولمصلحة من، هل الدولة أداة لتجسيد الإرادة العامة أم جهاز لإدارة الهيمنة وإعادة إنتاج الامتيازات .. ؟. علي هذا الأفق يتحول الوعي الثوري من مجرد حالة إدراكية إلى قوة مادية تعمل على نزع طابع «الاعتياد» عن الهيمنة وكشفها كعلاقة تاريخية قابلة للتفكيك، في المقابل تتحرك البنية السلطوية لإعادة تثبيت ذاتها ليس فقط عبر القمع المباشر، بل عبر إعادة تشكيل الحقل السياسي برمّته مؤسسيا وإجتماعياً بما يفرغ هذا الوعي من قابليته للتحول إلى قوة تنظيمية فاعلة عبر تعنيف الفاعلين، إفراغ المؤسسات وإعادة تعريف الشرعية بوصفها امتثالًا لا تمثيلًا.

العنف كآلية لإعادة إنتاج الدولة

يتجاوز العنف كون أنه إستثناء أو انحراف عن وظيفة الدولة إلي أنه عنصر بنيوي في تكوينها الطبقي وشرط من شروط استمراريتها، فالدولة ليست وسيطًا محايدًا بين المصالح، بل جهاز يحتكر العنف المنظم ويستخدمه لضبط علاقات الإنتاج وإعادة إنتاجها، يقدّم إنقلاب 25/ أكتوبر/2021 تجسيدًا واضحًا لهذا المنطق حيث لا يُستخدم العنف فقط كأداة لحماية سلطة قائمة، بل كوسيلة لإعادة تشكيلها بما يتلاءم مع متطلبات التراكم الرأسمالي فإعادة السيطرة على الدولة تعني إعادة إحكام القبضة على الموارد الطبيعية، تنظيم تدفقات رأس المال وضبط العلاقات الدولية بما يضمن إستمرار الامتيازات المرتبطة بالنخب العسكرية والاقتصادية، فلا يعمل العنف كأداة قسر فقط بل كآلية تنظيم وهيكلة تعيد إنتاج النظام الاجتماعي حتى في أقصي لحظات أزمته، فلا يحافظ على الدولة فحسب بل يعيد بناءها كلما تعرضت للاهتزاز عبر تفكيك أي إمكانية تاريخية لبديل يمكن أن يعيد توزيع السلطة أو يعيد تعريفها خارج منطق الهيمنة، إن العنف لا يحرس الدولة فقط بل يُعيد إنتاجها كجهاز طبقي مغلق يعيد تدوير السيطرة ويؤجل دون أن يلغي شروط انفجاره.

من الدولة الانتقالية إلى الدولة الأمنية «_تحول بنيوي_»

يمثّل إنقلاب 25/ أكتوبر/2021 قطيعة جوهرية مع أفق الانتقال الديمقراطي في السودان ونفي تاريخي لإمكان الديمقراطية نفسها عبر إعادة توجيه الدولة نحو نموذج أمني بيروقراطي مغلق، يغير مفهوم الدولة من كونها حيزًا للتفاوض الاجتماعي أو المشاركة شعبية في صنع القرار إلى جهاز مركزي لإدارة السيطرة يعيد إنتاج الهيمنة الطبقية في أبعادها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في نموذج تتجسد فيه أدوات السلطة في مستويات متعددة من التفكيك البنيوي:

1. تقييد المؤسسات المدنية: لا يقتصر تقويض المؤسسات على تعطيلها شكليًا، بل نزع مضمونها التاريخي بوصفها أدوات تمثيلية للجماهير وتحويلها إلى هياكل شكلية تخدم استدامة السلطة المركزية فتتحول من حوامل لمشروع اجتماعي بديل إلى واجهات رمزية للشرعية الزائفة.

2. إعادة توجيه القانون كأداة انتقائية للسلطة: لا يعود القانون معيارًا للعدالة، بل يصبح تقنية حكم تُوظَّف بشكل انتقائي لتقنين ممارسات السلطة وضبط المجتمع وفق مصالح النخبة

بما يحوّله إلى أداة رمزية لتنظيم الطاعة ليس لضمان الحقوق.

3. السياسة كإدارة مستمرة للأزمات: تُختزل السياسة من فضاء التفاوض الاجتماعي وحلّ الصراعات إلى إدارة متواصلة للأزمات بحيث تتحول الأزمة نفسها إلى آلية لإدامة حالة الطوارئ، من خلال هذه الديناميكية يُعاد إنتاج القلق الاجتماعي والسيطرة عليه ما يتيح استمرار الدولة كجهاز أمني بيروقراطي متحكم في الحركة الاجتماعية ويُبقي إمكان التغيير خارج نطاق الفعل التاريخي.

من خلال هذه الإستراتيجيات يتحوّل العنف إلى شرط بنيوي لإمكانية الدولة، بنية تحتية خفية تحافظ على النظام وتعيد تأسيسه باستمرار حيث يدمج العنف المباشر والمؤسساتي مع الإدارة البيروقراطية في تواشج يُعيد إنتاج الهيمنة الطبقية ويغلق الفضاء الديمقراطي، فينتفي عن الدولة موضعتها كمشروع اجتماعي للتحول التاريخي لتصبح جهازًا مغلقًا يحوّل الهيمنة إلى بنية دائمة ويعيد تدوير السيطرة تحت ستار الاستقرار ما يجعل أي محاولة للتغيير تبدو كمهدد ليس فقط للنظام السياسي بل حتى لشروط إنتاجه ذاتها. هذا التوتر المستمر بين الإمكان الثوري والاحتواء السلطوي، مهّد للانفجار التالي في أبريل 2023، حيث وصل العنف إلى مستوى أخر، و أدخل البلاد في طور مختلف من الصراع.

العنف كمنطق لإستمرار للصراع: _حرب (15/ أبريل/2023)_

تفاقمت حدة الصراع السياسي والاجتماعي في السودان إلى مستوى مأساوي مع اندلاع الحرب، التي لا يمكن مقاربتها ضمن أطر النزاعات التقليدية أو اختزالها في صراع على السلطة أو تنافس بين فاعلين سياسيين بل يقتضي فهمها تفكيك البنية العميقة التي تُنتج العنف بوصفه عنصرًا تأسيسيًا في تكوين الدولة ذاتها بتجليها كجهاز طبقي يحتكر العنف المنظم من أجل إعادة علاقات الإنتاج وضمان استمرارية الهيمنة كشرط لتمكين الدولة الطبقية وأداتها التي تجمع بين بعدي القسر والرضا.

تعكس حرب 15/أبريل/2023 توترات بنيوية عميقة داخل الكتلة الحاكمة وتجسّد مسارًا تاريخيًا ممتدًا من العنف البنيوي لا سيما في ظل إصرار القوى الثورية على استكمال مهام الثورة ومقاومة ردة انقلاب 25 أكتوبر 2021، فهي ليست حدثًا عرضيًا أو ظرفيًا بل إستمرار لدورة عنف متجذرة بدأت مع مجزرة فض اعتصام القيادة العامة في يونيو/2019، و محاولة تفكيك الإمكان الثوري الشعبي عبر القمع المباشر و تعمّقت أكثر مع انقلاب أكتوبر/2021 الذي أعاد إنتاج البنية السلطوية نفسها من خلال العنف المؤسسي والقانوني، وتستمر هذه الدورة ضمن مسار جدلي بلغ ذروته بتحوّل العنف إلى منطق شامل للصراع، إذ لم يعد يُستخدم لإدارة الأزمة فحسب بل لإعادة إنتاجها، حيث لا تعود الدولة إطارًا للصراع السياسي والاجتماعي بل تصبح هي ذاتها موضوعه وميدانه فتتفكك إلى قوى متصارعة داخل البنية الطبقية نفسها. لذلك، لا يمكن فهم دور المؤسسة العسكرية خارج موقعها داخل هذه البنية، فالجيش في السودان لا يعمل كجهاز وطني محايد، بل كفاعل اقتصادي/ سياسي مركزي منخرط في شبكات معقدة من المصالح تشمل السيطرة على قطاعات استراتيجية من الاقتصاد، الارتباط برأس المال المحلي والإقليمي والتأثير في مسارات التراكم وإعادة توزيع الموارد، فتتحول المؤسسة العسكرية إلى شريحة طبقية (Class Fraction) تعمل على إعادة إنتاج الهيمنة عبر الجمع بين العنف والتنظيم فهي لا تستخدم القوة لحماية المجتمع بقدر ما توظفها لإدارة الصراع السياسي والاجتماعي بما يضمن استمرار الامتيازات، عليه، فإن الحرب لا تمثل انحرافًا عن وظيفة الجيش بل امتدادًا لها، إذ تكشف عن التناقضات داخل الكتلة الحاكمة ويغدو العنف وسيلة لإعادة توزيع السلطة داخلها دون الخروج عن منطق الهيمنة الذي يؤطرها، ومنطق مستمر يحدد طبيعة الصراع نفسه، بحماية مصالح النخبة الاقتصادية والسياسية على حساب أي أفق للتمثيل الشعبي أو المشاركة الديمقراطية. فهي بالتالي مرحلة تصعيدية في دورة العنف البنيوي السوداني، حيث تتفاعل مستويات متعددة من العنف المباشر، المؤسسي والرمزي في إطار جدلي يضمن إعادة إنتاج الدولة كجهاز طبقي مغلق و يؤجل أي إمكانية لتحوّل تاريخي يعيد توزيع السلطة والثروة خارج نطاق الهيمنة القائمة.

تكشف الحرب عن تحوّل نوعي عميق في وظيفة العنف داخل البنية السياسية والإجتماعية السودانية حيث لم يعد مجرّد أداة ظرفية تُستدعى لإخماد الأزمات أو إحتوائها،

بل آلية بنيوية لإدارتها و إعادة إنتاجها، ومكوّن داخلي في منطقها التشغيلي يُعاد إنتاجه وتدويره بوصفه شرطًا لاستمرار الهيمنة. لتتخذ الحرب وظائف مركّبة تتجاوز بعدها العسكري المباشر وهي:

- تُوظَّف كأداة لإعادة توزيع موازين القوة داخل الكتلة الحاكمة حيث يصبح العنف وسيلة لإعادة ترتيب مواقع النفوذ بين مكوّناتها دون المساس بالبنية الطبقية ذاتها.

- تُستثمر حالة الفوضى بوصفها بيئة ملائمة لإعادة هيكلة السيطرة على الموارد سواء عبر التوسع في الاقتصاد الحربي أو عبر إعادة توجيه مسارات التراكم لصالح الفاعلين المهيمنين.

- يُعاد تشكيل الحقل السياسي تحت غطاء الطوارئ بحيث تُفرغ السياسة من مضمونها التمثيلي و تُختزل في إدارة أمنية للأزمة، تُقنّن عبر خطاب الضرورة والاستقرار.

فلا يعود الاستقرار نقيضًا للعنف، بل يصبح نتاجًا له ووظيفة من وظائفه ويُعاد تعريف الإستقرار بوصفه حالة من الضبط القسري المستدام لا تعبيرًا عن توازن اجتماعي أو سياسي، هكذا تتحول الدولة إلى جهاز لإدارة الأزمات الدائمة و يُنتج العنف شروط استمراره بذاته، فيغدو كل انفراج محتمل مجرد لحظة مؤقتة داخل دورة أعمق من إعادة إنتاج السيطرة.

العنف كأداة لترسيخ السلطة

يُمارَس العنف في سياق الدولة الطبقية كآلية بنيوية لإعادة تثبيت السلطة وترسيخها على المدى الطويل فهو لا يقتصر على القمع المباشر للمعارضة بل يعمل على إعادة تشكيل الصراع السياسي والاجتماعي بما يضمن استدامة الهيمنة عبر إنتاج بيئة يُعاد فيها تعريف حدود الممكن والمسموح، كما يسهم في تفكيك البنى التنظيمية للقوى الاجتماعية وإضعاف قدرتها على الفعل الجماعي من خلال الاستهداف المباشر أو عبر خلق شروط من الخوف وعدم اليقين تُقوّض إمكانات التنظيم والمبادرة، بذلك لا يُخضع العنف الأفراد فحسب بل يعيد هندسة الواقع الاجتماعي واليومي بحيث يُصبح التفكك والتشظي حالة اجتماعية عامة لا تعيق فقط إمكانات الفعل الجماعي بل تُفرغ النشاط العام من قدرته على توليد مشروع بديل و يتحول الأفراد إلى وحدات معزولة فاقدة لروابطها التنظيمية والرمزية بما يقطع إمكان تشكّل وعي جماعي قادر على بلورة بديل تاريخي.

كما يعمل العنف على إعادة إنتاج الطاعة عبر تحويلها من خيار سياسي إلى ضرورة وجودية و يُعاد تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس الانضباط القسري لا التمثيل أو التوافق عبر خطاب يُضفي على القمع طابعًا شرعيًا، ويقدّمه كوسيلة لحماية النظام العام بما يساهم في تطبيع السيطرة وتوسيع قبولها على مستوى أعمق، يُستخدم أيضاً لإعادة ضبط التوازنات داخل الكتلة الحاكمة نفسها من خلال إدارة التناقضات بين مكوناتها بما يضمن استمرار النظام ككل حتى وإن تبدّلت مواقع القوى داخله، هكذا يصبح العنف ليس فقط أداة لحماية السلطة بل آلية لإعادة إنتاجها وتكييفها مع تحولات الصراع بما يحافظ على استمرارية البنية السلطوية رغم أزماتها المتكررة.

العنف ضد المواطنين: تستمر السلطة في استخدام القوة المفرطة ضد المواطنين من خلال الهجمات العشوائية، إستعمال الأسلحة الثقيلة في مناطق مأهولة بالسكان وإرتفاع حدة الإنتهاكات، هذا الاستخدام المفرط للعنف لا يقتصر على القمع المباشر بل يهدف الرعب الجماعي وترسيخ الطاعة مما يحوّل المواطنين العزل إلى أدوات ضمن منطق السيطرة الطبقية بما يضمن بقاء الهيمنة دون قيود أخلاقية أو سياسية.

الهيمنة الاقتصادية: توفر الحرب غطاءً مثاليًا لتفادي المحاسبة والمساءلة وتتيح للنخب الاقتصادية السيطرة على الموارد الحيوية للدولة وإستثمار الأزمة لتحقيق مكاسب خاصة و فرصة لإعادة ترتيب أنماط التراكم فيتحول العنف إلى أداة لاستدامة التراكم غير المتكافئ للثروة، و يصبح التدمير المادي والاجتماعي وسيلة لإعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية عبر تفكيك أنماط الملكية القائمة وإعادة توزيع الموارد بما يعزز تمركزها في يد الطبقة المهيمنة ويخدم مصالحها. تتقاطع الحرب مع منطق التراكم بالإقصاء وتُستخدم الفوضى والعنف لإعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية على نحو يعمّق التبعية ويُعيد إنتاج الهيمنة ضمن شروط أكثر اختلالًا وعدم مساواة.

إجهاض أي مشروع شعبي: كما في مجزرة فض الاعتصام وانقلاب أكتوبر/2021، تُستغل الحرب أيضاً لإجهاض أي محاولة للتغيير

الاجتماعي أو السياسي بتحويل الدولة إلى حلبة صراع بين النخب المتنازعة، فالعنف هنا ليس فقط وسيلة لإخماد المعارضة بل آلية لإعادة إنتاج البنية السلطوية نفسها من خلال تفكيك الفاعلين الاجتماعيين، وتشتيت قواهم التنظيمية، وإعادة توجيه الصراع بعيدًا عن قضاياه الجذرية نحو تناقضات داخلية بين مراكز السلطة بحيث تبقى إمكانات الثورة محاصرة وتظل مسارات المشاركة الشعبية مغلقة بما يمنع تشكّل بديل تاريخي قادر على كسر منطق الهيمنة.

إعادة إنتاج الشرعية: لا تكتفي السلطة بتوظيف العنف كأداة للسيطرة بل تعمل على إعادة إنتاجه بوصفه مصدرًا للشرعية ذاتها، بإعادة تأطيره خطابيًا عبر أجهزة الدولة السياسية والإعلامية ويقدم باعتباره ضرورة موضوعية لحفظ الأمن والاستقرار، بهذا لا يعود العنف مجرد وسيلة قسرية بل يتحول إلى تقنية حكم تُعيد تعريف معايير الشرعية وحدودها، ليفرغ الشرعية من مضمونها التمثيلي/الديمقراطي ويعيد صياغتها وفق منطق القدرة على الضبط والسيطرة. أي أن معيار المشروعية لا يُقاس بمدى تعبير السلطة عن الإرادة الإجتماعية بل بمدى قدرتها على فرض النظام عبر العنف، هنا تتجلى المفارقة البنيوية فكلما توسّع استخدام العنف ازداد توظيفه كدليل على ضرورة بقاء النظام لا على أزمته كما أن هذا التحول لا يقتصر على المجال

الدعائي، بل يمتد إلى إعادة تشكيل الوعي الجمعي و إنتاج القبول بالعنف عبر تطبيع حضوره في الحياة اليومية وربطه بخطاب الخطر الدائم أو التهديد المستمر ليتداخل القسر مع القبول في بنية الهيمنة، ليظهر نوع من السلطة يقوم على مزيج معقد من الإكراه والرض وشرعية الإمتثال للقوة لا تعبيرًا عن الإرادة.

التأثير الاجتماعي للعنف في السودان:

تجاوز العنف بعد اندلاع ثورة ديسمبر المجيدة (مرحلة النهوض الجماهيري)، حدود كونه أداة قسر سياسي وكبح لفعل الاحتجاجي إلى آلية مادية لإعادة ترتيب العلاقات الاجتماعية بما يضمن استمرار الامتيازات الطبقية وإعادة إنتاج السيطرة في أشكال أكثر تعقيدًا ووفق متطلبات الهيمنة، مستهدفة تفكيك شروط الفعل الثوري عبر استهداف البنى التنظيمية، إضعاف شبكات التضامن والمقاومة وإنتاج حالة من التذرّر الاجتماعي تمنع تحويل الوعي إلى قوة مادية فاعلة، يُظهر هذا التحول أن العنف لم يعد وظيفة ظرفية مرتبطة بلحظة الأزمة بل غدا نمطًا من أنماط الحكم يُستخدم لإعادة هندسة المجتمع ذاته وتعريف حدود الفعل السياسي بما يحاصر إمكانات التغيير داخل شروط الهيمنة، فهو يعيد تشكيل الروابط الاجتماعية التي يمكن أن تتحول إلى قاعدة للفعل الجماعي وينظم العلاقات بما يخدم منطق التراكم والسيطرة، ما يجعل العنف قوة إنتاج اجتماعي تعيد تركيب المجتمع في صورة مجزأة قابلة للاحتواء ومنزوعة الإمكانيات الثورية، ما أضعف الروابط الاجتماعية التقليدية والحديثة على حد سواء، عبر تفكيك الفضاءات العامة التي تُشكل حواضن للتنظيم السياسي والاجتماعي وتوجيه الطاقات من الفعل الجماعي إلى استراتيجيات البقاء الفردي ضمن اقتصاد حرب يعيد ترتيب الأولويات وفق منطق الضرورة الذي أعاد تشكيل الوعي نفسه حيث تراجعت فكرة المصلحة العامة لصالح حسابات فردية قصيرة المدى، وهو شرط مثالي لإعادة إنتاج الهيمنة.

مستقبل التغيير، المقاومة وإمكان الفعل الثوري في ظل العنف:

أثبت التجربة التاريخية أن العنف أداة بنيوية لإغلاق مسارات التغيير وحماية البنية الطبقية القائمة، في الوقت نفسه يُفرَض على الوعي الجماهيري أرضية جديدة لتطوير أشكال مبتكرة للمقاومة، فكلما اشتد القمع وتكثفت سياسات الهيمنة، تعمّقت شروط الانفجار الاجتماعي وكلما أُغلقت القنوات الديمقراطية للتغيير أعاد الوعي الثوري إنتاج نفسه في صيغ متجددة تواجه القيود المفروضة وتوظف استراتيجيات مقاومة أكثر تطورًا، يعكس هذا التفاعل بين القوة السلطوية والوعي الثوري دورة عنف بنيوي مستمرة، حيث لا يمكن فصل الإمكان الثوري عن صراعه مع الهيمنة الطبقية، كما لا يمكن تصور المقاومة بمعزل عن قيود القوة المنظمة للدولة، هذه الدورة الجدلية تكشف الطبيعة المتغيرة للدولة السودانية كجهاز طبقي يحتكر العنف ويعيد إنتاج السلطة والسيطرة في حين يولد الإمكان الثوري إمكانات مستمرة لإعادة تشكيل الواقع الاجتماعي، بما يجعل الصراع عملية مستمرة بين إعادة إنتاج الهيمنة وإمكانية التغيير. على المستوى الطبقي، يعمل العنف كآلية لإعادة هيكلة التشكيل الاجتماعي عبر تعميق التفاوتات وتكثيف تمركز الثروة والموارد في يد النخب المسيطرة، فالحرب ليست مجرد دمار بل عملية إعادة توزيع قسرية تعيد تشكيل علاقات الملكية بما يخدم تراكم الثروة في شروطه العنيفة، غير أن هذه العملية نفسها تُنتج تناقضات موضوعية حادة، حيث تتسع الفجوة بين البنية الاقتصادية ومطالب الفئات الشعبية، ما يراكم شروطًا مادية لانفجارات اجتماعية لاحقة. ويعيد صياغة الفعل الثوري في مستويات أكثر عمقاً، يوازي تفكيك الروابط الاجتماعية و يراكم لأشكال جديدة من الوعي النقدي الذي تولد من تجربة العنف والاستغلال، حيث لا تنتج الصدمات الخضوع فقط، بل تولد وعيًا متوترًا يعيد تأويل الواقع ويكشف طابعه التاريخي بما يتيح إعادة تشكّل المقاومة حتى لو اتخذت في البداية أشكالًا غير مرئية أو غير منظمة.

رغم هذا الواقع المعقد و أحداثه المتلاحقة لم يلغي العنف بكل تشكلاته التايخية إمكان الفعل الثوري بل أعاد إنتاج شروطه عبر تكييف مستمر مع تحولات الصراع وتصاعد سياسات الهيمنة، وكشف عن التناقض البنيوي المركزي بين «قوة ثورية شعبية تسعى لإعادة تأسيس الدولة على أسس ديمقراطية إجتماعية مستندًا إلى تاريخ نضالي ثر وتجربة طويلة من الاحتجاج والمقاومة» ضد «نخبة سلطوية تعيد

إنتاج نفسها عبر العنف بهدف الحفاظ على إمتيازاتها ومصالحها الاقتصادية والسياسية و إعادة إنتاج علاقات الهيمنة داخل الدولة والمجتمع»، هذا التناقض هو جوهر الصراع السياسي و الإجتماعي السوداني ذي الطابع الديناميكي التاريخي والذي يُعاد إنتاجه في كل مرحلة بآليات أكثر تعقيدًا وتكثيفًا.

بناءً على ذلك، لا يمكن تصور التغيير الثوري بوصفه مسارًا خطيًا أو حتميًا، بل كعملية تاريخية مفتوحة تحدد عبر التفاعل الجدلي بين آليات القمع وإعادة إنتاج الوعي، رغم دور العنف في تثبيت الهيمنة إلا أنه يحمل في داخله شروط تقويضها، إذ كلما تعمّقت سياسات الإقصاء تعاظمت التناقضات التي تغذي إمكانات الانفجار.

إن مستقبل التغيير في السودان لا يعتمد فقط على مواجهة العنف الظاهر بل على تفكيك شروطه البنيوية من خلال إعادة بناء الروابط الاجتماعية وتطوير أشكال تنظيمية قادرة على تجاوز التذرّر، وربط الوعي بالممارسة السياسية، فالمهمة الأساسية لا تكمن في مقاومة القمع فحسب بل في إعادة إنتاج المجتمع كذات تاريخية قادرة على الفعل بما يفتح أفقًا لتجاوز الدولة في صيغتها الحالية أو بوصفها جهازًا لإعادة إنتاج الهيمنة وإعادة تأسيسها على قاعدة ديمقراطية/اجتماعية جديدة.

رغم إستمرار الحرب، سياسات القمع المفرط والتنكيل اليومي بالمجتمع، يظل بث الوعي الإجتماعي وترسيخ المقاومة الركيزتين الأساسيتين للحفاظ على إمكان الثورة في الذاكرة الجماعية للقوي الثورية، فالوعي الشعبي لا يقتصر على المعرفة النظرية أو التذكر التاريخي فحسب، بل يتشكل في أطر عملية وديناميكية للتغيير تتحوّل فيها المعاناة اليومية إلى أدوات تكتيكية واستراتيجيات مواجهة متجددة، مستفيدة من خبرات النضال السابقة وتجارب الاحتجاج الشعبي، و تصبح الجماهير فاعل إنتاجي للقدرة الثورية يمتلك إمكانات التحول من حالة الضحية إلى حالة الفعل المقاوم ضمن بنية سلطوية طبقية معقدة، إن المعايشة اليومية للوعي الجماعي مثل تنظيم الاحتجاجات الصغيرة، المقاومة القسرية والرمزية و إعادة تفسير الخبرة المتراكمة، تشكل سلسلة من التدابير الثورية الدقيقة التي تحافظ على إستمرار القدرة على التغيير رغم الظروف القهرية، و تقوم هذه المقاومة بوظيفتين متوازيتين «تكتيكية، للتكيف مع واقع العنف والقمع» و «إستراتيجية، لتحويل الأزمات والمعاناة إلى فرص لإعادة إنتاج الوعي النقدي وتعميق إمكان الثورة على المدى الطويل»، بهذا تتحول الأزمات المستمرة إلى ميدان لإعادة بناء الوعي الجمعي وصقل أدوات المقاومة، حتى لو اتخذت هذه الممارسات أشكالًا غير مرئية أو غير رسمية، وتصبح المقاومة شبكة مترابطة بين الفعل والوعي تتجاوز مواجهة القمع العاجل و تعيد تعريف الحدود الرمزية والسياسية للمجتمع.

تكشف هذه الديناميات أن الثورة ليست مجرد لحظة انفجار أو صدام مباشر بل عملية مستمرة لإنتاج إمكان الفعل الثوري داخل بنية سلطوية قسرية فحتى في أقسى حالات الحرب والقمع إشتداداً، و يظل الشعب السوداني قادرًا على تجسيد إرادة التغيير وإعادة تشكيل إمكانات الثورة من خلال تراكم الخبرة التاريخية مع الواقع اليومي، مستندًا إلى تفاعل جدلي بين الوعي الجماعي والممارسة الميدانية اليومية.

من مجزرة فض اعتصام القيادة العامة 3/ يونيو/2019، إنقلاب 25/أكتوبر/2021 إلي حرب 15/أبريل/ 2023»، يتضح أن العنف في السودان أداة تاريخية للنخبة لإجهاض أي محاولة للتغيير الثوري. الشهداء، الجرحى، المفقودون ،المحتجزون قسراً، و كل ضحايا العنف، ليسوا حوادث عابرة أو أرقامًا في سجلات القمع، بل رموز لمقاومة مستمرة ضد الهيمنة وتجسيدًا لصراع طويل بين البنية السلطوية الطبقية وإمكانات الثورة الجماهيرية.

رغم كل هذا العنف لم تنطفئ روح الثورة و الوعي بها ما زال متقدًا، فالتاريخ يُقرأ، والدروس تُستخلص، وتجارب النضال تتحول إلى أدوات تكتيكية واستراتيجية لإعادة إنتاج المقاومة، قد يفني العنف الجسد، لكنه يتحول إلى تراث مادي ووعي تراكمي يشحذ إرادة الشعب ويقوي قدرته على الصمود ليجعل من التجربة القهرية قوة معرفية وثورية و تصبح مقاومة العنف عنصرًا لإثراء الوعي الثوري حيث تولّد الصدمات الجماعية قدرة على إعادة تأويل الواقع وفهم طبيعة السلطة وقوانينها، وهو ما يمكّن الشعب من النهوض والإستمرار في إنجاز مهام التغيير الجذري المقبلة حتى في وجه أعتى أدوات القمع مؤكداً أن الثورة ليست مجرد لحظة، بل مسار تاريخي مستمر.

25/مارس/2029

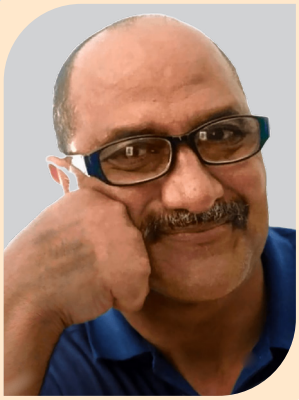

أجيال السودان وإهدار التعليم (7)

عثمان يوسف خليل

ملخص

يتناول المقال أزمة التعليم في السودان بوصفها واحدة من أخطر التحديات الراهنة، حيث لم تعد مجرد قضية خدمية بل أزمة تمس حاضر المجتمع ومستقبله، مع تزايد معاناة الأسر وحرمان جيل كامل من حقه في التعليم.

يشير إلى أن الأسباب الظاهرة تشمل الحرب والنزوح والانهيار الاقتصادي وتدمير المدارس وإرهاق المعلمين، لكنها لا تفسر وحدها عمق الأزمة، ما يطرح تساؤلات حول ما إذا كان الأمر إهمالاً عابراً أم تدهوراً أقرب إلى التجهيل الممنهج.

يحدد الكاتب محاور الأزمة في بيئة غير آمنة للتعليم، وارتفاع تكاليفه على الأسر، وضعف الاهتمام الرسمي والتخطيط، إلى جانب تراجع مكانة المعلم، وهو ما انعكس سلباً على جودة العملية التعليمية.

يؤكد أن الخروج من الأزمة يتطلب الاعتراف بحجمها، ثم اتخاذ خطوات عملية مثل حماية المدارس ودعم المعلمين واستعادة الثقة في التعليم، باعتباره الأساس الذي يُبنى عليه مستقبل الأجيال، حيث إن غيابه يعني خسارة لا يمكن تعويضها.

أزمة التعليم... خلل واقع أم فوضى مقصودة؟

اليوم نواصل الكتابة في واحدة من أخطر القضايا التي تواجه السودان: إلا وهي أزمة التعليم. انها ليست عنوان متكرر، بل كواقع نراه يزداد كل يوم تعقيدًا، ويترك أثره على حاضر الناس قبل مستقبلهم. بل أصبح هم ثقيل على غالبية الأسر إن لم يكن جلها خاصة وهي ترى فلزاتها يتجرعون مرارة الحرمان من التعليم..

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا: أين تكمن هذه الأزمة؟ وهل ما نعيشه هو نتيجة طبيعية لظروف معقدة، أم أن هناك ما هو أعمق من ذلك؟

في ظاهر الأمر، تبدو الأسباب واضحة: حروب ونزوح، انهيار اقتصادي، ضعف في البنية التحتية، ومدارس دمرت وخرجت تماماً من الخدمة بل أصبحت مبانيها عبارة عن خرائب ينعق فيها البوم، أما المعلمون فقد أُرهقوا حتى فقدوا القدرة الكاملة على العطاء. هذه كلها يا سادتي حقائق لا يمكن إنكارها، وهي كافية وحدها لتفسير جزء كبير من الأزمة بل هي أم الأزمات.

لكن الآن دعونا نقترب معكم أكثر، لنكتشف أن المشكلة ليست فقط في ما حدث، لم وكيف تُركت الأمور لتصل إلى هذا الحد المزري.

وهنا يبرز السؤال الأكثر حساسية: هل هناك تجهيل ممنهج؟ هل ما يحدث هو مجرد إهمال، أم أن الإهمال نفسه أصبح سياسة غير معلنة؟

نحن قد لا نملك إجابة قاطعة، لكن المؤكد أن النتائج على الأرض تشير إلى شيء أخطر من مجرد الصدفة. جيل كامل مهدد بالخروج من دائرة التعليم، وغياب واضح لأي تدخل بالحجم المطلوب، وكأن ما يحدث مفروض علينا التعايش معه.

وفي كل الأحوال، سواء كانت الأزمة نتاج فوضى أو تقصير أو حتى سوء تقدير، فالنتيجة واحدة: خسارة إنسانية ومعرفية كبيرة ومن غير الممكن تعويضها وبسهولة. وعليه فان أسباب أزمة التعليم في السودان لم تعد خفية.

يمكن تلخيصها في محاور واضحة:

أولًا: البيئة غير الآمنة، حيث ان المدرسة نفسها اصبحت في بعض المناطق مكانًا غير مضمون، في ظل النزاعات والنزوح.

ثانيًا: التدهور الاقتصادي، الذي جعل التعليم عبئًا على الأسر، لا حقًا مكفولًا لأبنائها.

ثالثًا: هناك ضعف الاهتمام الرسمي، وغياب التخطيط طويل المدى، والتعامل مع التعليم كملف ثانوي.

رابعًا: تراجع مكانة المعلم، ماديًا ومعنويًا، وهو ما انعكس مباشرة على جودة العملية التعليمية.

لكن السؤال الأهم ليس: لماذا حدثت الأزمة؟ بل: كيف نخرج منها؟

الخروج لا يكون بحلول سريعة أو شعارات، بل بخطوات واضحة تبدأ من الاعتراف بحجم المشكلة. لا يمكن إصلاح ما لا نعترف به.

ثم يأتي العمل على إعادة بناء الثقة في التعليم نفسه؛ أن يشعر الطالب وولي الأمر أن المدرسة تستحق أن يُراهن عليها من جديد..

وهنا، لا بد من العمل على ترتيب الأولويات: حماية المدارس، دعم المعلمين، وتوفير الحد الأدنى من الاستقرار الذي يسمح للعملية التعليمية أن تستمر.

بعد ذلك، يمكن الحديث عن تطوير المناهج، وإعادة بناء النظام التعليمي بشكل أعمق.

وفي كل هذا، تبقى الحقيقة البسيطة التي لا تحتاج إلى تنظير طويل: التعليم... ثم التعليم.

فهو ليس مجرد قطاع من قطاعات الدولة، بل هو النور الذي تُرى به بقية الأشياء. وحين ينطفئ هذا النور، لا يبقى سوى العتمة.

العلم نور... والجهل ظلام.

وما بين النور والظلام، يتحدد مصير جيل..

تجليات الروح في شعر محمد الحسن سالم حميد...

يوسف الغوث

ملخص

يرى الكاتب أن شعر محمد الحسن سالم حميد يتجاوز حدود اللغة العادية ليبلغ أفقًا صوفيًا عميقًا، حيث تتحول كلماته إلى تجليات روحية تعبّر عن تجربة إنسانية تتأرجح بين الألم والسمو. فحميد، رغم انشغاله بقضايا الفقراء والهامش، يفتح في شعره نافذة على عالم ميتافيزيقي تتداخل فيه الروح مع الوجود.

يقدّم المقال الوطن في شعر حميد كحالة وجودية لا مكانًا جغرافيًا، إذ يتحول إلى رمز للاغتراب الإنساني العميق، حيث يشعر الإنسان بأنه منفي حتى داخل أرضه. كما تتجسد صور مثل "الكفن المنتف" و"مدارات القضية" كتعابير عن موتٍ غير مكتمل ودوران أبدي في فلك المعاناة.

يبرز الصمت والنفس في شعره كحالات روحية متقدمة، فالصمت ليس غياب الكلام بل لغة باطنية، والنفس ليست جسدية بل شفافة متحررة من ثقل المادة. بذلك يتحول شعر حميد إلى تجربة تأملية تلامس جوهر الوجود وتعيد تعريف العلاقة بين الإنسان والعالم.

وفي ذروة التحليل، يتوقف الكاتب عند صورة "رفع المصاحف على الرماح" بوصفها مفارقة بين المقدس والعنف، حيث يُستغل الدين كأداة للصراع. ويخلص إلى أن شعر حميد ليس مجرد شعر وطني أو صوفي، بل هو "قصيدة وجود" تعكس اغتراب الإنسان وتوقه الدائم إلى معنى يتجاوز الواقع.

آه يا وطني المستف،في المطارات القصية،
آه يا كفني المنتف،في مدارات القضية
آه يا صمتي المكتف في العبارات الندية،،
آه يا نفسي الملطف،بالنهارات الصبية،،
آه من رفع المصاحف بالرماح الأجنبية،،

ثمة شعراء لا يكتبون بأحبار الأرض وحدها، بل تمتد أصابعهم إلى ضوء لا يرى،، فتخرج الكلمات من بين أضلعهم كأنها أنفاسُ راهب في صومعة، أو شهقةُ عاشقٍ على أعتابِ الحضرة.،،منهم محمد الحسن سالم حميد، شاعر النيل والهامش والذي ظنناه محبوساً في سجون السياسة وأوجاع الفقراء، فإذا به في لحظات من شعره يرفع رأسه إلى سماء لا تعرف الحدود، ويمضي بروحه في رحلة لا توصف، يتحول الحجر في حضرته إلى نور، والتراب إلى حضرة، والصمت إلى لغة لا تنطق إلا لله.

نحن لا نقرأ التصوف مذهباً، بل نراه تجلياً ولا نحلل النص، بل نغوص فيه كما يغوص الصوفي في بحر لا شاطئ له،،إنها محاولة لالتقاط ما لا يلتقط، ولملمة ما تناثر من أنوار في ثنايا لغةٍ ظنها الناس عامية، فإذا بها

تصلّي في خشوع....

إن الوطن في شعر حميد ليس مجرد بقعة على الخريطة، ولا شريطاً من تراب يبكي عليه الحزين.،الوطن عنده حضرة، وجود أزلي نزع من الروح، فظل الإنسان يتيه في مطارات الكون البعيدة،، كل مكان صار منفى، وكل أرض أصبحت غربة. وهو الاغتراب الأنطولوجي الذي لا دواء له،،ان تكون هنا وأنت هناك، أن تمشي على الأرض وقلبك معلق في علياء لا ترى.

تلك هي مأساة الإنسان المناضل،، وطن واحد، لكن أبوابه لا تفتح إلا للذين ماتوا قبل أن يموتوا. فحين يقول حميد "وطني المستف"، كأنما يبوح بسر الوجود،، أو كأننا مسلوبون حتى من أوطاننا الأصلية،ولا نملك من الأرض إلا ما يكفي لدفن أحلامنا.

أما الكفن في لغة حميد فليس قماشاً أبيض يُلف به الجسد، بل هو رمز الموت الذي لم يكتمل.فهو ممزق، منتوف، مرفوع عن الجسد وكأن الموت نفسه قد تجاوز ذاته.. فهنا يتحدث حميد عن موت لا يموت، عن فناء في الفناء، عن لحظة يصير فيها العدم أكثر حضوراً من الوجود....

إن مدارات القضية هي أفلاك القدر التي تدور فيها الأقدار، والكفن الممزق يطير في تلك المدارات كأنه روح خرجت من سجن الجسد، فلم تجد سقفاً يحجبها او سماء يبلغ منتهاها،،،،

إنها لحظة يتساقط فيها كل شيء، الجسد، الكفن، حتى القبر نفسه يصير فضاء مفتوحاً على اللانهاية وارقام مبعثرة لا يمكن احصاء عددها،،،

إن الصمت، ليس سكوتاً عادياً. فهو صمت مكتف، متكئى على ذاته، لا يحتاج إلى ضجيج ليؤكد وجوده. وهذا الصمت يسكن في قلب العبارات الندية، كأن الكلام الرقيق هو حضن دافئ لصمت أعمق،،فهل يمكن للصمت أن ينطق عند حميد،؟؟؟

نعم. إنه لسان حال، لغة العارفين الذين لا تحبسهم الأبجدية...

تلك العبارات الندية هي كالأذكار الخفية، تنساب كالندى في الفجر، لا تسمعها الأذن لكن الروح تسمعها. والصمت المكتف هو السكينة التي تنزل على القلب، فلا يبقى للكلام معنى، ولا للصمت تفسير، بل يصير الجميع حضوراً مكتملا..

ثم النفس. ليست النفس الأمارة بالسوء، بل النفس التي تلطفت حتى انفكت عن كثافة المادة، وصارت مرآة صقيلة تعكس أنواراً لا تغيب. و النهارات الصبية"هي أيام الاشراق تلك اللحظات التي تتفتح فيها بصيرة القلب فترى ما لا تراه العين.

إنها النفس التي تحررت من امتلاك الأشياء، فامتلأت بالأنوار. في مقام الفتوة حيث لا تملك ولا تملكك، بل تكون كما يكون الضوء،حاضرا دون أن يمسك بشيء، منيرا،، دون أن يمسك...

وفي ذروة الرؤية، حيث يلتقي القدسي بالارضي، يكشف حميد عن جرح لا يندمل رفع المصاحف بالرماح وهنا تبلغ القصيدة قمتها، حيث تتصادم السماء مع الأرض، ويتحول المقدس إلى أداة في أيدي لا تعرف قدسيته او تفهم جوهره...

فالمصاحف رموز الوحي والرحمة والرماح رموز الحرب والقسوة.و حين يرفع الأول ضد الثاني، تنقلب القيم، ويصير الدين سلاحاً، والنص سيفاً. .وبين هذا وذاك وفي داخل العمق الميتافيزيقي، يكشف حميد عن الفرق بين الصورة والحقيقة.فالعارف يميز بين جسد المصحف وروحه، بين الورق والحبر وبين النور الذي لا يمس المصاحف والتي ترفع بالرماح، لكن الحقيقة تبقى طاهرة، لا تمسها الأيدي، ولا تدنسها النوايا.

إنها لحظة كشف، لحظة ينكشف فيها القناع عن وجه لا يليق بالجمال، عن إله يصنع في الهيكل ليباع، عن دين يرفع على أطراف الحديد ليقتل به....

ان حميد لا يكتب عن قصيدة وطنية او صوفية، بل يكتب قصيدة الوجود.،، ويرسم أنطولوجيا مغتربة،، أنطولوجيا الإنسان الذي الا يجد موطناً حقيقياً إلا في أعماق الرحلة بين النفي والقضاء، بين الصمت والكلام، بين ظلمة الجسد ونور النفس.

إن الجمال الصوفي لا يأتي من مصطلحات جاهزة، بل من صدق الرؤية الميتافيزيقية التي ترى في كل ظاهر إشارة إلى باطن. ومن يمتلك أذنا روحية يسمع في هذه النصوص صدى أسئلة أزلية.

فهنالك اسئلة تظل معلقة بين السماء والأرض، لا تجيب عنها القصيدة، لكنها تجعلنا نعيشها، ثم نرتقي عبرها في مدارات لا تعرف السقف، ونتحول للحظة واحدة وطناً لأنفسنا، قبل أن نهوي مرة أخرى إلى أرض المنافي....

لقد كان شعر حميد يحمل كثافة الصورة، وعمق الاشارة،،مع شاعرية روحية وميتافيزيقية متكاملة .

اوبريت موكب النصر

السر السيد

ملخص

يتناول النص أهمية دراسة ونشر النصوص المسرحية في السودان، مشيرًا إلى ضعف الاهتمام بها وضياع كثير من الأعمال بسبب عدم توثيقها، رغم وجود محاولات مبكرة لنشر المسرح منذ ثلاثينيات القرن الماضي عبر مؤسسات ومبادرات ثقافية متعددة.

يعرض "أوبريت موكب النصر" كنموذج للمسرح المدرسي، كتبه أحمد التجاني عمر عام 1969 بهدف دعم المكتبة المدرسية وتعزيز دور المسرح في التربية، لما له من أثر في تنمية مهارات الطلاب، وترسيخ قيم العمل الجماعي والحوار والثقة بالنفس.

يقوم النص على بناء رمزي يجسد الصراع بين الخير والشر، حيث يرمز الاستعمار إلى "كبير الأبالسة" وأعوانه (الفقر، الجهل، المرض)، بينما يمثل "شيخ النيل" السودان، وتجسد "بخت الرضا" والتعليم قوة الخلاص عبر أبنائها من المعلمين والطلاب.

ينتهي العمل بانتصار قوى الخير بفضل العلم والتعليم، مؤكداً أن النهضة ومقاومة إرث الاستعمار لا تتحقق إلا بالمعرفة، كما يعكس وعيًا مبكرًا بدور التعليم والمسرح المدرسي في بناء المجتمع وتحريره.

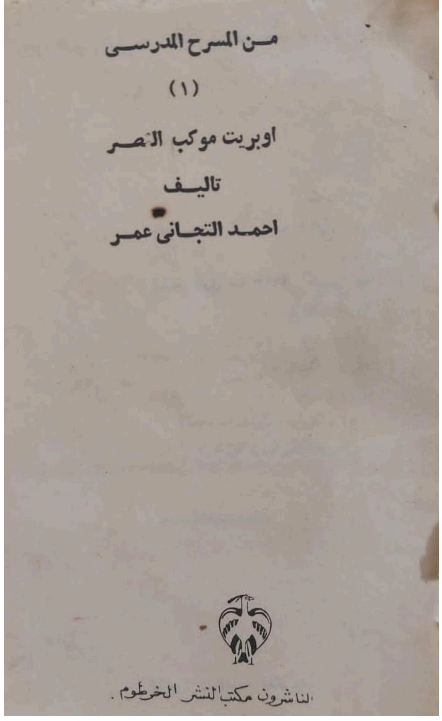

تمهيد

تعد دراسة النص المسرحي بما يشتمل عليه من افكار وبما يقوم عليها من اساليب وتقنيات، واحدة من اهم مجالات (البحث المسرحي)، ومع ذلك لم يجد الاهتمام الذي يستحق في دراسات المسرح السوداني، وقد يعود هذا الي عدم توفره بسبب زهد ان لم نقل تغافل اكثرية من المؤلفين عن طباعة ونشر نصوصهم تأثرا ربما بالمقولة الرائجة:(ان المسرحية تكتب لتعرض لا لتقرأ).

علي المستوي الخاص كنت مشغولا بالنص المسرحي وكثيرا ما حرضتُ المؤلفين علي نشر نصوصهم او علي الاقل الاحتفاظ بها وهنا لك ان تعلم ان الكثير من النصوص التي عرضت ليست موجودة الان، لا عند مؤلفيها ولا عند مخرجيها ولا عند الذين شاركوا في التمثيل فيها، كما لك ان تعلم ان مؤلفين في قامة الفاضل سعيد ومحمد شريف علي و مصطفي احمد الخليفة علي سبيل المثال ليس لديهم ولا نص واحد منشور وقس علي ذلك، وحتي الذين نشروا نصا واحدا او نصين كالاستاذ ابو الروس وعادل محمد خير، علي سبيل المثال عند المقارنة بين ما نشر وما لم ينشر ستكون النتيجة محزنة. بالطبع هناك مؤلفين نشروا نصوصهم، ولأن معظمهم من خارج ما يمكن وصفه ب(التيار المسرحي العام)، لم يهتم بهم

الذهن المسرحي المهيمن كثيرا، واذكر هنا علي سبيل المثال الاستاذ بشري امين في نصيه (ودارت الرحي)، و (سقاة الارض)، والاستاذ مبارك ازرق في نصوصه (النمل)، و (لغز تاجوج)، و (احسن من الجنة).

ألفت النظر الي ان نشر النص المسرحي قد بدأ منذ الثلاثينيات عبر مبادرات ساهمت فيها جهات كثيرة، اهلية، ورسمية كجمعية ود مدني الادبية، ومجلة القلم، ومجلة القصة، ومجلة صوت المرأة، والمجلس القومي للاداب والفنون، ومجلة معهد الموسيقي والمسرح، ومجلة الخرطوم، ومجلة الثقافة الوطنية، بل وحتي بعض الصحف اليومية، ونادي المسرح السوداني، اضافة الي المبادرات الخاصة لبعض المؤلفين، ولبعض جمعيات ومنظمات المجتمع المدني، كما لا يفتوني ان اشير الي ما قام به مركز عيدابي لفنون المسرح، ودار النشر بجامعة الخرطوم، ومركز عبدالكريم ميرغني الثقافي، ومهرجان البقعة، والهيئة العربية للمسرح في نشر النص المسرحي.

اجترحت الاشارة السابقة لالفت النظر اولا الي اهمية النص المسرحي واهمية نشره، و ثانيا الي غفلتنا عن غير المرئي في ارثنا المسرحي برغم اصالته واهميته.

اوبريت موكب النصر

نشر النص في طبعته الاولي ضمن سلسلة المسرح المدرسي في العام 1969، وهو من تأليف الاستاذ احمد التجاني عمر ونشره مكتب النشر الخرطوم - وزارة التربية والتعليم تحت الرقم المتسلسل: م ن/ رك/ 10/246.

يقع النص في عدد 40 صفحة من القطع المتوسط شاملة التصدير، والرسومات التوضيحية والنص.

جاء في التصدير ان المؤلف قد كتب هذا التصدير في المسرح كتجربة عاشها تأليفا واخراجا كهاوٍ لهذا الفن وانه استهدف من تأليف النص سَد النقص فى مكتبتنا المسرحية بالمدارس والمعاهد الوسطى على وجه الخصوص مشيرا الي ان الاهتمام بالمسرح المدرسى يساعد في اعداد النواة الصالحة للمسرح وفي نفس الوقت اعداد المتفرج من خلال تمكينه من التعرف علي الثقافة المسرحية، وفي فؤائد المسرح المدرسي اشار الي انه، يعمل علي اشباع رغبة التمثيل وتنميتها، ويمكّن من التعرف علي الصوت والجسد والابتكار فيهما، والي تكريس اهمية العمل الجماعي، والمسئولية الفردية، والشجاعة الادبية، وتنمية حاسة النقد وتقبل الرأى الاخر، والثقة بالنفس، وخلق جو مختلف فى فضاء المدرسة، وكلها فوائد يستطيع فن المسرح تحقيقها بما انه فن يساهم في تعليم الديمقراطية والتداول السلمي للافكار والمواقف، وكيف لها وهو فن الحوار وبأمتياز.

يستخدم المؤلف في تصديره، مصطلحات، (تمثيلية، و رواية، واوبريت، ونص)، ليصف مؤلَفه، (اوبريت موكب النصر)، وكلها مصطلحات لا تبعد كثيرا عن هذا المُنْتَج بالنظر للثقافة المسرحية بشكل عام، اذ كثيرا ما استخدم في ادبيات المسرح مصطلحي (رواية)، و (تمثيلية)، للاشارة للنص المسرحي، اما مصطلح اوبريت فهو يشير علي حد قول الكاتب الي ان المُنْتَج

يقوم بالاساس علي الشعر والغناء، وحول ما دفعه لتأليفه يقول: (انه كتبه، في العام الدراسي 62 و63 ليشترك به طلبة المدرسة الريفية بالدويم في منافسات الدراما لمدارس معهد التربية ببخت الرضا فى عيد المعهد ال 28 وان فكرته تدور حول الفكرة العامة للصراع بين الخير والشر، ولما كان النص مكتوبا للمسرح المدرسي وفى عيد العلم فقد استوحيت دور المعلمين فى كل امة بشكل عام ودور المعلمين فى السودان بشكل خاص ولما كانت المناسبة التي وضعت لها الرواية، هي عيد من اعياد العلم، عيد بخت الرضا، آثرت ان اشير الي الدور الهام الذي لعبته ولا تزال تلعبه بخت الرضا في نشر العلم وازالة الجهل و تخريج المواطنين الصالحين الذين يستطيعون بما نهلوا من المعارف والاخلاق ان يقوموا بدورهم في القضاء علي ما خلفه الاستعمار في بلادنا من فقر وجهل ومرض)ص7.

في بناء النص

يقع النص في دائرة مسرحيات الفصل الواحد، واسماه المؤلف اوبريت لان من عناصر تجسيده الغناء والموسيقي وما يصاحبهما من تعبير حركي «رقص».. يتكون النص من عدد 10 (شخصيات)، واربعة مناظر، والشخصيات هي: كبير الابالسة، الفقر، الجهل، المرض «جند الشر»، الشيخ، ابنة الشيخ، الزارع، الطالب، المدرس «ابناء ابنة الشيخ»، الجوقة «الكورس»، وعن الشخصيات يقول المؤلف: (رمزت بكبير الابالسة الي الاستعمار، اما جنده من الابالسة فقد اعطيتهم الاسماء الواضحة الفقر، الجهل، المرض، حتي يسهل الربط ويتضح الهدف - وشيخ النيل رمز لسوداننا الحبيب، والذي ينتظر منا الكثير لتخليصه من مخلفات الاستعمار وللنهوض به واللحاق بركب الامم التي سبقتنا)ص9.. اضيف هنا، ان ابنة الشيخ جاءت كترميز لبخت الرضا، وان ابناءها كل المتعلمين اضافة للزارع، والطالب، والمدرس.

في المناظر، جاء المنظر الاول في ارض الابالسة حيث كبير الابالسة واعوانه «الفقر، الجهل، المرض»، تمهيدا لقول النص الكلي، ففيه سنقف علي مخطط كبير الابالسة -الاستعمار - واعوانه ضد الانسان عامة وضد شيخ النيل «السودان» بصفة خاصة.

كبير الابالسة «في الم وحقد»:
في رحاب النيل شيخ بين عطفيه جلال
لبس العزة تيها واكتسي المجد وخال
«منفعلا»
لا اطيق الصبر حتي
تفرقوه في الخبال
افقروه، جردوه.....
وليذق ذُلّ السؤال.ص14.

اما المنظر الثاني، فيبدأ من وراء الكواليس بصراخ مؤلم لشيخ النيل، ثم تفتح الستارة لتتشارك هذا المنظر شخصيات: (شيخ النيل، الكورس، بخت الرضا «ابنة الشيخ».. في هذا المنظر يتبدي سؤال النص او عقدته حيث نسمع شكوي الشيخ من تكالب قوي الشر عليه « الاستعمار» وما خلفه من فقر، وجهل، ومرض، ونري استغاثته بابنته، واستجابتها لتحريره.

الشيخ: آه قد قاسيت في عمري الكثير
فأنا النسر وفي القيد اسير
شُغِل الأبناء عني برهة
حان ضعفي، ودنا مني المصير
شُغلوا عني وضعفي شامل
لم تعد لي غير بنتي يا قدير. ص 18.
بخت الرضا: يا ابي ان عقّك الابن الكبير
لا تُرع، ها انني نعم النصير
في فؤادي شعلة الخير تنير
في جهادى قوة للمستجير
انا بنت الخير يا خير مشير
انا للشر شواظ، انا اصليه سعير
قسما بالخير اني لن اخور
انا للشر وبال مستطير. ص20-21.

يجسّد المنظر الثالث استجابة ابناء بخت الرضا لاستغاثة الشيخ ولنداء امهم، وتظهر فيه شخصيات: شيخ النيل، ابنة شيخ النيل، الزارع، الطالب، المدرس، الكورس مجموعة من الشخصيات الثانوية تمثل مختلف الانشطة والاختصاصات.

الكورس: هيا بني بخت الرضا ياعدة المستقبل
الي العلا انهضوا غدا بجحفل فجحفل. ص26.

ستقف في هذا المنظر علي اقوال الزارع والطالب والمدرس والابناء الاخرين وكلها اقوال تجسّد استجابتهم لاستغاثة الشيخ «السودان»، ولنداء امهم.

الشيخ: من لجند الشر يكفي
من حماة للفضيلة. ص32.
بخت الرضا:
سمعت صوتا انه
صوت استغاثة بكم
فشمروا لنصره
والنصر ما ارجو لكم.ص32.
االشيخ «مرة اخري»:
من لجند الشر يكفي من حماة للفضيلة؟. ص 33.

ابناء بخت الرضا:
اننا جند الفضيلة
اننا ويل الرذيلة
اننا قدوة الاوطان في هذا الزمان. ص33.
يمكن القول: ان هذا المنظر برمته يجسِّد الاستعداد للمواجهة، ويشير الي اسحلتها، والتي في مقدمتها التعليم، والمتعلمين.
ابناء بخت الرضا- «النشيد»:
ويل ام الشر
ويل للرذيلة
ويل ام الجهل
والفِكَرِ الكليلة
ويل امَ الفقر
والنفس البخيلة
ويل جند الشر
اذ حان الاوان
وانا ابنك يا بخت الرضا. ص31.
بخت الرضا:
طاب دهري في الوري عشتم بنيّ
فاستعدوا ذا اوان الانتصار. ص32.
اخيرا يأتي المنظر الرابع والاخير، وتظهر فيه شخصيات: شيخ النيل، الكورس، الفقر، الجهل، المرض، الشقاء،
كبير الابالسة، بخت الرضا «ابنة الشيخ»، ابناء بخت الرضا.
عند هذا المنظر تلتقي خيوط النص وتتضح مقولته الكلية عبر رمزية الصراع بين الشر «ما خلفه الاستعمار»، والخير «مقاومة هذا الارث»، فكان ان رأينا محاصرة الفقر والجهل والمرض والشقاء ومعهم كبير الابالسة لشيخ النيل، ورأينا الشيخ (السودان)، يصرخ مستغيثا ببنته وابنائها، لينتهي النص بهزيمة كبير الابالسة واعوانه وتكتمل مقولة النص الكلية ورسالته.
كبير الابالسة:
انا الشر «قهقهة» انا الشر
هيا بني الاشرار اسقوه العناء
ما ذاق بعد اليوم فيها من هناء. ص36.
يصرخ الشيخ مستغيثا»
الشيخ: من لجند الشر يكفي
من حماة للفضيلة
«يردده مرتين»
اين يا بخت الرضا
اين يا بنتي النبيلة. ص36.
«تدخل بخت الرضا تحمل شعلتها»
بخت الرضا:
نعم ابي..نعم ابي
الويل، ويل الشر
ويل للرزيلة. ص 37.
«الشيخ فرحا بهزيمة جند الشر»
الشيخ:
الله اكبر عز ابنائي الكرام
الله اكبر طاب في أرضي المقام
حمدا وحولي فتية نُجُبٌ كرام
شادوا بأرض النصر الوية السلام. ص 38-39.
ابناء بخت الرضا:
يا بلادي افرحي انا فداك
اننا نبني ونُعلي من علاك
نحن اقباس النهى نحمي حماك
نحن جندالعلم نُعلي من ذراك. ص 39-40.
وهكذا يحقق النص رسالته والتي هي رسالة تعليمية بأمتياز متوسلا بالاتكاء علي شخصيات ليست (درامية) علي وجهة الدقة وانما هي اقنعة وحيل درامية لتمثيل الصراع بين فكرتين مطلقتين، ومتوسلا بشعر فصيح، مباشر وجميل، يرواح بين العمودي والتفعيلة، قائم علي ايقاع يخدم التمثيل والغناء، ومتوسلا بتقنية الجوقة «الكورس» التي عملت علي تأكيد بعض مقولات االنص، اضافة لدلالتها علي تعددية الاصوات والاجساد وتنوعها وما تمثله من قيمة مضافة للنص ومن ثم للعرض حتما، ومتوسلا كذلك بالكثير من (الارشادات المسرحية)، التي ابانت الانتقال من فكرة لاخري، ومن حالة نفسية لأخري، ومن مكان لآخر، وساعدت في الاداء التمثيلي كارشادات، (الستارة مسدولة/ قهقهة/ يصرخ/ في ألم وحقد وغيرها).
ان كان من خاتمة لهذه القراءة العامة، فهي الاشارة الي وعي بعض النخب السودانية المبكر بضرورة التملك المعرفي لماهية الاستعمار والكشف عما خلّفه من ارث مدمر ووجوب مقاومة هذا الارث، والاشارة الي ما كان يقوم به المسرح المدرسي وما يمكن ان يقوم به، وهنا هل من مجيب بعد ان أُدخل المسرح المدرسي في الغياب؟، والاشارة الي وعي المؤلف بأن الرهان الاساس في مشروع التحرر والبناء، انما يكون علي التعليم واحترام المعلمين والمعلمات وهو رهان أثبتت جدارته دولاً كثيرة كما نعلم، والاشارة وبلا مواربة الي توفّر المؤلف علي معرفة بفن المسرح، أما الإشارة الاخيرة فهي جعل المؤلف في ترميزاته بخت الرضا امرأة (ابنة الشيخ)، والتي جاءت في مقابل الابن العاق.
بخت الرضا:
يا ابي ان عقَّك الابن الكبير
لاترع، ها انني نعم النصير.
فيا تري من هو الابن الكبير الذي هو عاقٌّ لوالده السودان.

بعيدا عن السياسة..

هل ظلمنا الحيوانات حين علمناها كيف تحيا كالبشر؟

أحمد عثمان محمد المبارك

ملخص

ينطلق المقال من تساؤل أخلاقي عميق حول طبيعة علاقة الإنسان بالحيوانات الأليفة: هل نرعاها حقًا أم نفرض عليها نمط حياة يخدم حاجاتنا العاطفية؟ ويطرح فكرة أن "الرفق" الظاهر قد يخفي شكلاً من السيطرة على مصير الحيوان وهويته.

يرى الكاتب أن نقل الحيوانات من بيئتها الطبيعية إلى حياة منزلية مقيّدة يحوّل الرعاية إلى "استعمار ناعم"، حيث تُستبدل غرائزها الطبيعية بأنماط بشرية، مما يطمس هويتها البيولوجية تحت مسمى الرفاهية.

يشير إلى أن هذه السيطرة تبلغ ذروتها عبر ممارسات مثل التعقيم والإخصاء، التي تُبرَّر بالمسؤولية لكنها تمثل تدخلاً عميقًا في طبيعة الكائن، في ظل قصور القوانين عن معالجة الأذى النفسي والبيولوجي غير المباشر.

يخلص الكاتب إلى أن تدجين الحيوانات عبر التاريخ خلق كائنات معلّقة بين البرية والاعتماد على الإنسان، مما دفع بعض الدول لتبني قوانين تعترف بكرامة الحيوان وتحد من "أنسنته" المفرطة، باعتبارها شكلاً من الإساءة المستترة.

جاءت كتابة هذا المقال استجابةً لنقاش عميق دار بيني وبين إحدى الصديقات، حيث طرحت علي مجموعة من التساؤلات الجوهرية التي اخترقت قشرة الرفق بالحيوان الظاهرية لتصل إلى عمق العلاقة الجدلية بين الإنسان والكائنات التي يستأنسها؛ فتساءلت: هل نحن نحسن إليها أم نستعبدها عاطفياً؟ وكيف تحولت رعايتنا لها إلى سلطة تقرر مصير أجسادها وهويتها البيولوجية؟ تلك الأسئلة وغيرها، هي ما قادتني لصياغة هذا المقال..

فاذا نظرنا لعلاقة الانسان بالحيوانات الأليفة، نجد هذه العلاقة تتحول من الاستئناس بالحيوان إلى استعمار بيولوجي ناعم، حيث يُنزع الحيوان من سياقه الفطري ليوضع في إطار من القضبان الذهبية التي نسميها نحن رعاية. إن الظلم الحقيقي يبدأ حين يقرر الإنسان، بمركزية متعالية، أن مفهوم السعادة والراحة لدى القطة أو الكلب يجب أن يطابق معايير الرفاهية البشرية، فنحن نحبس غريزة الركض خلف فريسة في مساحة شقة ضيقة، ونستبدل نداء الطبيعة بتعليب الطعام وتقديمه في أوانٍ مزخرفة، معتبرين ذلك إحساناً، بينما هو في الحقيقة تدمير للهوية البيولوجية للحيوان لصالح إرضاء حاجتنا العاطفية للرفقة والسيطرة.

هذه الأنسنة (اي تحويل الحيوان لأنسان) القسرية تبلغ ذروتها حين يمارس الإنسان سلطة مطلقة على أجساد هذه الكائنات عبر عمليات الإخصاء والتعقيم؛ فباسم المسؤولية والحد من التكاثر، نرتكب فعلاً عنيفاً يتمثل في بتر قدرة الكائن على الاستمرار بيولوجياً، ليس حمايةً له بالدرجة الأولى، بل لتجنب إزعاجنا بصرخات التزاوج أو فوضى الجراء والقطط الصغيرة. إنها مفارقة أخلاقية صارخة أن ندعي حماية النوع بينما نسلب حقه في كمال جسده وغريزته. وعلى الرغم من أن القوانين في العديد من الدول العربية بدأت تخطو نحو تجريم التعذيب الجسدي المباشر للحيوان، إلا أنها لا تزال عاجزة عن تعريف العنف النفسي والبيولوجي الذي يمارسه المربي حين يحول الحيوان إلى دمية متحركة تفتقر لأبسط مقومات الاستقلال.

وبالنظر إلى الجانب التاريخي والقانوني، نجد أن الكلاب والقطط تحديداً قد حصرت في فخ التدجين عبر آلاف السنين، مما خلق كائنات مشوهة فطرياً لا هي برية قادرة على النجاة وحدها ولا هي بشرية قادرة على الاندماج الكامل. هذا الضياع الوجودي للحيوان هو نتاج رغبتنا في صناعة رفيق مطيع. وحين نقارن سلوك هذه الحيوانات بأسلافها البرية كذئاب الغابات أو القطط البرية، ندرك حجم الفجوة، فالحيوان المنزلي فقد ذكاء البقاء واستبدله بذكاء الاستجداء، مما يجعل الرعاية التي يقدمها الإنسان اليوم ليست منحة، بل هي تعويض قاصر عن حياة برية سلبناها منه، وضريبة مفروضة علينا لإصلاح ما أفسدته رغبتنا في التملك.

ومن ناحية قانونية فقد تجاوزت بعض الدول مؤخراً مفهوم الرفق بالحيوان التقليدي لتصل إلى صياغة قوانين تناهض (الأنسنة) المفرطة وتعتبرها شكلاً من أشكال الإساءة المستترة، حيث بدأت تشريعات في دول مثل سويسرا وألمانيا وهولندا تتبنى رؤية قانونية تعتبر الحيوان كائناً حياً ذو كرامة وليس مجرد ملكية خاصة. هذه القوانين تمنع، على سبيل المثال، تربية أنواع معينة من الكلاب التي خضعت لتعديلات جينية تجعل شكلها لطيفاً بشرياً (مثل الكلاب ذات الأنوف المسطحة التي تعاني من ضيق التنفس)، معتبرة أن إنتاج حيوان يعاني جسدياً لمجرد إرضاء الذوق البصري للإنسان هو جريمة قانونية.

هذا والله أعلم

حكاية من بيئتي (28)

دَرَادِر العطا

محمد أحمد الفيلابي

ملخص

في هذه الحكاية، نلتقي بشخصية (الخسيسة) التي تبحث عن أخيها (العطا الشقي)، وسط أحاديث أهل القرية التي تمزج بين الطرافة والجهل بمعاني الأسماء ودلالاتها. ويكشف السرد عن طبيعة المجتمع الريفي، حيث تتحول الأسماء والحكايات إلى مادة للفضول والضحك، بينما تتوارى خلفها معانٍ أعمق مرتبطة بالواقع المعيشي والتجارب القاسية.

تتضح قصة (العطا) الذي عمل في السكة حديد، قبل أن تتدهور أوضاع هذا القطاع ويجد نفسه بلا عمل، مثل كثيرين غيره. يغيب لسنوات وتحيط به الشائعات، ثم يعود بهدوء إلى قريته حاملاً تجربة مختلفة ورؤية جديدة، دون أن يبوح كثيراً بما مرّ به، مما يزيد من غموض شخصيته في نظر الآخرين.

يبدأ (العطا) في إعادة تشكيل بيئته الخاصة، فيبني (الدرادر) – البيوت التقليدية – بطريقة محسّنة، ويربطها بالماء والخضرة، ويعيد إحياء علاقة الإنسان بالطبيعة. يتحول منزله إلى مساحة نابضة بالحياة، تجذب الطيور وتمنح الإحساس بالراحة، في contrast واضح مع البيوت الحديثة التي تخنقها الحرارة.

يكشف (العطا) عن فكرته بدعوة أهل القرية، داعياً إلى العودة للبناء البيئي الذي يتلاءم مع المناخ ويوفر الطاقة. ينجح في إقناع البعض عبر تجربته العملية، لتتحول قصته من غموض وشائعات إلى نموذج ملهم يربط بين التراث والاستدامة، ويؤكد أن الحلول قد تكمن في العودة الذكية إلى الجذور.

- شفت درادر العطا أخوي؟
- العطا الشقي؟
- شقايا نحن مع الحراية دي المن الله خلقنا لا شفناها لا سمعنا بيها.

حين تكمل الجملة تكون قد خرجت من دائرة السمع، والتي باتت تضيق لديها كثيراً في الآونة الأخيرة.

أقعت تحت حائط المدرسة، وأعملت طرف ثوبها تمسح العرق من وجهها وساعديها. ولعلها غفت في اتكاءتها تلك، أتاها صوت آذان العصر، فهبّت متحاملة على الجدار، وتناولت عكازتها ومضت غير سامعة لمن كان ينادي عليها..

- الخسيسة.. يا الخسيسة

عبر الحائط احتج المساعد الطبي حديث العهد بالقرية حين سمع الاسم أول مرة، فقد أعاده في ذهنه إلى معنى (الخسّة). كان حينها يلعب الورق مع المعلمين في (الميز) جوار المدرسة، فعاجله من كان يُعنى بـ(حلّة الغداء)، على مقربة منهم.

- لكن الخسيسة ما من الخسّة. من (خسّ) الجسم، يعني نقص وزنه.

وتداخل آخر: بي كده تبقى الخسيسة (ذات الوزن الخاس)، يعني (الهيفاء). وممكن عادي تقول لي (الخسيسة) دي (أيتها الهيفاء).

- طيب اليومين ديل هي مدورة في أخوها العطا الشقي، شقاوتو شنو؟
- قصة الإسم دي فيها صدفة عجيبة يا السيد (الحكيم)، (العطا) اشتغل في السكة حديد (عطشقي)، وعشان إسمو العطا بقت العطشقي (العطا الشقي).
- الزول في حَلَّتْكُم دي محتاج قاموس أسماء.

فضج الميز بالضحك، فقد أرادها (حِلَّتكُم)، فنطقها (حَلَّتْكُم)، ما يشير أن (ريحة الحَلَّة) مرقت، كما يقولون، أو أن السيد المساعد الطبي كان جائعاً جداً.

- ما شفتوا درادر العطا أخوي.

ظن البعض أن مفردة (دَرَادِر) في لازمة (الخسيسة) هذه الأيام من (الدّردّرة) بمعنى التعب. لأن مهنة (العطا) في بالسكة حديد كانت قاسية. قبل أن يتبّدل حال عمال السكة حديد، ليمتهنوا ما لا علاقة لهم بهم في بداية حياتهم، كما في وصف الشاعر الشعبي..

دردني الفقر لامن جفاني النوم
تاجر كل شيء حتى البصل والتوم

أما (دَرَادِر) هنا، فهي جمع (دُرْدُر) وهو الكوخ المشيد في أسفله بالطين، والحطب والقصب في أعلاه. ولو أنه كان من القصب والحطب فحسب، لأصبح قطية. كما ذكر قاموس اللهجة العامية في السودان.

حين وصل القطار إلى منتهى رحلته تلك، نزل (العطا) دون أن يدور بخلده أنها منتهى رحلة السكة حديد نفسها، وأنه لن يركب القطار مرة أخرى. فقد حدثهم إهمال الورش بأن وظائفهم إلى زوال. أو أنها ستتبدل، مثلما تبدّلت مهام (العطشجي) أو (العطشقي) من إلقام الموتور، ليصبح مسؤولاً مع السائق عن «الاستعداد قبل مسير القطار»، حيث يتم الكشف على زيت الجرار ومنسوب السولار، والكشف على الكهرباء والفرامل، وذلك قبل القيام بساعتين، بالإضافة إلى الكشف عن الأعطال في عربات القطار.

فكر يومها..

هل ستأتي قطارات بلا حاجة لأمثاله، أو أن توقف السكة حديد نفسها بات مسألة حتمية؟

وهذا ما حدث. وقد بقي هناك لأعوام أربعة، دون أن يعرف الكثيرون عنه شيئاً. وكان آخر خطاب وصل منه من (بابنوسة)، وانتشرت الشائعات بأنه توغل غرباً، وأنه غرق في الملذات كالكثيرين، ولا يعود مرة أخرى، لكنه فاجأهم بالعودة، دون ضجة، يقرأ ما في عيون الناس من الأسئلة دون أن يقول الكثير.

- الزول ده ما ساكت ساي.. لازم ساكت فوق راي.

فتح داره القديمة في طرف القرية، واستعان باثنين من العرب الرحل على مدى أيام لهدم الغرف عدا المخزن في أحد الأركان، وقد حوله إلى غرفة مؤقتة كما أوجز (رزوقة) أحد مساعديه، قليل الكلام هو الآخر حين سألوه، بينما كان الآخر أبكماً. وكلاهما لم يتمكنا من إرواء ظمأ المعرفة لدى أهل حب الاستطلاع بما يدور في الداخل، خاصة حمولة اللوري النسيان الذي جاء أكثر من مرة ليلاً. وزادت جملة (رزوقة) الأخيرة الأمر التباساً، حتى أن علامتي التعجب كان ترتسم على وجهه المخدّد قبل أن تظهر في كلماته، وهو يهز رأسه.

- جنس درادر!!

مجموعة قليلة من خارج دائرة الأهل كانوا يتابعون الأمر، وحتى هؤلاء ظلوا يمارسون الصمت حيال تلك الفئة، من روجوا إشاعة انغماسه هناك، وحتى بعد أن اشرأبت رؤوس

(الدرادر)، وباتت تُرى فوق السور العالي من الشارع، ظل (العطا) وخاصته يمارسون الصمت حين يلتقون بهم.

.ناذر صيام زكريا.

علق أحدهم ساخراً.

كان صيفاً مختلفاً، حتى أن الزرازير أحجمت عن الطيران، واتخذت العشرات منها المزاير وفروع الأشجار موائل شبه دائمة. وفي بيت (العطا) كان التجمع الأكبر للزرازير والقماري ومختلف أنواع الطيور. وحين تدفق ماء البئر عبر المضخة الجديدة (الكرجاكة)، وامتلأت الجداول الصغيرة بالماء، كان حفلاً للاستحمام والتراشق والزقزقات.

ركّب (العطا) المضخة، لكنه أبقى على (الدلو) القديم (عرفاناً)، فقد كانت تستخدمه شقيقته (الخسيسة) في غيابه لري الأشجار والأغنام. وأبقى على معظم الأشجار الكبيرة، وشيّد الدرادر الثلاثة على ذات النهج الذي رآه هناك، لكنه عمل على أن تكون الجدران أكثر سمكاً، وأن تقع ظلال الأشجار الكبيرة على السقوف والأبواب والنوافذ التي أفلح في توجيهها. وربط بين الدرادر بجداول ماء تروي سرابات القصب التي تتخللها أشجار الـ(تمر هندي)، وأشجار (البان) ينظر إليها شغف، وهو ينتظر أن تفوق القصب طولاً بعد شهور قليلة، أما سرابات البان بمحاذاة جدران الحوش فقد غرس بينها عدداً من أشجار النخيل والفواكه في اتساق مدهش، وكان قد جاء بشتولها من إدارة البساتين بالمدينة، ومن الغابات جاء بمختلف أشجار الظل.

في ذلك النهار القائظ كانت (الخسيسة) مخزن أسرار (العطا) قد أنهت معه المفاكرة حول كيفية إرواء ظمأ تلك الفئة لمعرفة ما كان يدور وراء الجدران. وقر رأيهما أن يولم (كرامة) بمناسبة وصول أسرته من عطبرة. وأن تتم دعوة الأهل والأعيان وضيوف البلدة من معلمين وكادر صحي (المساعد الطبي، المعاون البيطري، مساعد ملاحظ الصحة)، حتى يشرح لهم فكرته حول ضرورة التحريض على العودة إلى البيوت البيئية. وفي البال أنه حين جاء الإنجليز بالسكة حديد اختاروا أن تكون بيوت العمال في مختلف البيئات على شكل القطية المفتوحة من أعلى لإخراج الهواء الساخن، ويمنع الغطاء المعدني فوق رأسها دخول المطر والشمس. وسيحدثهم أن البيت الدائري يقاوم الظروف الجوية القاسية، ويوفّر استهلاك الطاقة بسبب انسيابية الهواء. كما أنه يتميّز بتوفير مساحات داخلية واسعة ومنفتحة، مما يمنح إحساساً بالراحة والترابط الاجتماعي، ويسهل توظيف الإضاءة.

أفلح (العطا)، حين أبان أنه ليس (الشقي)، بل هو (السعيد) بالتكيُّف مع بيئة بلدته حين عاد إليها ليقضي ما تبقى له من عمر. واسعده أن يجد شقيقته الوفية (الخسيسة) قد حافظت على الأشجار والأغنام بمساعدة (رزوقة)، يزرعان القصب ويشذبان الأشجار مثلما أوصاهما في خطابه الأخير.

كان (العطا) قد وجد نفسه بلا عمل، وبحوزته مبلغ معاشي يمكنه من بداية مشروع إنتاجي ذي علاقة بالزراعة (مهنة الأجداد) ففعل، ونجح في الأمر أيما نجاح. وخطط لاستمرارية عمله هناك، بجانب حلم أن تصبح البيوت في الشمال السوداني على النمط الدائري، دون أن يدرك أن العالم مؤخراً بات يهتم بالشأن من زاوية أن الفجوة بين الأداء المناخي لقطاع البناء ومسار إزالة الكربون لعام 2050م آخذة في الاتساع. ووفقاً لتقرير التحالف العالمي للمباني والتشييد، فإن الفولاذ والخرسانة والأسمنت تساهم بالفعل في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. بيد أن التطبيقات الصديقة للبيئة تصطدم بمجموعة الأنظمة الرسمية والخاصة، والعادات التي ترسخت في قطاع البناء، كالنُظُم السائدة.

فيما كانت البيوت حوله تتطاول، وتتجمّل بالألوان الزاهية، وتنكتم تحت وطأة الجو الخانق، خاصة حين ينقطع التيار الكهربائي، وحينها تسمع جلبة فتح الأبواب والشبابيك الحديدية التي لا تأتي إلا بالمزيد من السمائم، كان (العطا) على عنقريبه (الهبّاب) يتلقّى وبلا (خوتة) تلك النسمات الباردات يغشين القصب الطري الرطب، ويعبرن فوق جداول الماء، لتصله لطيفة، فيُحس أن بيته أجمل من كل بيوت القرية، حيث تمتزج الخضرة والغباش على الجدران، مع الأرض الرملية، وتنعشه رقرقة المياه، وكورالات العصافير تقول لـ(العطا) أنه على حق.

وبات يحدث الناس عن العودة للطبيعة، وقد شاركه الكثيرون نتائج عمله، لتتحول الاستفسارات إلى أسئلة أكثر عمقاً (كم التكلفة؟ وكم يعيش مثل هذا المبنى؟وماذا لو زادت حدة الأمطار؟... و.... و...)

ونلتقي في حكاية جديدة من بيئتي

نجل الأسطورة «مانوت « يزلزل سلة الفلبين..

«ابن الخرطوم» بول بول يرفض التجنيس ويختار وفاء الجذور لجنوب السودان!

ملخص

في قلب العاصمة الفلبينية مانيلا، وتحديداً داخل ملاعب رابطة كرة السلة الفلبينية (PBA)، يتردد صدى اسم واحد يثير حماس الجماهير وفضول المحللين: بول بول. اللاعب الذي يبلغ طوله 2.21 متر، والمولود في العاصمة السودانية الخرطوم، بات اليوم مادة دسمة لتقارير الصحافة الفلبينية، هذا التألق اللافت دفع الصحفي خواكين هينسون، عبر صحيفة "ذا فلبين ستار"، لطرح تساؤل جريء: لماذا لا يكون هذا

العودة إلى البداية... إلى الخرطوم

وُلد بول مانوت بول في 16 نوفمبر 1999 بالعاصمة الخرطوم، في بيئة لم تكن تعرف الاستقرار. لم يمكث طويلاً في مسقط رأسه، إذ قضى الأشهر الأولى من حياته هناك قبل أن تبدأ عائلته رحلة شاقة للهروب من واقع الحرب. كانت الوجهة الولايات المتحدة، لكن الطريق لم يكن سهلاً.

في عام 2001، حاولت الأسرة مغادرة السودان، إلا أن الظروف السياسية والأمنية حالت دون ذلك في البداية. وبعد معاناة، تمكنت من الوصول إلى القاهرة، حيث علقت لعدة أشهر بسبب مشاكل التأشيرة، رغم امتلاكها تذاكر السفر. كانت تلك المرحلة واحدة من أصعب فصول حياة العائلة، حيث عاشوا حالة من الانتظار القلق وسط ظروف غير مستقرة.

المفارقة التي كثيراً ما يتحدث عنها بول لاحقاً، أن القاهرة التي كانت محطة معاناة كادت أن تكون أيضاً مسرحاً لبدايته الدولية، عندما طُرح اسمه لاحقاً للعب في بطولة العالم للشباب هناك. وقد علق على ذلك قائلاً: "هذا أمر جنوني نوعاً ما... سيكون ممتعاً بالتأكيد، لأنني لا أتذكر متى كنت هناك."

في النهاية، نجحت العائلة في الوصول إلى الولايات المتحدة، لكن رحلة الاستقرار لم تنتهِ بعد.

بدأ بول حياته في أمريكا بولاية كونيتيكت، قبل أن تنتقل عائلته لاحقاً إلى كانساس عندما كان في السابعة من عمره. هناك، بدأت ملامح مستقبله تتشكل. وسط مجتمع يضم العديد من أبناء جنوب السودان، وجد بيئة قريبة ثقافياً، لكنها في الوقت نفسه فتحت له أبواب الاندماج في المجتمع الأمريكي.

بتشجيع من والده، الأسطورة مانوت بول، بدأ ممارسة كرة السلة في سن مبكرة. ورغم تردده في البداية، سرعان ما تحول هذا التردد إلى شغف، خاصة مع التدريب المستمر تحت إشراف والده، الذي كان رمزاً إنسانياً ورياضيًا عالميًا.

لكن القدر لم يمهله طويلاً للاستمتاع بهذه العلاقة، إذ توفي مانوت بول عندما كان ابنه في العاشرة من عمره. شكلت هذه اللحظة نقطة تحول عاطفية في حياة بول، الذي ظل متحفظاً في الحديث عن والده، لكنه حمل إرثه على كتفيه، سواء في الطول الفارع أو في الحضور داخل الملعب.

من موهبة واعدة إلى نجم منتظر

في سنواته الدراسية، تنقل بول بين عدة مدارس، أبرزها "بلو فالي نورث ويست" و"بيشوب ميج"، قبل أن ينتقل إلى كاليفورنيا ويلتحق بمدرسة "ماتر داي"، وهي خطوة وصفها بنفسه بأنها حاسمة في تطوره. سرعان ما برز كأحد أفضل المواهب في جيله، بفضل مزيج نادر من الطول والمهارة. كما انه امتلك قدرة على التسديد، والتحرك بالكرة، والدفاع، وهي مهارات لم تكن شائعة بين العمالقة.

في موسمه الأخير بالمدرسة الثانوية، كان ضمن نخبة اللاعبين في الولايات المتحدة، وحصل على تصنيف خمس نجوم، واختير ضمن قائمة "ماكدونالدز أول-أميريكان"، رغم غيابه عن المباراة بسبب الإصابة.

التحق بول بجامعة أوريغون في موسم 2018-2019، وسط توقعات كبيرة بأن يكون أحد أبرز نجوم المستقبل في الدوري الأمريكي. بدأ مشواره الجامعي بشكل قوي، وقدم أداءً لافتاً أكد موهبته.

لكن الحظ لم يكن في صفه، إذ تعرض لإصابة أنهت موسمه مبكراً، لتتحول تلك اللحظة إلى نقطة مفصلية في مسيرته. ورغم ذلك، قرر دخول مسودة الدوري الأمريكي للمحترفين، مدفوعاً بإيمانه بقدراته.

في عام 2019، تم اختيار بول في المركز 44، وهو مركز لم يعكس حجم التوقعات التي كانت تحيط به قبل الإصابة. بدأ مشواره مع دنفر ناغتس، حيث واجه صعوبة في تثبيت أقدامه، بسبب الإصابات وقلة دقائق اللعب.

تنقل لاحقاً بين عدة فرق، منها أورلاندو ماجيك وفينيكس صنز، وقدم لمحات من موهبته، لكنه لم يصل إلى الاستقرار الكامل. ومع ذلك، اكتسب

خبرة كبيرة، وتعلم كيف يتعامل مع أعلى مستويات المنافسة.

الفلبين.. الانفجار الكبير

في عام 2026، قرر بول خوض تجربة جديدة بالانتقال إلى الدوري الفلبيني. كانت خطوة مفاجئة للبعض، لكنها سرعان ما أثبتت صحتها. حيث لم يكتفِ بول بول بتقديم عروض جيدة مع فريق «تي إن تي تروبانج جيجا»؛ بل حقق طفرة رقمية جعلته «ظاهرة» البطولة بلا منازع. بمعدل تسجيلي مذهل يصل إلى 37,3 نقطة و16,3 متابعة في المباراة الواحدة، أثبت هذا العملاق أنه يمتلك ترسانة هجومية ودفاعية نادرة تجمع بين الطول الفارع والرشاقة الاستثنائية.

ويصفه المدربون هناك بأنه «لغز محير»؛ فهو يستغل طوله الفارع للسيطرة على منطقة الرميات الحرة، وينقض فجأة لصد الكرات بأسلوب «هادئ ومميت». وفي الهجوم، يندفع كلاعب جناح، ويمتلك دقة مذهلة في التسديد من خارج القوس، حيث سجل رميتين ثلاثيتين متتاليتين أمام فريق «رود واريورز» حسمت نتيجة اللقاء.

رغم هذه الأرقام، تبرز في التقرير الفني نقاط ضعف بدأت الفرق المنافسة باستغلالها؛ فبناءً على إحصائيات مباراته الأولى، يحتاج بول إلى 35,5 تسديدة ليحرز نقاطه، مما يشير إلى استهلاك عالٍ للكرات. كما أن نسبة نجاحه في الرميات الحرة بلغت 45% فقط (9 من 20)، وهو ما يدفع الخصوم لارتكاب الأخطاء ضده عمداً (Hack-a-Bol).

علاوة على ذلك، يواجه بول تحدياً في «ضبط النفس»؛ فقد رصدت الكاميرات مشادات كلامية حادة مع لاعبي الفرق المنافسة مما يعكس الضغط البدني في دوري PBA المعروف بخشونته. ويرى محللون أن بول سيواجه اختباراً حقيقياً أمام لاعبين «مستفزين» ، لمعرفة مدى قدرته على الحفاظ على هدوئه.

خارج حدود الأداء الفني، تحوّل بول بول إلى ظاهرة جماهيرية اجتاحت الفلبين، حيث أصبحت تذاكر مباريات فريقه تُباع بالكامل قبل أيام من انطلاقها. ورغم هذا الجنون الجماهيري، يختار النجم العملاق طريق "العزلة الاحترافية"، متجنباً المقابلات التلفزيونية حتى بعد تتويجه بجائزة أفضل لاعب، ومنسحباً من المؤتمرات الصحفية، في مشهد يعيد للأذهان شخصيات أسطورية مثل باتريك إيوينغ، الذي فضل هو الآخر الابتعاد عن صخب الإعلام.

متاهة الهوية.. الوفاء لـ «جوبا» يتحدى التجنيس

تمثل قصة بول بول رحلة استثنائية بين الترحال والاحتراف؛ من السودان حيث وُلد، إلى الولايات المتحدة حيث تشكلت موهبته، فقادته إلى تمثيل منتخبها للشباب عام 2017، قبل أن يبلغ قمة المجد في الدوري الأمريكي للمحترفين. ورغم هذا التنوع، ظل جنوب السودان الحضور الأعمق في وجدانه.

ورغم إدراجه ضمن قائمة جنوب السودان لأولمبياد باريس 2024، اعتذر في اللحظات الأخيرة حفاظاً على مستقبله الاحترافي، ليبرز لاحقاً خيار التجنيس الفلبيني كاحتمال قانوني، لكنه يصطدم بالتزاماته الأخلاقية ووعده بتمثيل وطنه.

المدرب الشهير تيم كون، المدير الفني لمنتخب «الفلبين»، علّق على هذا الملف بحذر بالغ، واصفاً بول باللاعب الموهوب فوق العادة، لكنه وضع «حدود» للتوقعات بالتأكيد على أن الانضمام للمنتخب يتطلب ما هو أكثر من المهارة؛ كالتزام اللاعب الكامل وانسجامه مع فلسفة الفريق، معتبراً قضية تجنيسه «معقدة» ولا يمكن حسمها ببساطة.

من جانبه، كشف المدرب المساعد جوش رييس عن تفاصيل حديثه الخاص مع بول، مؤكداً أن اللاعب لا يزال متمسكاً بخياره الأول: تمثيل منتخب جنوب السودان. وأوضح رييس أن بول يسعى للوفاء بوعده لبلاده بالمشاركة في أولمبياد لوس أنجلوس 2028، تقديراً لجذوره ووفاءً لتعهداته، رغم إقراره بمدى روعة الأجواء وحب الجماهير في الفلبين.